

آفام نساء فلسطين

آفء نساء فلسطين

مءاسن ءضر المءربى

2022م

المملكة الأردنية الهاشمية
رقم الإيداع لدى دائرة المكتبة الوطنية
(2022/2/733)

305.409564

المغربي ، محاسن خضر

كفاح نساء فلسطين / محاسن خضر المغربي.- عمان: المؤلف، 2022.

() ص

ر.إ: 2022/2/733

الواصفات: / النساء الفلسطينيات // مقاومة الاحتلال // دور المرأة // علم
الاجتماع

محفوظ
جميع الحقوق

Copyright ©

لا يسمح بإعادة إصدار هذا الكتاب أو أي جزء منه أو تخزينه في نطاق استعادة المعلومات
أو نقله بأي شكل من الأشكال، دون إذن خطي مسبق من المؤلف.

الإهداء

إلى روح دلال المغربي وكل الشهداء..
وفاءً وعرفاناً لثورتكن وكفاحكن على أرض فلسطين ومرور مئة عام
على دوركن المشرف، وأيديكن المقدسة التي شاطرت الرجل
الفلسطيني في صنع التاريخ، وترسيخ الصمود والمقاومة وتذليل الصعاب
وتحمل الألم في الأسر، واستشهاد الزوج أو الأخ..
إليكن هذه الصفحات لتوثيق دوركن النوعي، والتميز في الحفاظ على
الأرض، كل نساء فلسطين هن أجمل وأرقى النساء، أنتن نساء من نور..

محاسن المغربي

تقديم

كان قدر المرأة الفلسطينية، وكان قرارها أيضاً، أن تكون متميزة عن كل نساء الأرض؛ ذلك لأن مهمتها التاريخية تتخطى حدود الدور التقليدي للمرأة، بوصفها كائنًا بيولوجياً أو اجتماعياً، باتجاه مهمة أخرى هي إعادة ترسيم الحياة.

ولأنها في فلسطين، ومن فلسطين، ولفلسطين، فقد كان مطلوباً منها أن تجيد حضن الجمر براحتها؛ كي تصهر فيه خوذات جنود الاحتلال، وتتفخ في نارها وحديدها، محاولة تحويل خوذة الحقد إلى إناء للزهر يزين زاوية ما، من زوايا المستقبل البشري.

وضمن هذا السياق الإنساني، فإننا نجد أن المرأة الفلسطينية والحركة النسوية في فلسطين، قد كانت أقل الحركات النسوية في العالم مطالبة بحقوق المرأة، على حين كانت من أكثر الحركات النسوية في العالم من ناحية تقديم الواجبات، والتصدي لكل المهمات المطلوبة منها.

ولا نبالغ إذ قلنا إن هذه المرأة الصامدة في ساحات الأقصى، وفي كل ميادين المواجهة في فلسطين، لا تخوض هذه المعركة المقدسة دفاعاً عن حقوقها كامرأة فقط، ولا تثاراً لزوج شهيد أو أخ أسير أو ولد مطارّد فحسب، وإنما تخوضها دفاعاً عن الشرف العربي، من المحيط إلى الخليج. ومن هنا يمكن أن نفهم لماذا لا ترفع المرأة الفلسطينية صوتها مطالبة بالمساواة، ذلك لأن صمودها الأسطوري في وجه آلة قمع معاصرة، جعل الرجال العرب عاجزين عن السعي إلى المساواة معها.

ولم تكتف المرأة الفلسطينية بدورها صانعة للثورة من حيث كونها أمّاً للشهيد وأختاً للأسير؛ بل ساهمت في كل مواقع العمل اليومي، مطوّرة تجربتها يوماً بعد يوم، متميزة ضمن إطار شعبها، من دون المطالبة بالتمايز عنه، ولعل أهم ما يميز نضال المرأة الفلسطينية أنها تضحي عن وعي وإصرار، ولا تموت بالصدفة كما يعتقد كثيرون، والنماذج في هذا المجال لا تعد ولا تحصى؛ لأن نموذج المرأة المصممة على الشهادة، أخذ يتكرر منذ اليوم الأول للانتفاضة، بل إن سهيلة نمر أسعد الكعبي، أولى شهيدات الانتفاضة، مثال حي على ما نقول.

لقد أدركت سهيلة بوعبيها، الذي وصل حد الخرافة، أن الزمان قد قلب لها ولشعبها ظهر المجن، وأن الوقت الذي كانت فيه امرأة عربية واحدة تصرخ «وامعتصماه»، فيلبي النداء مليون معتم، هو

وقت قد وئى، طالما أن هناك مليون امرأة عربية تصرخ، ولا معتصم واحداً في هذه الأرض الممتدة من الماء إلى الماء!

وفي العاشر من كانون الأول سنة ١٩٧٨، اشتعلت نار المواجهات في مخيم عسكر، ووقع طفل من المخيم في أيدي جنود العدو، فما كان من سهيلة إلا أن اقتحمت كتلة الجنود والبنادق والنار بلحمها، وغطت الطفل وحمته، وقضت شهيدة، مخلفة أطفالها، واثقة أنهم سيجدون امرأة أخرى تلف جسدها حولهم، فلا يطالهم رصاص الاحتلال اليهودي ولا تفتتهم قنابله.

أخيراً، فإن اجتراح المعجزات لا يتأتى للمرأة الفلسطينية طوع الخاطر، وهذا المخاض الدموي اليومي الذي تعيشه أخواتنا تحت الاحتلال، يتطلب منا جميعاً، خارج فلسطين المحتلة، وقفة مع الذات نسأل من خلالها أنفسنا: ماذا قدمنا للمرأة الفلسطينية، لشرفنا الذي يدافع عن شرفنا؟ لاشك أن إجابتنا مخجلة، مخجلة لنا ولأجيالنا اللاحقة، ولأننا لم نفعّل شيئاً يذكر حتى الآن، فلا يزال أمامنا الكثير لفعله.

- فمطلوب منا أن نعمل على تأمين التعليم الأساسي والعالي للفتاة الفلسطينية، وتشجيعها على مواصلة الدراسة، وأن نمد لها كل عون ممكن، مالياً وأديبياً، بفتح الجامعات والمعاهد العربية أمامهن، وتخفيض الرسوم عنهن، وإعطائهن أولوية تتناسب وموقعهن المتقدم في خندق الصدام مع العدو الصهيوني، وعلينا أن نرفع أصواتنا عالياً، مطالبين بعدم تقنين فرص الدراسة المتاحة لهن.

- ومطلوب من كل جمعية خيرية نسوية عربية، أن تتبنى مثيلة من مثيلاتها داخل الأرض المحتلة، من أجل مساعدة المرأة الفلسطينية على التطور المهني، وفتح المشاغل المناسبة، وإقامة الدورات المهنية المختلفة داخل فلسطين المحتلة، وبخاصة في مجال الاقتصاد المنزلي، مع تعميم تجارب المرأة الفلسطينية في هذا المجال، ونشرها على المستوى العربي.

- وعلى الأجهزة الصحية العربية الرسمية وغير الرسمية، أن تضع برامج محددة من أجل معالجة أخواتنا اللواتي يخرجن من فلسطين لتلقي العلاج - هن وأطفالهن - وأن يتم ذلك من دون إبطاء أو تمنن. - ومطلوب أيضاً، فتح مجالات العمل أمام المبعديات الفلسطينيات من قبل العدو تحت ذرائع شتى، وبحجج عدم توافر شروط (الإقامة) لديهن في فلسطين.

- إن لدينا الكثير مما نستطيع تقديمه لهذه المرأة الفلسطينية، التي أضاعت لنا الليالي بدم القلب، منتظرة تلك اللحظة التي يتبين فيها الخيط الأبيض من الخيط الأسود من الفجر.

بشير شريف البرغوثي

نضال الفلسطينيين 1917

بدأت المرأة الفلسطينية تعي دورها السياسي منذ عام 1917 عند ظهور وعد بلفور؛ إذ اجتاحت فلسطين في تلك الفترة موجة عارمة من المظاهرات والإضرابات والصدامات والانتفاضات الشعبية المسلحة، التي قامت ضد قوات الانتداب البريطاني والعصابات اليهودية، وقد عاشت المرأة الفلسطينية تلك الظروف التي تحاك فيها التآمرات الخطيرة ضد الشعب الفلسطيني، وكانت تتحرك وقتها ضمن تقاليد اجتماعية مرتبطة بواقع المنطقة المتخلفة، وواقعتها كامرأة بشكل خاص، غير أن واجبها النضالي لم تكبله تمامًا تلك القيود، بل إنها باشتراكها في الكفاح آنذاك، بدأت تخطو خطواتها الأولى نحو تحررها الاجتماعي وبتجاه الوعي الوطني السياسي، فقد خرجت المرأة والفتاة الفلسطينية بقيادة المثقفات في مظاهرات كبيرة في القدس ويافا وحيفا، حيث شاركت المرأة في أول ثورة للشعب الفلسطيني ضد الانتداب البريطاني، عندما طافت تظاهرة من 40 ألف مواطن شوارع القدس في 27/2/1920، وشاركت مع الوفد الذي قابل المندوب السامي، مطالبًا بإلغاء وعد بلفور، كما كانت الطالبات يضربن عن الدراسة في المناسبات الوطنية تضامناً مع سائر فئات الشعب، في هذه الحقبة المضيئة من انخراط المرأة في العمل النضالي والكفاحي في الحركة المناهضة، بدأت المرأة الفلسطينية تشق طريق تحررها وتقدمها من خلال جهدها المبذول في عملية الصراع القومي، فالإنسان هو حصيلة ما يصنعه ويشارك فيه، وبداية المسيرة الكفاحية للمرأة الفلسطينية هي في الوقت نفسه بداية تحررها الاجتماعي، الذي جسده إرادة الأهل بالسماح لها بالخروج من البيت للمشاركة في العملية التحريرية، في ظروف أشد ما تكون قتامة وضرارة وقهراً، وتعددت أشكال الممارسة الثورية للمرأة

الفلسطينية، في خضم الصراع الوطني المباشر مع العدو، ففي عام 1921 أسست ميليا السكاكيني وزليخة الشهابي أول اتحاد نسائي فلسطيني، وكان هذا الاتحاد ينظم المظاهرات ضد الانتداب البريطاني، وألف عدة لجان هدفها مناهضة الانتداب والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني، وبلغت الحماسة والجرأة بالمرأة الفلسطينية خلال إضرابات ذلك العام، أن بعضهن قتلن عدداً من جنود الاحتلال البريطاني، ولعل أهم حدث نسائي في ذلك العام كان المسيرة الكبرى التي اشتركت فيها مئات السيدات وتوجهن إلى المندوب السامي البريطاني، ليطالبن بإلغاء وعد بلفور ووقف الهجرة اليهودية إلى فلسطين، وإيقاف التعذيب في سجون الانتداب، وتأتي الفترة من عام 1929-1930 لتحمل مجدداً الزخم الثوري المتصاعد، فقد اشتعلت الثورة الثالثة في فلسطين وظلت ملتهبة أسابيع طويلة، وشتت السلطات البريطانية حملة اعتقال واسعة، ولم تقتصر الممارسة الثورية على الأشكال النضالية الآنفة الذكر بل عقدت المؤتمرات النسائية من أجل الدفاع عن القضية الفلسطينية، ففي شهر تشرين الأول - أكتوبر 1929 عقد مؤتمر عام في القدس حضرته 300 سيدة، ناقشت فيه المرأة الظروف، التي تمر بها البلاد والمؤامرات الخطيرة التي تحاك ضد الشعب، ودور المرأة في هذه الظروف، وفي أعوام 1936 و 1937 و 1938 عمّ الإضراب الذي شمل جميع مدن وقرى فلسطين وسائر طبقات الشعب وفتاته، وكان للمرأة دور كبير في النضال المدني والعسكري الذي دام ستة أشهر كاملة، ففي القدس عقدت 600 طالبة اجتماعاً في أيار 1936، قررن فيه الاستمرار في الإضراب، كما قررن اتخاذ الوسائل الضرورية للرد على مقاطعة البضائع العربية بمقاطعة البضائع الصهيونية والأجنبية، وأقمن مظاهرة في ذلك اليوم، وكانت النساء في المدن الفلسطينية ينقلن الأسلحة الخفيفة من مكان إلى آخر، عبر نقاط المراقبة والتفتيش البريطانية، كما نشطت في تلك الفترة الجمعيات النسائية، وعلى رأسها الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني، في جمع التبرعات من المواطنين وتوزيعها على عائلات الشهداء والمعتقلين، إضافة إلى تبرع النساء بحليهن لشراء الأسلحة والذخيرة، كما كن يقمن بخياطة الملابس لهم، ولم يقتصر عمل المرأة على هذا الدور الذي يتمثل في صبرها وشجاعتها على مواجهة ما يحل بزوجها وأطفالها جزاء ذلك من شقاء، بل تجاوزه إلى ما هو أكثر إقداماً وعطاءً، ونزلت للميدان نساء مثل الشهيدة فاطمة غزال التي استشهدت في معركة وادي عزين، ولقد سجل تاريخ النضال الفلسطيني، بشرف، سقوط شهيدات في تلك المرحلة المبكرة من النضال الفلسطيني وهن يحملن سلاحهن دفاعاً عن عروبة فلسطين، ودخلت المرأة

وبزخم كبير الخلايا التنظيمية التي شكلها الشهيد الشيخ عز الدين القسام، وتبقى بطولة المرأة الفلسطينية شعلة مضيئة في مذبحه دير ياسين وقبية ونحالين، ومعارك حيفا والقدس ويافا، وفي كل مكان.

بعد قرار التقسيم

وبعد صدور قرار تقسيم فلسطين عن الأمم المتحدة، شكّلت المرأة الفلسطينية في يافا فرقة من النساء لتضميد الجروح في المستشفيات، وحملن الماء والمؤن إلى الثوار، وحفرن الخنادق وبنين الاستحكامات، وقد قام بعضهن بأعمال بطولية برزت فيها «حلوة زيدان» التي تصدت لليهود المهاجمين، بعد أن شاهدت مصرع زوجها وابنها على أيديهم بأم عينها، وخرت صريعة برصاص العدو.

وعلى الرغم من أن دور المرأة في الإنتاج في تلك الحقبة، ولظروف اجتماعية واقتصادية متعددة، كان ضئيلاً، إضافة إلى حرمانها من التعليم، فقد أتيح لها الاختلاط بالذكور، وتجاوز دورها النضالي حدود موقعها الإنتاجي، عندما لجأ الشعب الفلسطيني مرة أخرى إلى السلاح عام 1947 لإحباط مؤامرة التقسيم، حيث اندفعت المرأة الفلسطينية تؤدي واجبها في مقاومة ذلك القرار، وشاركت الرجال في حفر الخنادق. وبفعل إقامة الكيان الصهيوني على الجزء الأكبر من فلسطين، واقتلاع وتشيت معظم شعبها، حصل تصدع جذري في مجمل أوضاع الإنسان الفلسطيني، وحصلت تغييرات حادة وعميقة، ومجمل هذه التحديات والتحويلات الجذرية انعكس وبعمق على المرأة في هذا المجتمع، فلقد تشتت الشعب الفلسطيني في البلدان المحيطة بفلسطين، ولئن كان هذا الانتقال الصعب والاقتلاع قد جرّد الشعب، من أرضه وأدوات إنتاجه، فإنه كان أكثر صعوبة على المرأة التي انتقلت من قرية منتجة إلى فندق «المخيم»، وعلى الرغم من أن تطور الواقع الفلسطيني الاجتماعي قد توازى نسبياً، مع تطور المجتمعات المحيطة، إلا أن ظواهر أخرى فيها كانت تتطور بأسرع من التطور العام، كالهجرة إلى الجزيرة العربية، والتعليم.. فيما ظل المخيم يحدد إنتاجيته بكثرة الإنجاب، لكن المسألة الأساسية أن هذه الهجرة شكلت نوعاً من التكريم الإلزامي لسواعد ريفية في مواقع إنتاجية متباعدة، والبدء من الصفر، وقد تنامى دخول المرأة في الإنتاج وتحول إلى العمالة الزراعية الموسمية، وكانت هذه العمالة متدنية الأجر، وكان أجر العاملة الفلسطينية أدنى من أجر زميلها الرجل، كما أن أموراً عديدة ومجريات لا حصر لها خلخلت وسحقت البنية الاجتماعية الاقتصادية الفلسطينية، ولم تكن

تلك مؤثرات إيجابية بناءة تخدم مصلحة القوى المنتجة، بل على النقيض تماماً، فقد سلبت هذه القوى أدوات إنتاجها وعرقلت سير نموها الطبيعي وإمكانيات تطوره، وأدى ذلك بالضرورة إلى تغيير كبير في العلاقات الاجتماعية التي كانت سائدة قبل النزوح، وإلى إعادة فرز طبقي للمجتمع الفلسطيني، كما أدى ذلك إلى فقدان معظم الأسر الفلسطينية مصدر رزقها، وإلى الحاجة إلى عمل النساء، بل كان عمل المرأة هو المورد الاقتصادي الوحيد لدى العديد من الأسر الفلسطينية، ومن ثمّ تغير دور المرأة الفلسطينية الاجتماعي بعد الهجرة، نتيجة للضرورات الاقتصادية، وما كان محرمًا بالأمس (العمل وخروج المرأة من البيت) أصبح حاجة اجتماعية ملحة، وفتحت أمامها فرص التعليم وأبواب الجامعات، ونالت قسطها الوافر من العلم والمعرفة، واحتاجت الأسرة التي كانت ميسورة قبل النزوح إلى تشغيل بناتها بعد النزوح، كما فقدت المرأة الريفية مصدر رزقها الوحيد «الأرض»، واضطرت أعداد هائلة من النساء الريفيات إلى العمل كخدم في المنازل والمرافق العامة، وفي المصانع البدائية، ودفع هذا الوضع الجديد للمرأة نحو طلب العمل والتدريب المهني، واكتساب المعارف الجديدة التي تساعد على رفع مستواها الاقتصادي والاجتماعي، وكان المخيم الفلسطيني في البلدان المعنية هو المحيط الإنساني الأشد بؤساً وتحلفاً وفقراً واكتظاظاً وبطالة، أما بالنسبة إلى القطاع النسائي داخل هذا الوضع الذي عاشه الفلسطينيون، فإننا نجد أن المرأة الفلسطينية قد تحسست أهمية انخراطها العملي في معركة مواجهة الحياة الجديدة والقاسية في آن معاً، وتحديدًا فقد وجدت الفلسطينية نفسها لأول مرة بحاجة إلى البحث عن عمل لمساعدة عائلتها، عندها شكلت المرأة بضع منظمات وهيئات لمواجهة المشكلات الجديدة، كدار الأيتام، ودار رعاية الأحداث، وجمعية المرأة العربية، وجمعية الهلال الأحمر، وفي عام 1965 أسست المناضلة «سميحة خليل» جمعية إنعاش الأسرة في بلدة البيرة؛ لرفع مستوى الأسرة الفلسطينية اقتصادياً واجتماعياً وثقافياً، وبعد الاحتلال الصهيوني للضفة الغربية عام 1967 قامت هذه الجمعية بتطوير مشاريعها، بهدف مقاومة الاحتلال بشتى الوسائل، فقد قامت الجمعية بإنشاء دور الحضانه ورياض الأطفال، وإنشاء مصانع الملابس والأغذية، وافتتاح مراكز للتدريب والتأهيل، وافتتاح مراكز محو الأمية بين الكبار في المدن والقرى، وإنشاء لجان لدراسة وبحث التراث الفلسطيني، وحمائته من الاندثار أمام العزو الفكري والثقافي للاحتلال الصهيوني، كما اضطلعت المرأة الفلسطينية بالعديد من مسؤوليات المشاركة الإنتاجية داخل الأسرة، فدخلت ميدان العمل، عاملة وموظفة ومدرسة، وتوجهت

للتعليم بأعداد كبيرة، ومن الأدوار الأساسية التي قامت بها الأم الفلسطينية، الحفاظ على تماسك الأسرة وتنشئة أبنائها على حب الوطن والحنين الدائم له.

1967-1948

على صعيد النضال السياسي ما بين عامي 1948 و1967، نجد أن المرأة الفلسطينية قد أدت دوراً لا يمكن تجاهله في الأحزاب العربية الناشئة آنذاك في المحيط العربي المضيف للفلسطينيين، واندجت الحركة الوطنية الفلسطينية في الحركة الوطنية العربية في كل قطر، حيث جاءت مشاركتها النضالية، وإن بحجم محدود بفعل قوة التقاليد الاجتماعية وثقلها المعيق لتحركها، مؤثرة في تحريك واقعها الجامد.

قيام الثورة الفلسطينية

كان قيام منظمة التحرير الفلسطينية قد ساعد على بلورة الشخصية الوطنية الفلسطينية؛ لتشكيل إطاراً نضالياً مبلوراً محدداً لتحالف منظمات المقاومة الفلسطينية، وسائر القوى الوطنية والديموقراطية، فقد حفرت الثورة الفلسطينية عام 1965 مجرى جديداً للنضال الفلسطيني المستقل، وقد أثبتت المرأة الفلسطينية حضوراً سياسياً في فترات النهوض الوطني المختلفة، كما أثبتت قدرة وكفاءة في جميع المجالات، وساهمت في النضالات السياسية، حيث كانت الظروف تتطلب السرية، وساهمت في النضالات العلنية، وانخرطت في منظمات المقاومة المختلفة، مقاتلة ومسعفة ومرشدة سياسية ومحرضة جماهيرية ومنظمة أيضاً، وبرزت نساء مناضلات أثبتن قدرة وكفاءة في كل المجالات، ففي داخل الأرض المحتلة لم تتوان المرأة عن مواجهة الاحتلال الصهيوني، فبرزت صورة الأم التي كانت تحث أبناءها وبناتها على النضال، كما برزت صورة المرأة المقاتلة التي كانت تحمل السلاح من مكان إلى آخر أو تخفيه عند الطلب، كما برزت أيضاً صورة المرأة المنظمة التي تقود الخلايا التنظيمية وتنقل الرسائل، وتدبر أماكن اختفاء المناضلين، وتسهل لهم القيام بنشاطاتهم الوطنية، وكذلك برزت صورة المرأة الممرضة والمرشدة السياسية، التي كانت تنظم تظاهرات الاحتجاج ضد العدو الصهيوني وأساليبه القمعية، والتي كانت تقوم بالدعاية والتحريض بين أوسع الجماهير، بتوزيع المنشورات السرية، وبكتابة الشعارات الوطنية على الجدران، أما المرأة المسعفة التي ترعى أسر المعتقلين والشهداء فقد كانت موجودة باستمرار.

المرأة والانتفاضة

مع تصعيد النضال في هذه المرحلة، جددت المرأة الفلسطينية نضالها وكسرت قيود عزلتها عن المجتمع، وربطت ما بين تحررها والعبودية للغاصب، وراحت تواجه الصعاب وتحداها، لتصنع صوراً جديدة للمرأة التي ترعى أسرة الشهيد والمعتقل والمبعد والجريح، صورة الأم التي تحث أبناءها على الفداء، وصورة المبعدة، وصورة المعتقلة والمقاتلة، وصورة الشهيدة، فضلاً عن قائمة طويلة لأسماء لم يسدل عليها الستار، وتوالى الانتفاضات وأخذت المقاومة القائمة على المبادرات المحلية والخارجية، المنظمة منها والعفوية، تنمو وتشتد، وكانت هذه الانتفاضات تشكل شرارات تنطلق من نار تحت الرماد، ولدها القهر السياسي والفكري والاقتصادي والثقافي، والعجز العربي.

وكدلالة على الارتقاء في مستوى الوعي والنضج السياسي، تكفي الإشارة إلى ما قدمته الأطر النسائية العاملة في الأراضي المحتلة، فمع دخول الانتفاضة عامها الثاني، عقدت تلك الأطر سلسلة من الاجتماعات المتواصلة بين مندوباتها؛ للوقوف على سبل تصعيد الانتفاضة واستمراريتها وتجديدها، وقد ارتأت المندوبات أن تعزيز الوحدة الوطنية يمثل إحدى السبل الكفيلة بذلك؛ لذا قدّمن مثلاً نموذجياً لما تقتضيه ظروف النضال الفلسطيني، من ضرورة وحدة كل الأطر الجماهيرية والنقابية في مواجهة الاحتلال.

وقد أكد البيان الأول، الصادر عن المجلس النسوي بتاريخ 1/12/1988، ترحيبه بقرارات المجلس الوطني الفلسطيني الأخيرة، وفي مقدمتها إعلان وثيقة الاستقلال، وقيام الدولة الفلسطينية المستقلة، وأعلنت النساء الفلسطينيات عزمهن على مواصلة النضال، والالتزام التام ببدءات القيادة الوطنية الموحدة

لانتفاضة، كما طالب بعقد المؤتمر الدولي ذي الصلاحيات الكاملة، وبمشاركة م.ت.ف، الممثل الشرعي والوحيد للشعب الفلسطيني، وناشدين في ختام بيانهم التأسيسي الأمم المتحدة بضرورة تأمين الحماية الدولية للشعب الفلسطيني، ووضع حد لأعمال القمع والبطش الصهيوني.

وثار جيل الانتفاضة، وثار معه الأم والأخت والزوجة، ووقفت معهن الأرض التي يحاول العدو انتزاعها من تحت أقدامهن، وساندت المرأة هذا الجيل بعطائها، فتمده بالسلح الذي لا ينضب ولا يعطب، تارة، وبالحجر الذي شحذت فيه كل نعمتها؛ ليواجه به الرصاص المطاطي والغازات المسيلة للدموع والسامة، وجميع آلات الفتك الصهيوني.

وقفت المرأة تقذف الحجر وتحمله على رأسها، كما كانت تحمل العجين والخضار، تعبى الزجاجات الحارقة، وتتحدى جنود العدو، تصرخ في وجوههم بكل كبرياء وشجاعة وإصرار، تهجم على الجنود لتخلص من بين أيديهم طفلاً أو طفلة.

على هذا النحو، أضافت المرأة الفلسطينية لقائمة تضحياتها الطويلة، قائمة جديدة من الشهداء، والجريجات، وحققت بنضالها وحدة الشعب العربي الفلسطيني برمته.

نشاطات لجان المرأة

انطلقت لجان المرأة للعمل الاجتماعي في طريقها نحو خدمة المجتمع والمواطنين، من خلال مشاريعها المشهود لها في المدن والقرى كافة، هادفة إلى رفع مستوى وعي المرأة اجتماعياً وثقافياً وتربوياً وصحياً، ومن هنا تشعبت أعمال اللجان إلى مشاريع ودورات تعليمية مختلفة، وبرزت منها دورات الخياطة والنسيج التدريبية لفتيات ونساء المجتمع الفلسطيني في شتى المناطق، مائة بذلك فراغاً كبيراً تحول إلى إنتاج عملي؛ ليصبحن عناصر فعالة في مجتمعاتهن، فيوظفن قدراتهن العملية في الإنتاج والإبداع.

الأطر والاتحادات النسائية

تلعب الأطر والاتحادات النسائية في المناطق المحتلة دوراً مهماً ورئسياً في عملية النهوض الاجتماعي والثقافي للمجتمع الفلسطيني، حيث يبرز هذا الدور في مجمل النشاطات والبرامج التي نفذت، وتلك التي ما تزال قيد البحث والتنفيذ، ويعتبر الاتحاد العام للجان المرأة للعمل الاجتماعي في المناطق المحتلة، واحداً من أهم الأطر النسوية التي استطاعت النهوض بأعباء المرحلة، والقيام بواجباتها على الوجه الأكمل، ومن أبرز أهداف هذا الاتحاد:

- رفع المستوى الاجتماعي والتعليمي والثقافي للمرأة الفلسطينية، وتمتين عرى الروابط بين النساء الفلسطينيات.

-
- العمل على تشجيع الحرف اليدوية والفنية، والاهتمام بالتراث الفلسطيني الذي يمر عبر الشخصية الفلسطينية.
 - تقديم المساعدات للمحتاجين والمعوقين من أبناء الشعب الفلسطيني، وتطوير التعاون بين مختلف مؤسسات الحركة النسوية.
 - تقوية البنية الجسدية للفتاة الفلسطينية وزيادة اللياقة البدنية، وإطلاعها على المعالم الفلسطينية، انطلاقاً من زاوية «اعرف وطنك».
 - تطوير القيم الاجتماعية القديمة، وزرع قيم اجتماعية جديدة، ومحاربة العادات والتقاليد البالية التي تسبب إذلال المرأة واضطهادها، وحرمانها من حقوقها، ومنعها من أداء دورها الحقيقي في المجتمع، ومن ثم العمل على تخريج دورات نسائية قادرة على قيادة الحركة النسائية، والمشاركة الفعالة في قيادة إدارة المؤسسات الوطنية، بما يتلاءم وكفاحها، من دون تمييز.

إنجازات على الصعيد الاجتماعي

شارك الاتحاد النسائي الفلسطيني بقية الأطر الجماهيرية، في رفض محاولات الهيمنة والوصاية والتبعية، ومحاولات الالتفاف عن القرار الوطني الفلسطيني المستقل، الصادر عن الممثل الشرعي والوحيد (م.ت.ف)، وذلك عبر المؤتمرات الجماهيرية المتلاحقة، إضافة إلى إقامة الاحتفالات بيوم الثامن من آذار (يوم المرأة العالمي)، حيث تشارك فيه كل اللجان الفرعية التابعة للاتحاد، وتتم فيه الدعوة إلى التمسك بحقوق المرأة وتحررها، في إطار العادات والتقاليد والقيم الفلسطينية، كما يقوم الاتحاد، ضمن لجانه المختلفة، بزيارات متكررة لأهالي المعتقلين والشهداء والأسرى في المناسبات الوطنية، ولم يتغيب عن مشاركة الأطر النسوية في المؤتمرات والاعتصامات، كما أنه، عملاً بالواجب المقدس وسعيًا وراء رفع المستوى الصحي للمجتمع بشكل عام، والمرأة والطفل بشكل خاص، قام بتنظيم دورات الإسعاف وإقامة أيام طبية، وافتتاح عيادات دائمة ورياض للأطفال، وكذلك صرف الأدوية من الشركات والمصانع العربية بأسعار مخفضة، بالاتفاق مع إدارات تلك الشركات .

تضحية وإسهام متميز

أدى إسهام المرأة الفلسطينية في انتفاضة الشعب الفلسطيني، إلى سقوط أكثر من ثلاثين شهيدة وزهاء 600 جريحة، وإجهاض نحو ثمانين امرأة خلال الأشهر الثلاثة من عمر الانتفاضة، وفي أول مئة شهيد كان نصيب المرأة 16 شهيدة، تراجع في المئة الثانية إلى ثماني شهيدات، أما الجريجات فكن 352 في دفعة الألفي جريح الأولى، و 630 في الألفين الثانية، عدا عشرات حوادث اعتقال النساء.

حقائق وأرقام من الأرض المحتلة

تالياً أرقام وإحصاءات تبين ما تكبده الشعب الفلسطيني، ومن ضمنه المرأة، من معاناة خلال عامي الانتفاضة الأولى من 7 / 12 / 1987 - 7 / 12 / 1989

الشهداء:

بلغ عدد الشهداء في الضفة الغربية وقطاع غزة 823، منهم 599 استشهدوا بإطلاق الرصاص عليهم، ومن مجموع الشهداء، 193 (شهيداً دون سن 16)، منهم 135 (طفلاً بالرصاص) و 77 (شهيدات)، و 34 من مجموع الشهيديات 34 (استشهدن بالرصاص).

الجرحي:

يقدر عدد جرحى الانتفاضة بـ 80.000 (حسب معطيات المستشفيات والعيادات ووكالة الغوث الدولية والجمع الميداني).

المعتقلون:

يقدر عدد المعتقلين بـ 50.000 معتقل، منهم 10.000 (سيدة فلسطينية تم اعتقالهن). و ما زال في المعتقلات الإسرائيلية حوالي 14000 معتقل فلسطيني، بينما يقدر عدد الذين خضعوا للاعتقال الإداري لمدة ستة أشهر قابلة للتجديد 85000 معتقل، ما زال منهم حوالي 1800 في المعتقلات يمشون حكماً إدارياً.

الإقامة الجبرية:

يصل عدد الذين فرضت عليهم الإقامة الجبرية في أماكن سكنهم خلال الانتفاضة 550 فلسطينياً، أما عن الإبعاد، فقد بلغ عدد الذين أبعادوا عن الضفة الغربية والقطاع خلال الانتفاضة نحو 56 مناضلاً فلسطينياً.

حظر التجوال:

قدر عدد أيام حظر التجوال التي فرضت على سكان الضفة والقطاع خلال الانتفاضة 6237 يوماً، وتضرر من هذه السياسة مئات الألوف من المواطنين الفلسطينيين، ولم ينج موقع في المناطق المحتلة من حظر التجوال.

قلع الأشجار:

يقدّر عدد الأشجار، بخاصة الزيتون والكرمة والفاكهة، التي اقتلعت من جذورها (لأسباب أمنية) حوالي 77700 شجرة، بالإضافة إلى الآلاف من الدونمات التي أتلفت محاصيلها إما بالجرافات أو برش المواد السامة أو بالحرق، سواء من المستوطنين أو الجنود، بهدف القضاء على الانتفاضة.

المنازل المهدومة أو المغلقة:

يقدّر عدد المنازل التي هدمت وأغلقت خلال الانتفاضات حوالي 1225 منزلاً في الضفة والقطاع والخط الأخضر، ويقدّر عدد سكان هذه المنازل الذين تضرروا أو أخلوا من أماكن سكنهم، بما يربو على 10500 مواطن فلسطيني.

الأراضي المصادرة:

تقدر مساحة الأراضي التي صودرت في الضفة الغربية ما بين 52٪ - 62٪، علماً أن مساحة الضفة 5.5 مليون دونم، كما تمت مصادرة حوالي ثلث مساحة القطاع، علماً أن مساحته 364000 دونم، وفيه أعلى كثافة سكانية في العالم.

المستوطنات:

يزيد عدد المستوطنات التي أقيمت في الضفة منذ عام 1967 (بما فيها المستوطنات تحت الإنشاء والمخططة) على 222 مستوطنة.

قامت سلطات الاحتلال عام 1989 بطرد 251 فلسطينياً من المناطق المحتلة، بينهم 88 امرأة و85 رجلاً و78 فتى (حسب معطيات وزارة الدفاع الإسرائيلية)، وكان أكد وزير الدفاع الإسرائيلي إسحق رابين في 31/1/1990 ما نشرته صحيفة واشنطن بوست في 30/1/1990 «بأن سياسة إسرائيل لن تتغير بشأن طرد الفلسطينيين، وأن وزارة الدفاع ستعيد النظر في ملف المقيمين بشكل غير قانوني في الضفة والقطاع، ولكن السياسة لن تتغير».

الجرحي / الإصابات / الإعاقات

الإجمالي	الأطفال دون سن 16	النساء		
411	111	71	القطاع	1989 /2 /1
636	196	114	الضفة	
297	162	114	القطاع	1989 /3 /1
272	89	43	الضفة	
520	107	58	القطاع	1989 /4 /1
581	117	92	الضفة	
895	298	148	القطاع	1998 /5 /1
722	206	96	الضفة	
191	108	11	القطاع	1998 /6 /1
882	756	122	الضفة	
803	123	71	القطاع	1998 /9 /1
566	148	80	الضفة	

**توزيع الشهداء حسب المنطقة
والتجمعات السكانية**

المجموع	البلدة	المخيم	القرية	المدينة	المنطقة
6	1	1	3	1	جنين
10	1	1	7	1	طولكرم
13	-	5	4	4	نابلس
8	-	3	5	-	رام الله
3	1	-	1	1	القدس
2	-	2	-	-	بيت لحم
6	1	1	3	1	الخليل
37	-	21	2	14	غزة
85	4	34	25	22	المجموع

توزيع الشهداء حسب أسباب الاستشهاد

المجموع	ظروف غامضة	ضرب/ حرق	رصااص	غاز	المنطقة
6	1	1	4	-	جنين
10	1	-	7	2	طولكرم
13	2	1	-	1	نابلس
8	3	-	3	2	رام الله
3	-	-	1	2	القدس
2	-	-	1	1	بيت لحم
6	1	-	3	2	الخليل
37	-	3	11	23	غزة
85	8	5	39	33	المجموع

37 شهيدة دون سن 16 سنة من مجموع

58 شهيدة حتى 1998/12/9

المجموع	لم يذكر	16 فما فوق	15-11 سنة	10-6 سنوات	5-0 سنوات	المنطقة
6	-	3	1	2	1	جنين
10	-	6	3	-	1	طولكرم
13	-	9	3	-	1	نابلس
8	2	3	2	1	-	رام الله
3	-	3	-	-	-	القدس
2	-	-	-	1	1	بيت لحم
6	1	4	-	-	1	الخليل
37	-	18	5	5	13	غزة
85	3	46	14	14	18	المجموع

**توزيع الشهيديات
حسب سنوات الانتفاضة والمناطق**

المجموع	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	المنطقة
	1989/12/9	1988/12/9	1987/12/9	
6	2	1	3	جنين
10	-	2	8	طولكرم
13	-	6	7	نابلس
8	1	1	6	رام الله
3	-	1	2	القدس
2	-	1	1	بيت لحم
6	3	1	2	الخليل
37	1	8	29	غزة
85	6	21	58	المجموع

توزيع الشهيديات زمانياً
«حسب الشهر والسنة»

المجموع	السنة الثالثة	السنة الثانية	السنة الأولى	المنطقة
	من 1989/12/9 وحتى 1990/12/8	من 1988/12/9 وحتى 1989/12/8	من 1987/12/9 وحتى 1988/12/8	
10	4	-	6	من 9 كانون الأول
14	1	3	10	كانون الثاني
8	1	1	6	شباط
8	1	-	8	آذار
11	-	2	9	نيسان
6	-	2	4	أيار
3	-	-	3	حزيران
3	-	-	1	تموز
8	-	4	4	آب
2	-	2	1	أيلول
5	-	2	3	تشرين الأول
4	-	2	2	تشرين الثاني
2	-	1	1	كانون الأول
85	6	21	58	المجموع

المرأة الفلسطينية والتعليم

- مثّل التعليم للفتاة الفلسطينية إشراقة الأمل، وبداية طريق العمل الجاد المخلص للارتقاء بالمستوى ورفع المعاناة، وبث الوعي وحث الهمم في طريق طويل مزروع بالأشواك. ولعل أبرز مظاهر تدهور العملية التعليمية في فلسطين تتمثل في التالي:
- الاحتلال المتعاقب منذ انتهاء العهد التركي، ثم الاحتلال الإنجليزي والإسرائيلي.
 - تخلف المجتمع وعدم توفر الفرص المتاحة للنهوض.
 - الجهل والفقير.

العهد التركي

إن الحقيقة التي لا تخفى على أحد، أن أي احتلال يحاول جاهداً أن يرسم سياسته التعليمية بما يتماشى مع مصالحه وأطماعه، ضارباً عرض الحائط بالقيم الأخلاقية والإنسانية. وعلى الرغم من كل المحن، تجاوزت الفتاة الفلسطينية سائر الصعاب، واستطاعت أن تتكيف مع الوضع وثبتت جدارتها وكفاءتها في حقل هو أشرف الحقول وأكثرها مساساً بمستقبل الأمة، ففي العهد التركي، كان الوضع كما يأتي:

- نسبة المنتحقات بالمدارس من مجموع الطلاب 17 ٪ عام 1914 .
- الوضع الدراسي كان مهملاً وفقيراً في كل مجال.

العهد الإنجليزي

- نسبة المتحقات بالمدارس من مجموع الطلاب 22٪ عام 1944 .
الوضع كان مأساوياً نتيجة الممارسات الضارة، وهكذا نرى أن الصعاب لم تفتّ في عضد المرأة بل كانت حافزاً لها، حيث رفضت أن تقف مكتوفة اليدين، معصوبة العينين أمام المؤامرات التي تحاك، بل اعتبرت العلم هو السبيل لتطوير كفاءتها وتفجير طاقتها لخدمة الوطن.
وفي خضم هذه التحديات، وفي غياب السياسة التعليمية الوطنية، لم يكن أمام الفتاة الفلسطينية من طريق يتيح لها إثبات جدارتها ونجاحاتها إلا من خلال معهدين:
- مركز تدريب المعلمات الريفي - رام الله، وضم 35 طالبة في عام إنشائه.
ومن هنا نرى أن الفتاة الفلسطينية لم تستطع أن تجابه سياسات التجهيل بالشكل الذي أرادت، ولا أن تقود المسيرة نحو الهدف الذي آمنت به، لكنها ظلت محتفظة بتوازنها، في طريق كفاح طويل وصعب غير يائسة مما يعرفل طريقها.

تخلف المجتمع وندرة الفرص المتاحة

ليس هناك ما هو أفسى على نفس المرأة من أن تخوض صراعاً وكفاحاً في المجتمع يحاول أن يكبل حركتها، ويحصي عليها تطلعاتها، وهكذا جابهت المرأة، بخاصة إبان العهد التركي، تحديات شتى، ومع كل ذلك فقد ظلت المشعل الذي يضيء للأجيال سبيل الخلاص من غياهب الضياع، وكذلك كانت في عهد الانتداب البريطاني، حيث استطاعت أن تسير جنباً إلى جنب مع الرجل، ترعى المسيرة وتحقق المعجزات.

- فهي الأدبية التي سطرت أنصع صفحات الخلود لشعبنا المكافح،
- وهي السياسية والاقتصادية التي تعرف السبيل إلى العلا،
- وهي الفنانة التي صورت آلام شعبنا وآماله وطموحاته.

ويكفي أن نرى جامعاتنا اليوم تضم في أروقتها ما نسبته 38٪ من النساء.

الجهل والفقر

وإن كان لنا أن نبحث عن مسببات التردّي والضياع، لرأينا أنه في خلال العهدين التركي والإنجليزي كان الجهل والفقر سببين رئيسيين يحولان دون السير في تنمية المجتمع، وبالتالي تنشيط العلم والمتعلم على حد سواء.

المرأة والتعليم في العهد الأردني

لقد تنفست المرأة الصعداء نوعاً ما في العهد الأردني، واستطاعت أن تعود لمواصلة الكفاح عبر القنوات المتعددة التي أسستها بنفسها.

ففي عام 1948 قام الكيان الصهيوني على جزء من أرضنا، وخضع قطاع غزة للسياسة التعليمية المصرية، وأما الضفة الغربية فقد انضمت للأردن. وتشير الإحصاءات إلى ما يلي:

عام 1962 كانت نسبة الملتحقات من مجموع الإناث في سن التعليم حوالي 44٪، وفي العام نفسه كانت نسبة الإناث للسكان تشكل 49٪ وهو تقدم ملموس لكنه يشير إلى أن عدداً كبيراً من الإناث هن خارج سلك التعليم.

بلغ عدد الإناث في كليات المعلمين (141) طالبة عام 1962، وعدد الجامعات في العام نفسه كان ضئيلاً جداً، فقد بلغ العدد في لوائي الخليل ونابلس (255) جامعية، لكن مشكلات المرأة لم تنته، بل لوحقت بكل ألوان القهر والرقابة والحصار، وبقيت تعمل جاهدة للوصول إلى الأوج واللحاق بركب الإنسانية المتحضرة الواعية العاملة، ورغم أنها كانت تعلم، بإحساسها المرهف، أنها ستواجه ظروفاً عصيبة، إلا أنها لم تكن تتوقع أن تخضع بقية بلادها في فلسطين إلى احتلال من نوع جديد هو أقسى على النفس، وأكثر تسلطاً على التقدم العلمي، وأشدّ عداءاً للعاملين في حقول التوعية والتثقيف، متمثلاً بالاحتلال الإسرائيلي.

التعليم في ظل الاحتلال ودور المرأة فيه

إذا كانت المرأة الفلسطينية قد أدركت حاجتها للعلم في الظروف العادية، فلقد أصرت على النهوض به في ظل الاحتلال، ففي الخامس من حزيران عام 1967 كانت الكارثة، متمثلة بالاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة وأجزاء من الوطن العربي.

ومن منطلق حاجتنا للعلم، ومن باب التحديات، خطت المسيرة خطوات نوعية، بناء وإعداداً وتوسعاً في مراحل التعليم كلها، من رياض الأطفال إلى المراحل الجامعية، وكان الدافع لهذا ما يلي:

- تطوع المرأة مع الرجل للتعليم كأساس للتحدي والمجاهة.
- الشعور بالهزة العنيفة، حيث اندفعت الفتاة تتسلح بسلاح العلم.
- الزيادة المطردة بعدد السكان.

وتضافرت كل السواعد للنهوض بذلك، الفتاة والفتى في طريق واحد، هو طريق البناء والتأسيس، ما أدى إلى انتشار العديد من رياض الأطفال والمدارس والجامعات في ربوع البلاد، وكانت نسبة الالتحاق برياض الأطفال 47٪ عام 1968 وهي النسبة نفسها في المدارس الإلزامية والثانوية، وفي الجامعات كان حظ الفتاة ملحوظاً فقد بلغت نسبة الالتحاق عام 1988 نحو 38٪.

كما أسلفنا، لم تكن هذه الطفرة إلا دليلاً واضحاً على عزم الفتاة على الصمود والتصدي للصعاب وتذليلها، لاسيما في توسيع دائرة التعليم التي كانت نقلة عالمية لا يستطيع المحتل أن ينال منها أو يحدش قدسيته.

وعلى الرغم من ذلك، حاول المحتل أن ينال من قدسية المسيرة التعليمية وهي في أوجها، فراح يطوق انتشارها ويضيق مجالاتها، ويحاول جاهداً تقزيم أهدافها، متعللاً بأوهى العلل، سالكاً أرخص سلوك. وكان من بين التحديات:

- كثير من دور العلم كان مستأجراً لا يخدم الأغراض المرجوة.
- كثير من الكوادر غير مؤهلة؛ لعدم إتاحة الفرص.
- الرواتب زهيدة لا توفر جو الأمان للمربيات.
- الحد ما أمكن من البعثات الدراسية.
- غزو مكاتب المدارس التي أصبحت خاوية.

ورغم كل المعوقات، فقد استطاعت الفتاة، يداً بيد مع الرجل، أن تحقق الشيء الكثير: فقد بلغ عدد الطلبة والطالبات، في الضفة والقطاع عام 1987 (526629) طالباً وطالبة، وعدد المدارس في العام نفسه 1595 مدرسة، فيها 14818 صفّاً، ويشمل ذلك المدارس الحكومية ووكالة الغوث والمدارس الخاصة. وهكذا، تحقق لنا ما نرجوه كماً وكيفاً، كحصيلة للسهر والإصرار على بلوغ الهدف، وظلت المسيرة تغالب كل ألوان العراقيل، إلى أن قامت انتفاضة شعبنا الظافرة. وإذا سلّمنا بأن دور المرأة في كل ما سلف، كان دوراً رائداً، فهو أكبر مما سلف وأهم، فلذلك رأيناها تسير قدماً في تحمل مسؤولياتها، في ميادين كثيرة، بروح عالية وإيجابية بناءة.

التعليم والمرأة في ظل الانتفاضة

من المتعارف عليه، أن عملية التعليم تقوم على أسس ثلاثة: المعلم، والطالب، والمنهاج، ولا بد من توفير السلامة لهذه الدعائم الثلاث؛ لكي تلبى حاجات المتعلم وبالتالي حاجات الوطن والمواطن، وهو ما فقدناه في ظل الانتفاضة الباسلة، حيث وقعت ممارسات لا تطاق؛ إذ تعرضت المعلمات والطالبات والطلبة على حد سواء، لما يلي:

1. المداهمات المتلاحقة للمدارس، والضرب المبرح للمعلمة والطالبة.

2. القتل والإصابات الجسدية المسببة للتشويه.

-
3. الاعتقالات و دفع الغرامات الباهظة.
 4. الإبعاد والتوقيف ومنع السفر لمتابعة التعليم.
 5. إحالة المعلمين والمعلمات قسراً على التقاعد.
 6. الفصل وإنهاء العقود للمعلمين والمعلمات الحكوميين.
 7. إغلاق المدارس جزئياً أو كلياً؛ للتشويش وقطع الاستمرارية .
 8. حظر التجوال واستخدام المدارس ثكنات عسكرية.
 9. الحسم من رواتب العاملين في التربية.
 10. المطاردة والملاحقة في كل الظروف والأوقات .
- ولما كانت سياسة المنهاج الموضوع لا تلبى تطلعات الشعب الفلسطيني في الضفة والقطاع، ولأن المضمون لا يفي بحاجات مجتمع يعيش أجواءنا ... فسندرك كم كانت معاناة المرأة والرجل وكل أفراد المجتمع على حد سواء، ومن ذلك:
- الحذف والتعديل في المناهج التعليمية، من أجل تجهيل الطالب بتاريخ القضية الفلسطينية، وتأكيد شريعة وجود المحتل، ومحاولة الإيحاء للطالب أن الوجود الإسرائيلي قديم قدم التاريخ.
- تشويه التاريخ العربي والإسلامي، وعزل الطالب عن معرفة الجانب الجهادي في العقيدة الإسلامية. وقد ترتب على ذلك ما يلي:
1. تعطيل المؤسسات التعليمية وتحويلها إلى مراكز لتفريخ الإرهاب .
 2. اتساع نطاق الأمية في صفوف المجتمع .
 3. تعطيل القدرات و غرس الإحباط، والتقليل من الإقبال على التعليم .
 4. الاضطراب النفسي والخوف والقلق التي تلاحق الأجيال.
 5. التسرب من المدارس للعمل، ومحاولات ترك المنطقة إلى جهات أخرى.
 6. حرمان الأئوف من مواصلة تعليمهم وبلوغ أهدافهم .
 7. الإرهاق المادي والمعنوي والخسارات الفادحة في كل المجالات.

المرأة الفلسطينية والتعليم الشعبي

للإنصاف، نقول بأن دور المرأة قد ظهر واضحاً قوياً، أكثر من أي وقت آخر، مع انتفاضة التاسع من كانون الأول عام 1987.

وكانت الفتاة قلقة على مسيرة التعليم، حيث أغلقت المدارس، وشعرت المرأة أن قابلية التعليم عند الجيل قد فترت، فراحت تفتح المجالات والبيوت للمّ شعث الطالبات والطلاب على حد سواء؛ للحفاظ على غرس القيم التربوية والأخلاقية في نفوس الناشئة، والتوعية ومحاربة الجهل والامية قدر المستطاع، وتدريس المنهاج ما أمكن؛ للحفاظ على النمو العقلي، وفتح المراكز المختلفة وتوفير الإشراف عليها في البيوت والجمعيات والمساجد، إضافة إلى محاربة الأمية والعمل على توعية الجماهير. ورغم الملاحظات المتتابعة والمداهمات، فقد ظلت المرأة تكافح وتتحدى الأضرار البليغة، وتتكدب المشاق، عاملة ليل نهار في المخيم والقرية والمدينة، معتبرة أنها إنما تقوم بواجب أخلاقي تحتمه الظروف ويمليه عليها شعورها بأنها تنقذ جيلاً من هلاك محقق.

التعليم العالي في المناطق المحتلة

تضافرت الجهود وتوفرت الدوافع وحشدت الطاقات، وصبت كلها في بوتقة حمل لواء التعليم في الأرض المحتلة، والتوسع في التعليم الذي حرمان منه جزئياً. فالحالة الاجتماعية، وتزايد أعداد خريجي المدارس، والوعي بأهمية العلم، فضلاً عن الحالة السياسية

التي تحتم علينا النهوض بالأجيال المتعاقبة، والحالة الاقتصادية التي لم تمكن الكثيرين من خريجي المدارس من الالتحاق بالمعاهد الخارجية.. كل ذلك دعا إلى التوسع في بناء المعاهد والجامعات، والتي نذكر منها هنا:

- كلية المعلمات في القدس، ومعهد تدريب المعلمات الريفي.
- مدرسة الخضوري الزراعية - طولكرم، ومعهد العروب الزراعي - الخليل.
- دار المعلمات الحكومية - رام الله.
- كلية الشريعة في الخليل، التي تحولت إلى جامعة الخليل.
- جامعة النجاح في نابلس، وجامعة بير زيت في بير زيت.
- كلية العلوم في أبو ديس - وكلية الدعوة وأصول الدين في القدس، وكلية التمريض في البيرة، وكلية البوليتكنيك في الخليل، وكليات المجتمع المنتشرة هنا وهناك.
- كلية البنات التابعة لدار الطفل العربي.
- معاهد غزة.

وفي هذه القفزة النوعية، أيضاً، نرى ونلمس أثر المرأة، إعداداً وتخطيطاً ومشاركة والتحاقاً بالأقسام الأكاديمية التي تسير طموحاتها، وكذلك بالأقسام المهنية التي تتماشى مع طاقتها وتحملها، ونعاود القول يكفي أن تقف المرأة اليوم شامخة الرأس، عزيزة الجانب، فخورة بأنها قد أدت رسالتها على الوجه الأكمل، وما زالت تندفع بهمة لا تفتر، وب عقلية خلاقية؛ تؤدي كل ذلك بأمانة وصدق؛ لإحساسها أنها تقوم بواجب وطني.

وإذا نظرنا إلى الإحصائيات، نجد أن دورها لا يكاد يقل عن دور الرجل، ويكفي أن نعلم بأن نسبة التحاقها بالمعاهد والجامعات المختلفة لا تقل عن 38%-40% من عدد الطلاب.

انتهاكات حقوق المرأة الفلسطينية

يتمثل بعض الانتهاكات التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية من قبل سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي في:

- الممارسات القمعية.
- المرأة في نطاق الصحافة والمطبوعات .
- إبعاد الزوجات وأبنائهن.

أولاً: الممارسات القمعية التي تتعرض لها المرأة الفلسطينية:

تتعرض المرأة الفلسطينية إلى اجراءات وممارسات قمعية من قبل سلطات الحكم العسكري الإسرائيلي، وذلك لمنعها من القيام بالواجب الطبيعي الملقى على عاتقها تجاه وطنها وأفراد أسرتها، ومن هذه الممارسات:

التنكيل بالمعتقلات في الطريق للمعتقل

ذكرت الصحف الإسرائيلية بتاريخ 14/14/1989 أنه تم إرسال شكوى إلى قائد شرطة القدس، مضمونها تعرض معتقلة في السادسة عشرة من عمرها إلى إساءة بالغة، في أثناء نقلها بسيارة الشرطة، حيث أمرت بفتح رجليها، فضربها رجال الشرطة بعصا بين رجليها، ثم حاولوا دفع تلك العصا إلى داخل عضوها التناسلي.

الاعتداءات الجنسية:

اشتكى عدد من المعتقلات بأنهن أجبرن خلال التحقيق، على فتح أرجلهن ثم ضربهن على أعضائهن التناسلية.

تهديد المعتقلات بالاغتصاب:

تعرضت فتاة إلى التهديد بالاغتصاب إذا لم تعترف من قبل ثلاثة رجال من الشرطة أدخلوا عليها في غرفة التحقيق (وردت هذه الشواهد في نشرة المناضل، عدد 9، السنة الثانية، أيار 1989، لسان حال العصابة الشيوعية الثورية)، وهي ضمن شهادات جمعتها نساء عن أحوال السجينات السياسيات.

الاعتصاب:

جاء في صحيفة الصنارة، المؤرخة في 16 / 1 / 1998، في الصفحة الثامنة، بأنه بدأت محاكمة الشاويش (ن) المفصول من الخدمة المركزية في القدس، حيث تتهمه النيابة بأنه اغتصب السيدة (أ.ج) في مخيم الأمعري من مدينة رام الله.

الإجهاض:

جاء في الدراسة التوثيقية التي قامت بإعدادها ميسون العطاونة، ونهلة حنايا، في كتابها (أطفال الحجارة- ص 51)، أنه أجهضت 25 سيدة من قطاع غزة بسبب استنشاق الغازات المسيلة للدموع خلال الشهر الأول، وأجهضت 58 امرأة في الفترة من 20 / 1 / 1988 إلى 31 / 10 / 1988. وأكدت مصادر منظمة التحرير الفلسطينية أن عدد النساء اللواتي أجهضن خلال سني الانتفاضة 5500 حالة. كما أكد برفيسور الكيمياء (يسرائيل شاحك) أن الكميات الكبيرة من الغاز المسيل للدموع، يمكن أن تكون قاتلة للنساء الحوامل والأطفال، (الاتحاد، 19 / 4 / 1988).

الانهيار العصبي:

تعرض بيت الكاتب القصصي محمد أبو النصر في مخيم جباليا بتاريخ 19 / 2 / 1988، إلى اقتحام من قبل قوات الاحتلال، وجرى الاعتداء عليه وعلى طفله البالغ من العمر 14 شهراً، وحين رأت الزوجة ذلك انهارت أعصابها وفقدت عقلها، وهي موجودة حتى اليوم في مستشفى الأمراض العقلية (نظير محلي، الاتحاد، 19 / 4 / 1988).

اعتقال نساء لإجبارهن على تسليم أقاربهن:

ذكرت صحيفة الاتحاد في 20 / 6 / 1989، وعلى الصفحة الثانية، بأن لجنة النساء من أجل السجينات السياسيات، أصدرت بياناً دانت فيه اعتقال النساء الفلسطينيات كوسيلة للضغط عليهن لتسليم أقاربهن، ومن ذلك اعتقال خمس نساء يوم 9 / 6 / 1989، ووضعهن في سجن هشارون.

المرأة في نطاق صحافة المعلومات

تعرض الصحافة والمطبوعات، في ظل الحكم العسكري الإسرائيلي، إلى ملاحقة وتنكيل بالصحف والصحفيين، وذلك نظراً للدور الريادي التي تقوم به الصحافة في المجتمعات.

وتلجأ السلطات الإسرائيلية إلى الاستعانة بقوانين انتدابية، كقانون الأوامر العسكرية، وقانون الصحافة لعام 1923، وأنظمة الطوارئ لسنة 1945، بالإضافة إلى الأمر العسكري رقم 101/50.

وقد تعرضت المرأة كصحفية إلى ممارسات قمعية منها:

- أغلقت السلطات الإسرائيلية مجلة الشراع المقدسة عام 1983، والتي كانت تترأسها سهام العسلي.
- سحب ترخيص مجلتي العودة، بالعربية والإنجليزية، بتاريخ 10/3/1988 لصاحبتهما ريموندا الطويل.

- تعرضت بعض الصحفيات إلى الإقامة الجبرية والاعتقال الإداري.

- تنص المادة 94 من أنظمة الطوارئ سنة 1945، والأمر العسكري 50-101 لسنة 1967، على إعطاء صلاحية لسلطات الحكم العسكري، تمنع تداول الكتب والمؤلفات، وقد صدرت أنظمة تمنع تداول ما يزيد على سبعة آلاف مطبوعة، تحت طائلة الحبس والغرامة. وفي ما يتعلق بالمرأة، فقد صدرت أنظمة تحظر تداول وقراءة المؤلفات التي قامت بتأليفها شاعرات وأديبات فلسطينيات وعربيات، بموجب المطبوعات المحظورة التي وردت في العدد 50 من مجموعة الأوامر العسكرية، فقد حظر تداول وقراءة أشعار الشاعرة (فدوى طوقان) منها (الليل والفرسان، وعلى قمة الدنيا وحيدة، ووجدتها)، والأدبية عادة السمان حظرت معظم مؤلفاتها، منها (رحيل المرافئ القديمة، ومواطنة متلبسة بالقراءة).

ومنعت مجموعة القاصة الفلسطينية سميرة عزام (قصص العيد من النافذة الغربية، وقصص أخرى) ضمن أمر عسكري مؤرخ في (23/11/1988)، إضافة إلى أعمال سلوى العمدة، وسحر خليفة، وروزماري صايغ، وأمل جراح، وخيرية قاسم.

إبعاد الزوجات والأبناء:

تنص المادة 13 من الإعلان العالمي لحقوق الإنسان لسنة 1948، على حرية الفرد في التنقل واختيار محل إقامته. كما أضافت بأن للفرد الحق في العودة إلى وطنه. وإثر الاحتلال الإسرائيلي للضفة الغربية وقطاع غزة عام 1967، قامت السلطات الإسرائيلية بحصر سكان المناطق المحتلة، وحظرت الدخول إلى هذه المناطق تحت طائلة الاتهام بجريمة التسلل والحبس ودفع الغرامة. وخضعت هذه التعليمات لمحض تقدير ومزاج السلطات الإسرائيلية، التي لها أن تقبل أو ترفض طلبات (لمّ الشمل)، من دون إبداء الأسباب، حتى إن المحكمة الإسرائيلية العليا أعلنت عن عدم تدخلها في التعليمات.

وضمن نطاق التعليمات المتعلقة بانضمام الأزواج والزوجات، والتي كانت، وبحق، تسير سيراً روتينياً، فإن السلطات الإسرائيلية أقدمت على الإلغاء الفعلي لتعليمات انضمام الزوجة وأبنائها إلى الزوج المقيم في المناطق المحتلة، وترتب على هذا الإلغاء الفعلي مدهامة البيوت ليلاً ونهاراً من دون سابق إنذار، وترحيل وإبعاد وطردها من الزوجات وأبنائهن، على الرغم من تقديم طلبات لمّ الشمل من قبل الأزواج، ويؤدي هذا السلوك غير المبرر، وفق توصيات حقوق الإنسان عام 1948، إلى تشتيت العائلة، ويؤثر على تماسك الأسرة، بحيث أصبحنا نرى الأطفال وأمهاتهم في الضفة الشرقية من الأردن والبلاد العربية، وآباءهم في المناطق المحتلة.

الوضع الصحي للمرأة الفلسطينية:

ارتبطت المشكلات التي تتعرض لها المرأة في المجتمع، دائماً، بالظروف المحيطة بها، وتتجلى هذه الأمور عادة، في أهم دور للمرأة، وهو كونها زوجة وأماً وربة أسرة، وهنا يبرز الواجب القومي والعناية اللازمة بالمرأة من حيث:

مراكز الأمومة والطفولة والرعاية الصحية الأولية

إن هدف إقامة هذه المراكز هو تثقيف ورعاية المرأة صحياً، فمع أنها لا تشكل أكثر من 29.2٪ من مجموعة المواقع السكنية، إلا أنها تهتم وتعمل على تحسين مستوى المرأة والطفل النفسي، كما تعمل على توعية المرأة بمشاكل عديدة أهمها الزواج المبكر ومضاره، والنسل المتقارب ومضاره، وتنظيم النسل وأهميته لصحة الأم، والعناية بصحتها قبل وخلال فترة الحمل وبعده، والاهتمام بنوع الغذاء المتبع منعاً لحدوث فقر دم وسوء تغذية للأم والطفل، وإبراز أهمية الرضاعة الطبيعية للطفل وتغذيته ونظافته، ومتابعة الفحوص الدورية والمطاعيم الشهرية له؛ للمحافظة على صحته ونموه بطريقة سليمة لا تسبب أمراضاً وعاهات مستقبلية.

كذلك فإن هذه المراكز تتبنى برنامجاً يشجع المرأة على الولادة تحت إشراف طبي مهما كانت الأسباب والظروف، حفاظاً على صحتها وصحة طفلها، فالتثقيف الصحي الخاص بعملية الولادة مهم جداً، وأيضاً لارتفاع تكاليف المستشفيات الحكومية والخاصة؛ إذ تبلغ تكلفة حالة الولادة الواحدة نحو 114 دولاراً في المستشفيات الحكومية، أي حوالي نصف دخل الفرد الشهري، ونتيجة للأوضاع السياسية والأمنية وأوضاع المواصلات والاتصالات، التي تعرقل، وبشكل كبير، حرية التنقل للمواطن، خصوصاً خلال منع التجوال وإغلاق المناطق عسكرياً، فإنه يتعذر على المرأة الوصول إلى أي مركز طبي، متقبلة ما يمكن أن يحدث لها ولجنينها من مشكلات صحية مستقبلية.

في الواقع، فإن كثيراً من المشاكل الصحية التي تتعرض لها المرأة تكون نتيجة لعدم وعي الأسرة الكافي بمفهوم الصحة الجيدة ومتطلباتها، لذلك فقد ازداد الاهتمام بمراكز التثقيف والتوعية والإرشاد في السنوات الأخيرة، في محاولة لتطبيق فكرة (صحة أفضل للجميع).

عيادات متخصصة متعددة الأهداف

تتمثل هذه المراكز في عيادات العقم، وفحص ومعالجة سرطان الثدي، وفحص سرطان عنق الرحم المبكر، من دون الاضطرار للجوء إلى الجهاز الصحي الإسرائيلي بتكاليفه العالية، فهذه في الواقع برامج وقائية تهدف إلى مراقبه وتحسين الوضع الصحي لجميع النساء الفلسطينيات، بأقل التكاليف الممكنة،

كذلك لم تغفل هذه العيادات عن معالجة مشاكل العصر الآخذة في التفاقم، عن طريق التوعية بالأمراض الفتاكة.

لقد تبع دخول المرأة في هذه المراكز المتعددة، كطبيبة أو ممرضة أو عاملة اجتماعية، وعلى جميع المستويات، حصول التشجيع الأكبر للنساء على التوجه إلى هذه المراكز والاستفادة من خدماتها بشكل أفضل، فلقد ازداد عدد الطبيبات خلال السنوات الخمس الأخيرة بنسبة 98٪.

معدل وفيات الأطفال:

يحث القانون الإسرائيلي الأمهات الإسرائيليات على الولادة في المستشفيات، أي أن نسبة الولادة في المستشفيات تصل إلى 100 ٪، وبالإضافة للوضع الصحي في المستشفيات الإسرائيلية، هناك تقدم في الأجهزة والمعدات وتوفر المختبرات الحديثة، ولذا نجد أن الحكومة تدعم برنامج التأمين الصحي لتغطية سائر المصاريف العلاجية لمختلف أنواع الأمراض، وخصوصاً حالات الولادة، بالإضافة للمصاريف المجانية لكل حامل، وتقوم الحكومة بمنح الوالدة إجازة أمومة لمدة ستة أشهر، سواء كانت تعمل في القطاع العام أو الخاص، وتصرف مساعدة ولادة لا تقل عن 500 دولار، بالإضافة إلى مخصص شهري للمولود، وبالتالي فإن إمكانية الوفاة لدى الأطفال تحت هذه الظروف ستكون، حتماً، أقل بكثير مما هو موجود في الضفة والقطاع، وكذلك نجد الإحصائيات الإسرائيلية الخاصة بذلك في منتهى الدقة، لما سبق ذكره، انطلاقاً من حرص الدولة على زيادة عدد السكان؛ لأغراض سياسية لا تخفى على أحد.

أما في الأراضي المحتلة، فإن نسبة الولادة في المستشفيات لا تتعدى 50 ٪، لذلك فإن كثيراً من الوفيات في الولادات البيتية لا يتم إحصاؤها، وبالتالي فإن الأرقام الحقيقية قد تكون أكبر بكثير مما ذكر، كذلك فإن الانخفاض الكبير في معدل الوفيات للأطفال ما بين عامي 1985 و1987 كان نتيجة للجهود الوطنية الكبيرة المبذولة في هذا المضمار، والتي تمثلت في الطب الوقائي الذي بدأ ينتشر في القرى والمخيمات والمناطق النائية، بواسطة مراكز وطنية ثابتة ومتنقلة.

أما النسبة لعدد الأطباء، فإن هذا العدد لا يعكس إلا حقيقتين هما:

- الصعوبة التي يواجهها الطالب الفلسطيني في دراسة الطب، في جميع أنحاء العالم، وهي معروفة

لدى الجميع، هذا إلى جانب عدم وجود كلية طب لاستيعاب الجميع، بخاصة في الأراضي المحتلة، وبالتالي فإن عدد الأطباء المتخرجين يكون قليلاً نسبياً.

- غياب الجهاز الطبي اللازم لاستيعاب هؤلاء الأطباء الجدد، ففرص العمل محدودة، والرواتب قليلة، ما يدفعهم إلى الهجرة، وعليه، ما كان من نقابة الأطباء إلا أن أقرت برنامج الاستيعاب للأطباء مقابل راتب شهري يقدر بـ 300 دولار، وكذلك فإن المؤسسات الطبية الوطنية قامت باستيعاب عدد أكبر من إمكانياتها، آخذة بعين الاعتبار أن هناك حوالي 280 طبيباً عاطلاً عن العمل في الضفة والقطاع حتى عام 1986. باختصار فإن هناك شعباً بحاجة إلى أطباء، وأطباء بحاجة إلى عمل.

أما بالنسبة للمستشفيات، فمن المتعارف عليه، عالمياً، أنها تقدم فترات علاجية أساسية للفرد، إلا أن الفرد الفلسطيني يفتقر إلى ذلك، فلقد زاد عدد السكان من عام 1958-1974 بنسبة 23.5٪ في الضفة الغربية وقطاع غزة، بينما انخفض عدد الأسرة في المستشفيات بنسبة 9.5٪ في الفترة نفسها، والجدول التالي يبين الحقائق:

المناطق العربية والمناطق الإسرائيلية

عدد الأسرة / 1000 مريض	1.6	6.1
عدد المستشفيات الحكومية	15	-
عدد المستشفيات الخاصة	16	-
الميزانية لعام 1985 (دولار)	8 ملايين	48 مليوناً

يشمل هذا العدد القليل (31 مستشفى) المستشفيات الحكومية والخاصة في الضفة والقطاع والجميع التخصصات، منها 14 مستشفى متخصصاً بالولادة أو العيون أو العظام أو الأمراض النفسية... إلخ وهي موزعة بشكل عشوائي ورتديء، وتتمركز في المدن، والخدمات الصحية المقدمة فيها دون المستوى المطلوب، وذلك لعدة أسباب أهمها:

- العقبات التي تفرضها السلطات للحصول على التراخيص اللازمة لإحضار أجهزة جديدة أو سيارات إسعاف أو بناء مراكز جديدة أو تطوير وتوسيع المراكز الموجودة أصلاً.
- مشاكل التمويل اللازمة لاستمرارية الخدمات وتطويرها، فهناك مشاكل في جمع التبرعات بشكل مستمر وثابت، وكذلك فإن السلطات تمنع، بصورة مبدئية، إدخال الأموال للصرف على الخدمات

الطبية وغيرها من الخدمات، تخوفاً من أن تصرف هذه الأموال على أمور يعتبرونها «أعمالاً معادية للدولة».

إن تكاليف العلاج مرتفعة جداً - نسبة إلى دخل الفرد - في هذه الأوضاع الاقتصادية السيئة، فمعدل دخل الموظف العادي لا يتجاوز 250 دولاراً، بينما تكاليف نوم ليلة واحدة في المستشفيات الخاصة تبلغ حوالي 20 دولاراً للسريـر، عدا جميع المصاريف الأخرى والتي تكون حسب الحالة ونوع الخدمات المقدمة، فيخرج المريض وقد دفع ما يقارب 100 دولار في الليلة الواحدة، بغض النظر عن الخدمات المقدمة، هذا إذا لم يكن الفرد مؤمناً، وبالتالي فإن الحل الأفضل له تحاشي دخول المستشفى ما أمكن.

أما بالنسبة لبرنامج التأمين الصحي الحكومي، فالخدمات المقدمة من خلاله سيئة جداً. فالمفروض أن يغطي تكاليف العلاج كاملة، إلا أنه جزئي ولا يشمل كثيراً من التحاليل والفحوصات الخاصة، وكذلك غالباً ما يضطر المريض إلى شراء الأدوية لعدم توفرها، ناهيك عن أقساطه المرتفعة، حيث تتراوح ما بين 10-20٪ من دخل الفرد الشهري؛ إذ تختلف حسب الدخل والحالة الاجتماعية، لذلك فقد انخفضت نسبة المؤمنين في قطاع غزة، على سبيل المثال، بنسبة 27٪ ما بين عام 1981 حتى عام 1985، كذلك فإن نسبة المؤمنين في الخليل والقدس ورام الله وأريحا لا تتجاوز 19٪ من عدد السكان، نتيجة لحقيقة كون التأمين الصحي الإسرائيلي هو شكل آخر من أشكال الضرائب التي تفرض على الناس، وما يثبت ذلك هو الحملات الحكومية المدعومة بالجيش؛ لجباية أقساط التأمين لمن تخلف عن الدفع. فإذا كان الفرد لا يستطيع دفع أقساط التأمين، فهل سيتمكن من دفع تكاليف العلاج في المستشفيات؟

في الواقع، لقد قامت سلطات الاحتلال خلال 22 سنة الماضية، بإغلاق 3 مستشفيات رئيسية في القدس (الهوسبيس سبارفوردي للأطفال)، و(المستشفى الحكومي في الشيخ جراح)، الذي كان في طور الإنشاء النهائي وحوالته إلى رئاسة للشرطة الإسرائيلية. وكذلك قامت بإغلاق بنك الدم العربي، ومركز مكافحة السل والأمراض الصدرية، وأغلقت مختبر القدس الرئيسي، أي في القدس التي يعتبرها الإسرائيليون عاصمتهم وتحميها قوانينهم، والتي تحظر الإغلاقات والانتهاكات التعسفية، فكيف يكون الوضع في الضفة والقطاع؟ فالقوانين العسكرية والإغلاقات والانتهاكات لا يمكن حصرها وعدّها، فعلى سبيل المثال لا الحصر، تم إغلاق جميع عيادات الأسنان الحكومية، كما تم تحويل المستشفى العسكري في رام الله إلى قيادة للإدارة المدنية (بيت آبل حالياً).

أما في حالة استعراض وضع المستشفيات القائمة في الضفة الغربية، من ناحية مستوى الخدمات المقدمة للمريض، علمياً وتكنولوجياً، فلا نجد إلا مستشفى جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية في القدس، وهذا يقدم خدماته لمنطقة الوسط والجنوب، وتشمل رام الله والقدس وبيت لحم والخليل وضواحيها، أي حوالي 550.000 نسمة، ومستشفى الاتحاد النسائي في نابلس الذي يقدم خدماته لمنطقة الشمال بأكمله، أي حوالي 450.000 نسمة، فهل من المنطق والمعقول أن تقوم هذه المستشفيات بتغطية الوضع الصحي في مناطق الضفة الغربية كافة؟

وكذلك الحال في قطاع غزة والمخيمات؛ إذ لا يوجد سوى مستشفى الشفاء على مستوى جيد من الخدمات، لكنه يفتقر إلى كثير من المتطلبات الصحية الطبية الأساسية، مع أنه يقدم خدمات حوالي 700000 نسمة.

إن هذه الحقائق المذهلة ما هي إلا انعكاس للواقع الصحي الذي نعيشه، فمع غياب السلطة المنسقة والمخططة لهذه الأمور، ما كان على المواطنين إلا أن يأخذوا على عاتقهم تنظيم وتنسيق أمورهم، وتقديم الخدمات الطبية اللازمة، عن طريق المؤسسات الوطنية المنتشرة في جميع أنحاء البلاد، سواء في مراكز ثابتة أو متنقلة، وهي تتألف من:

مؤسسات وطنية: بدأت أساساً كمراكز تطوعية وتحوّل بعضها إلى مراكز طبية ثابتة، مثل المؤسسات التابعة للجمعيات الخيرية، وتشمل مستشفيات ومستوصفات ومراكز طبية وعيادات، ومراكز أمومة وطفولة، ومراكز تثقيف صحي، ومراكز علاج طبيعي وتأهيل جسدي ونفسي.

عيادات ومراكز صحية خاصة وعامة:

وتقوم عليها اللجان التطوعية، والتي استمرت بالاهتمام بالمراكز المتنقلة، التي تصل إلى أكثر القرى والمناطق النائية، إلى جانب بعض العيادات والمستوصفات الثابتة التابعة لها، وهذه اللجان تشمل:

- اتحاد لجان الإغاثة الطبية الفلسطينية،
- اللجان الشعبية للخدمات الطبية،
- الخدمات الطبية،
- لجان الرعاية الصحية.

هذا إلى جانب الخدمات الطبية المقدمة من بعض المؤسسات الأجنبية، مثل وكالة الغوث الدولية، حيث تقدم خدماتها لحوالي 846.000 نسمة، فالعيادات منتشرة في جميع مخيمات الضفة والقطاع بجوار بعض المدن الرئيسية، وبعضها يفتح أبوابه لساعات متأخرة تحسباً لوقوع حالات طارئة. إن جميع المؤسسات السابقة تقوم بالاهتمام بالطب الوقائي، والذي يتمثل بنشر الوعي الصحي والرعاية الصحية الأولية، إلا أن غياب التنسيق والتخطيط في ما بينها، جعلها غير قادرة على القيام بالدور المطلوب. باختصار؛ فإن 51٪ من المواقع السكانية في الضفة الغربية تفتقر لأي نوع من الخدمات الصحية الثابتة والمجهزة بشكل جيد، ما يضطرها للاعتماد على المراكز الصحية الموجودة في المدن والنواحي المجاورة، نظراً لارتفاع تكاليف هذه المواصلات في حالة توفرها، ونتيجة لبعدها المسافة بين هذه القرى، وخصوصاً في الحالات الطارئة، فإنه يتعذر على المريض في هذه القرية أو تلك الوصول إلى المركز الطبي المجاور.

الوضع الصحي خلال الانتفاضة:

من كل ما سبق، تبرز أمامنا صورة الوضع الصحي العام، الذي ازداد تعقيداً خلال الانتفاضة، حيث تأثر بطريقتين؛ مباشرة وغير مباشرة.

التأثير المباشر:

ويشمل الأعداد الكبيرة للجرحى والمصابين؛ إذ بلغ في نهاية عام 1989 نحو 62500 جريح، منهم حوالي 1331 إعاقة دائمة، وكذلك الأنواع الغريبة وغير الطبيعية للإصابات المختلفة، فمن إطلاق الرصاص المصيب والقاتل، إلى الرصاص المطاطي والبلستيكي، إلى الضرب المبرح وتكسير العظام، إلى رمي قنابل الغاز السامة، وما تخلفه من حالات إجهاض واختناق وقتل، هذا إلى جانب إمكانية تسببها بأنواع السرطانات المختلفة والتشوهات الخلقية مستقبلاً. وكل ذلك يحتاج إلى فترات علاج طويلة في المستشفيات، وبالتالي فإن زيادة عدد وحدات العناية المكثفة وعدد الأسرة وأنواع الأجهزة المتطورة اللازمة في العلاج، وزيادة وتطوير برامج التأهيل الجسدي والنفسي، خصوصاً للمعاقين إعاقات دائمة، أصبح مطلباً ضرورياً وأساسياً.

التأثيرات غير المباشرة:

- قامت سلطات الاحتلال بفرض قيود صارمة على إدخال الأموال من الخارج، وبالتالي حدثت من إمكانية التطور والانتشار.
- كما منعت إصدار تراخيص خاصة لسيارات إسعاف جديدة، فالعدد الموجود حالياً قليل جداً، والتجهيزات الموجودة فيها دون الحد المطلوب. كذلك فقد منعت إسرائيل إصدار رخص سيطرة لسائقي سيارات الإسعاف أو تجديد رخصهم القديمة. كما منعت تراخيص البناء، سواء لمراكز جديدة أو لتطوير مراكز موجودة أصلاً.
- منع وصول المساعدات الطبية خلال فترات منع التجول، أو خلال إغلاق المناطق عسكرياً، والاعتداء على الطواقم الطبية التي تحاول دخول هذه المناطق، أو الاعتداء على أصحاب السيارات الخاصة التي تقوم بنقل المصابين، ما تسبب باستشهاد بعضهم. كذلك فإن السلطات تقوم بالاستيلاء على سيارات الإسعاف واستعمالها في اعتقال المتظاهرين أو تأخير وصولها إلى مكان المواجهات أو إلى المستشفيات، خصوصاً في القرى والمخيمات.
- تقوم سلطات الاحتلال، باستمرار وفي أوقات مختلفة، باقتحام المستشفيات الخاصة أو الحكومية، لاعتقال المصابين الموجودين فيها، بغض النظر عن حالتهم الصحية، ومدى احتياجهم للعناية الطبية، وفي كثير من الأحيان يقوم الجيش بالاعتداء على الطواقم الطبية بالضرب والإهانة، وإتلاف الأجهزة الطبية المتطورة الموجودة، كما يتم إلقاء قنابل الغاز المسيل للدموع وإطلاق الرصاص بأنواعه داخل المستشفيات.
- تقوم المؤسسات الطبية والوطنية بمعالجة جميع أهالي الشهداء والمعتقلين والجرحى والمطاردین مجاناً، ما يزيد في العبء المالي عليها.
- إن جميع هذه العوامل أدت إلى زيادة تدهور الوضع الصحي، فالاحتياجات تزداد، نتيجة لزيادة عدد الجرحى، والإمكانيات المتوفرة تقل. فالسلطات الإسرائيلية قامت بتخفيض ميزانية المستشفيات الحكومية بنسبة 50٪ منذ بدء الانتفاضة.
- وزادت تكاليف العلاج بنسبة 50٪، وقامت بتقليص عدد المرضى الذين تم تحويلهم إلى مستشفيات إسرائيلية لبعض أنواع الأمراض التي تتعذر معالجتها في المستشفيات العربية.

وكذلك فقد فرضت قوانين تمنع المستشفيات الحكومية من معالجة جرحى الانتفاضة، ما لم تقم إدارة المستشفى بتسليم الأشخاص والأسماء للسلطات، ودفع الرسوم المتحققة قبل العلاج. لكن ورغم كل القيود التي تفرضها سلطات الاحتلال، فقد قامت اللجان التطوعية وبعض المؤسسات الوطنية بتحمل المسؤولية الملقاة على عاتقها، وذلك في عدة اتجاهات منها:

- تنظيم دورات إسعاف عديدة في جميع المناطق؛ لإسعاف الحالات الطارئة خلال المواجهات، حيث يتم تدريب الأفراد على المفاهيم الأساسية للإسعافات الأولية، ليكونوا بدورهم مسؤولين ومعلمين لغيرهم من أهالي قراهم ومناطقهم، وكذلك تقوم بتوزيع نشرات خاصة للتعامل مع الحالات الطارئة، وخصوصاً حالات الاختناق من الغاز المسيل للدموع.
- توزيع عشرات الآلاف من الرزم التي تحتوي على لوازم الإسعافات الأولية في جميع المناطق، وعلى نوعين: نوع خاص للسكان، ونوع يحتوي على أجهزة متطورة أكثر، مقدمة إلى مركز مراكز الإسعاف وإلى الجهاز الطبي المتنقل.
- تنظيم حملات عديدة لفحص زمر الدم؛ لتسهيل إمكانية التبرع بالدم في الحالات الطارئة.
- افتتاح مراكز مختلفة للعلاج الطبيعي والتأهيل الجسدي والنفسي، كل حسب نوع إعاقته، وذلك لتزايد أعداد المصابين والمعاقين في الفترة الأخيرة، ونظراً لقلّة العاملين في هذا المجال، فقد تم إرسال عدة بعثات للتخصص في فروع العلاج الطبيعي المختلفة، والتأهيل المهني للمعاقين حركياً.
- تشكيل لجان لمؤازرة الجرحى والمصابين وزيارتهم في المستشفيات بشكل دوري، فغالباً ما يكون المصاب من غزة مثلاً ويبقى في مستشفى المقاصد في القدس لفترات طويلة جداً تتعدى خمسة أشهر، وبالتالي لا يتمكن أهله من زيارته باستمرار، سواء بسبب تكاليف المواصلات أو بسبب منع التجوال، أو لإغلاق المناطق عسكرياً.
- وبعد هذا الاستعراض البسيط لمظاهر النضال والتكاتف في ظل الانتفاضة، نجد بأن سائر فئات الشعب ساهمت، وما تزال، في بلورة وإفراز واقع اجتماعي جديد، قائم على المشاركة الفعالة في أوجه الانتفاضة كافة، ولا يغيب عن ذهننا ما قامت وتقوم به المرأة الفلسطينية في ذلك، فلقد شاركت، وبشكل فعال وأساسي، في تأسيس وتنظيم واستمرارية كثير من النشاطات السابقة.

المرأة والتراث الفلسطيني

ما معنى كلمة تراث؟

عرّف كثير من العلماء والدارسين كلمة التراث (الفولكلور)، من أمثال يوري سوكولوف، الذي أوضح أنه اصطلاح إنجليزي، يعني حكمة الشعب أو المعرفة الشعبية، وسرعان ما تبني الباحثون في مختلف البلدان هذه الاصطلاح وحولوه إلى اصطلاح عالمي، وقد أدخله وليم توماس لأول مرة على المصطلحات العلمية سنة 1468م/ كما أشار إلى أن هذا الاصطلاح استخدم لأول مرة للدلالة على العلم نفسه، وقد وضّح الكثير من العلماء، الفوارق بين المصطلحين السابقين، نذكر منهم ما ورد على لسان الدكتور عبد الحميد يونس حين أشار إلى أن للفلكلور معنيين:

المعنى الأول:

الفنون والآداب التي تصدر عن النفسية الجماعية لشعب من الشعوب، وهي كثيرة ومتنوعة، وتشمل الفنون التشكيلية والبيئية والتقليدية.

المعنى الثاني:

وهو العلم الذي يختص بدراسة الآداب والفنون الشعبية، ويعدّ فرعاً من فروع العلوم الإنسانية، كما أنه علم مستقل له مصطلحاته ومعايره، وهو مرتبط بالعلوم الإنسانية الأخرى، كما أنه تشعب عنها وهو يأخذ

منها ويعطيها، كما أن نتائجه أصبحت ضرورية لكل من علماء اللغة والأديان المقارنة، والتاريخ والاجتماع وعلم النفس، إلى جانب علم الإنسان، فضلاً عن أن أهميته لدى علماء الآثار؛ لأنهم وجدوا أن الآداب والفنون الشعبية المعاصرة، مع أهميتها في بيئتها وزمانها، إلا أنها تستوعب ظواهر مغلقة في القدم، وهي التي ستعطي علماء الآثار والتاريخ الأبعاد الثقافية والحضارية المفقودة.

خلاصة القول: نستطيع أن نقول إن التراث مجموعة من الفنون التشكيلية التقليدية، والفنون الشفهية الأدبية، والأنغام الشعبية، وهي في مجموعها فنون تتوارثها الأجيال، جيلاً بعد جيل، وهي التي تميز كل شعب عن الشعوب الأخرى، كما أن هذه الفنون هي التي تكوّن في مجموعها التراث، وتعتبر الهوية المميزة لكل شعب، بصفتها تشكل الوجدان الحضاري والقومي له، كما تعتبر، أيضاً، وثيقة امتلاك للأراضي عبر التاريخ، ويمكن تقسيم التراث إلى عدة فروع من الفنون، كالاتي:

- فن الأزياء الشعبية
- فن الفخار
- فن الزجاج
- فن الصدفيات والنقش والتطعيم على العاج والعظام
- فن النقش على المعادن
- فن تشكيل الخوص والحصير والسجاد والصناعات الجلدية الشعبية
- فن النحت الشعبي والتصوير الشعبي
- فن الرقص الشعبي
- فن الغناء الشعبي والموسيقى الشعبية، والأدوات الموسيقية الشعبية
- فن الآداب الشعبي.

وستتناول في هذا العرض الموجز فن الأزياء الشعبية الفلسطينية، الذي هو جزء من التراث الفلسطيني، وأهم ما يميزه هو فن الزخرفة (التطريز)، وهذه الزخرفة تختلف عن الزخرفة التي تدرس في أكاديميات الفنون الجميلة ومعاهدها من عدة نواح.

أسباب اختلاف الزخرفة الشعبية عن الزخرفة الأكاديمية؟

1. فن الزخرفة الشعبية فن لا شخصي، بينما الزخرفة المدروسة لها رسامها المحدد دائماً والمعروف.
2. فن الزخرفة الشعبية فن فطري، فيه صدق التعبير، بينما الزخرفة المدروسة لها رسامها المعروف والمسلّم بالاتجاهات الفنية القديمة والحديثة، وهو في الغالب يأخذ منها، وغالباً ما تكون هذه الأعمال فاقدة الهوية والذاتية.
3. فن الزخرفة الشعبية فن موروث يتناقله الأبناء والآباء عن الأجداد، والأجداد عن الأقدم.
4. الزخرفة الشعبية، لا مصمم معيناً لها بذاته، بل إن الشعب عامة هو مصممها، ولذا فإن جميع أفراد الشعب، وخاصة الطبقة الشعبية، يشترك أفرادها في نقلها وتخليدها، تراثاً قومياً، ووثيقة امتلاك أرض.

ويطلق بعض الباحثين على الأفراد الذين يؤدون الزخرفة الشعبية اسم حملة الفولكلور، وهؤلاء رغم أن عددهم كبير، فهم بحق المبدعون والواضعون للزخرفة الشعبية.

والتأمل للزخرفة الشعبية (التطريز)، يجد أن هناك مدارس فنية تختلف باختلاف المناطق والقرى وتميز كل منطقة عن الأخرى، بل يمكن القول إن الفرد العادي يمكنه أن يحكم على الذي يراه، من حيث نوعه وزخرفته ولونه، ومن خلال ذلك يمكن معرفة بلده الذي ينتمي إليه، ولكل شعب من الشعوب تراثه الخاص الذي يميزه عن غيره، ويكون بمثابة رمز من الرموز الثابتة التي تحفظ لذلك الشعب صيغته الحضارية، فهو بمثابة المعلم الحضاري الذي يعكس أصالة ذلك الشعب وعمق انتمائه، هذا الانتماء الذي يعني الجذور الممتدة عميقاً في ثنايا الأرض، ويزيد من عطاء الفرد نحو مجتمعه وواجبه الوطني والقومي. ومن التراث الزيّ الشعبي، وخاصة عند المرأة، والذي افتقدته المرأة والفتاة الفلسطينية وجعلته في طي النسيان، في المدينة بشكل عام، وكذلك في القرية التي اخترنا لكم منها هذه الأزياء الشعبية الفلسطينية.

أزياء شعبية فلسطينية:

تتنوع الألبسة التي ترتديها الريفية الفلسطينية، وتتقارب أشكال الأثواب الشعبية الفلسطينية إلى حد كبير، من حيث الشكل العام، ويمكن أن تندرج جميعها ضمن الأنواع التالية:

الثوب المجدلاوي:

وهو من أشهر الأثواب الشعبية الفلسطينية، وتتم صناعته بأيدي أبناء مدينة المجدل، الذين حافظوا على صناعة الغزل والنسيج. وأهم أنواع الثياب الشعبية المجدلاوية (الثوب الجلجلي، البلتاجي، ثوب أبو ميتين، أو المية ومية)، وثوب الجنة والنار، ويسمى بهذا الاسم لأنه يحتوي على خطوط طويلة تمتد بطول الثوب وكذلك على الذراعين، وألوانها من الأحمر والأخضر، فالأحمر يرمز إلى النار والأخضر إلى الجنة.

الثوب الشرقي:

وهذا النوع من الثياب قديم جداً منذ أيام أجدادنا الكنعانيين، وهو نوع من الأنواع السائدة في فلسطين، وكذلك أثناء العصر الإسلامي، ويظهر هذا الثوب في ثياب أهالي أسدود وحمامة والمجدل والجية وبربرة، كما يظهر أيضاً في ثياب منطقة نابلس والمثلث، أما الاختلاف ففي الألوان فقط وطريقة توزيعها.

الثوب المقلّم:

يصنع من قماش الحرير المخطط بأشرطة طويلة من النسيج نفسه، ويتكون من الألوان التالية: الأزرق الداكن، الأحمر البرتقالي المصفر، وهذا الثوب يشبه الفستان، وله فتحة رقبة دائرية، وهو عبارة عن فستان يصل إلى أسفل الركبة، ويتصل به جزء آخر يمتد حتى الكاحل. إضافة إلى الزخارف الموزعة على خطوط الصدر، وتتكون من أوراق النباتات وسعف النخيل، والثوب المقلّم يشبه ثوب منطقة جنين، حيث يتكون من قطعة واحدة من الأمام، وكذلك من الخلف، بينما في الثوب المقلّم الخاص بمنطقة المثلث، والطيرة، الطيبة، فنجدته من الأمام عبارة عن جزئين وكذلك من الخلف.

ثوب التويت (السبعاعي):

مصنوع من القماش الأسود، ويخص منطقة بئر السبع، وأثواب تلك المنطقة من الأثواب الفلسطينية العريقة، وتخضع لتقاليد معينة تتلخص في ما يلي:

1. ثوب الفتاة الصبية يكون أسود ومطرزاً بلون واحد هو الأزرق المسمى شعبياً الجزاري، وفيه زخارف كثيرة.
 2. المتروجة والعروس، ثوبها يكون مطرزاً بألوان متعددة.
 3. الأرملة، ثوبها مطرز بالأزرق الجزاري، وعليه بعض النقاط أو التوزيعات الزخرفية الصغيرة التي تنفذ باللون الأخضر.
 4. ثوب العجوز بعد سن الستين تقريباً، ويكون مطرزاً باللون الجزاري، ويختلف تفصيله عن الثياب الأخرى.
- * ثوب العروس السبعاعي: يتميز بالألوان ذات الجاذبية والفرحة والبهجة، وبفتحة الرقبة المربعة الشكل.

الثوب التلحمي (ثوب الملكة)

وهو ثوب عريق قديم، كان زياً خاصاً بملكات فلسطين الكنعانيات، مخطط بخيوط داكنة، ومعظمها يميل إلى اللون البني المحمر، ومن الساتان الموزع على الصدر والأكتاف والذراعين وجانبي الثوب.

الثوب الدجاني:

اسم مرتبط بمعبود كنعاني، عبده أجدادنا على الساحل الفلسطيني في غزة وعسقلان وأسدود وبيت دجن، وكان يرسم على شكل خرافي، نصفه العلوي إنسان والسفلي سمكة، وتمسك بكل يد سمكة، وما زال هذا الإله يطلق على أسماء الأفراد والعائلات والقرى الفلسطينية. وأثواب الدجاني نوعان، الأول ذو أكمام ضيقة، والثاني ذو أكمام واسعة (الردان).

ثوب الملس (الثوب المقدسي)

ثوب مصنوع من الحرير الأسود، وهو خاص بمنطقة أهل القدس، ويتميز بأن ألوانه محددة وسيطر عليها في الغالب اللون الناري وهو اللون السائد، ويضاف أحياناً اللون الأصفر الكموني.

ثوبه الجلاية:

منتشر في معظم المناطق الفلسطينية، وخاصة في منطقة الخليل وغزة وبئر السبع، ويتميز باستخدام مساحات زخرفية الشكل من قماش الحرير أو الساتان، مع الوحدات الزخرفية المطرزة على الثوب.

وترتدي النساء الفلسطينيات في بعض المناطق فوق الثياب نوعاً من الجاكيتات والمعاطف يمكن

حصرها تحت الأسماء:

1. الصدرية

2. التقصيرة

3. القفطان (الصرطلية)

4. الصلطة

السروال:

منتشر في جميع مناطق فلسطين، ويشبه سروال الرجل، ولكن سروال الرجل خال من التطريز، ويتميز سروال المرأة بأنه مطرز بزخارف جميلة، وأجمل السراويل الفلسطينية سروال بيت دجن لتمييزه باللون الأبيض، وبزخارفه المطرزة بالخياطة الحريرية.

غطاء الرأس:

نظراً للقيمة الجمالية التي يضيفها لباس الرأس على المرأة، ولأنها تلبس لكل مناسبة اجتماعية ما يلائمها، وأيضاً لعوامل جغرافية يلعب فيها الموقع والمناخ دوراً بارزاً، ولعوامل تاريخية تتعلق بتطور الأزياء الشعبية ومدى انتشارها وأماكن هذا الانتشار، ومع تنوع هذه الألبسة، فإنه تندرج تحته ثلاثة أنواع رئيسية هي الطواقي، والعصائب، فكلما اتجهنا من الشمال إلى الجنوب، نلاحظ تزايد الاهتمام بالطواقي، حتى إن معظم مناطق شمال فلسطين أصبحت تخلو من هذا النوع من لباس الرأس، وتصنع الطاقية، بشكل عام، من القماش الأسود أو الملون السادة للصبيا، ومن الصوف للكبيرات في السن، ومن الطواقي (الوقاه) التي تنتشر في المناطق الوسطى، خاصة في مدينتي رام الله والبيرة وما حولهما، ورغم مركزها في هذه المنطقة إلا أن أشكالها تختلف قليلاً من قرية إلى أخرى.

وهناك نوع آخر من أغطية الرأس يسمى (العراقية) تتكون من قطعتين هما الطاقية المصنوعة من البفت الأبيض والمطرزة أطرافها بالحرير، أما العراقية فتلبس فوق الطاقية فتغطيها باستثناء طرفها الأمامي، ويبقى أخيراً المنديل المنتشر في كل قرية ومدينة، باستثناء المناطق البدوية، ومن أسمائه الأخرى، الإيشارب والشطفة، ويزين بالتهديب أو الخرز أو البرق أو القصب، والمنديل في أيامنا هذه هو أكثر الألبسة لرأس المرأة شيوعاً وانتشاراً.















تواريخ في حياة المرأة الفلسطينية ونضالها

- أول مظاهرة خرجت فيها المرأة الفلسطينية وشاركت فيها، والتي احتشد فيها نحو أربعين ألف مواطن، كانت في 27 شباط 1920.
- من الجمعيات النسائية الفلسطينية التي أصبحت تمدّ المجاهدين بالسلاح والمال، جمعية نابلس النسائية عام 1929.
- أمهات الشهداء الثلاثة (شهداء ثورة البراق) فؤاد حجازي وعطا الزير ومحمد مجوم عام 1930 استقبلن مندوبات الحركة النسائية بالزغاريد والأهازيج الوطنية.
- في عام 1933 شكلت الحركة النسائية الفلسطينية 14 لجنة، مهمتها شرح القضية الفلسطينية، من خلال عقد المؤتمرات المحلية والدولية، ونظمت المظاهرات السياسية النسائية تحت اسم (جمعية النساء العربيات).
- أول مؤتمر عربي نسائي من أجل قضية فلسطين عقد في مصر في 15 تشرين الأول عام 1938.
- أول اتحاد نسائي فلسطيني كان عام 1938 برئاسة زليخة الشهابي، وفي نابلس عام 1945، وفي عكا عام 1948، وفي رام الله عام 1956، وفي البيرة 1965، وفي بيت لحم 1965، وفي طولكرم 1935.

وضع المرأة الفلسطينية في النقابات:

- نسبة المتسابات إلى نقابة التعليم 80 ٪ من النساء.
- نقابة الخدمات الصحية 30 ٪.
- الغزل والنسيج 25 ٪.
- أكثر النقابات التي تتسب إليها المرأة الفلسطينية - في فلسطين - التمريض وعمال الخياطة.
- عدد الجمعيات النسائية في الضفة الغربية 123 جمعية.

المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى

1993-1987

تطوّر أداء المرأة الفلسطينية الوطني النضالي خلال سنوات الانتفاضة الفلسطينية الكبرى الأولى 1987-1993، حيث انخرطت في العملية الانتفاضية، بمختلف مظاهرها وأشكالها ووسائلها ومجالاتها كافة، امتداداً من اتحادات مجالس الطلبة الجامعية، مروراً باتحادات المرأة بأنشطتها المتعدّدة، وانتهاءً بالمشاركة الميدانية الفعلية إلى جانب الرجل في التظاهرات والصدامات، كل ذلك إلى جانب دورها في إقامة العيادات الميدانية لتوفير العلاج السريع لجرحى الانتفاضة، فضلاً عن دور اتحاد المرأة في إنشاء وتأسيس رياض الأطفال في المدن والقرى والمخيمات، لتوفير التعليم المناسب للأجيال الفلسطينية وتعبئتها وطنياً. وحسب التقارير والدراسات البحثية الفلسطينية، لعبت المرأة الفلسطينية دوراً كبيراً خلال الانتفاضة الأولى، ساهم إلى حد كبير في استمرار الانتفاضة، وتحمل أعبائها وتضحياتها وضغوطاتها المختلفة، وخاصة على الصعيد الاقتصادي، حيث كانت المرأة تحمل كميات كبيرة من الحليب والدواء والمواد الغذائية وتتسلّل مخترقة الحصار والأطواق العسكرية؛ لمساعدة أهالي القرى والمخيمات المحاصرة، فضلاً عن دورها في الزراعات البيئية وخبز الطابون، ما ساهم في توفير سبل الصمود والاستمرار. وقد تعرّضت المرأة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى إلى القمع والقتل والاعتقال والتعذيب، مثلها مثل الرجل تماماً، ولم يقتصر دور المرأة على الدور الاجتماعي فحسب، وإنما امتد دورها إلى الأصدقاء كافة.

الشهيدات الفلسطينيات في الانتفاضة - إحصائيات ونسب:

إظهاراً لدور وتضحيات المرأة الفلسطينية خلال الانتفاضة الأولى، جاء في تقرير لدائرة الإحصاء المركزية الفلسطينية «إن الإناث يشكّلن 7 ٪ من عدد الشهداء الفلسطينيين الذين سقطوا خلال الفترة 1987-1997، (ويصل إلى نحو 1500 شهيد تقريباً)، ويشكّلن 9 ٪ من عدد حالات الجرحى البالغ نحو 70 ألف جريح، إضافة إلى اعتقال ما لا يقلّ عن 500 امرأة خلال الانتفاضة الأولى، فضلاً عن «اعتقال نحو عشرة آلاف امرأة فلسطينية منذ عام 1967، وأكثر من (1700) حالة إجهاض خلال الفترة ذاتها، جرّاء استنشاق الغازات السامة والضرب المبرح للنساء».

شهداء الانتفاضة الفلسطينية من 1/2/1987 ولغاية بداية الـ1990

الرقم	الاسم	العمر	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد
1	فاطمة قدرى	يوم واحد	1987/12/9	غاز
2	سحر أحمد محمود	19 سنة	1987/12/11	رصاصة
3	سهيلة صالح الكعبي	52 سنة	1987/12/11	رصاصة
4	نجوى حسن عبدالله المصري	18 سنة	1987/2/15	غاز
5	سامية محمود المفلح	20 سنة	1987/12/16	غاز
6	أمل عبد الواحد	5 أيام	1987/12/25	غاز
7	مريم أبو زهير	81 سنة	1988/1/2	غاز
8	هنية محمود غزاونة	25 سنة	1988/1/2	رصاصة
9	وجدان حافظ فارس	42 سنة	1988/1/9	غاز
10	أميرة أحمد أبو عسكر	25 سنة	1988/1/11	غاز
11	أم رابع حسين حامد	-	1988/1/11	ظروف غامضة
12	فيروز أحمد الشوبكي	11 سنة	1988/1/12	غاز
13	آمنة درويس عطالله	22 سنة	1988/1/15	غاز
14	هياثم شقير	4 شهور	1988/1/16	غاز
15	صبحية درويش حشاش	46 سنة	1988/1/18	ضرب

الرقم	الاسم	العمر	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد
16	فاطمة إسحق سلمان	58 سنة	1988/1/23	غاز
17	أسماء إبراهيم سبوية	25 سنة	1988/2/2	رصاص
18	أسماء عبد العاطي شريف	19 سنة	1988/2/6	رصاص
19	رنا محمود عدوان	13 شهراً	1988/2/17	غاز
20	حسني يوسف سعيد	13 شهراً	1988/2/21	غاز
21	روضة لطفي حسن	14 سنة	1988/2/22	رصاص
22	رشيقة مصلح ضراغمة	53 سنة	1988/2/26	رصاص
23	ختام صبري عزام	8 سنوات	1988/2/3	غاز
24	شيرين عبد المنعم عليان	4 شهور	1988/2/8	غاز
25	سناء سمير عبيد	40 يوماً	1988/3/9	غاز
26	كاملة محمود شرف	61 سنة	1988/3/11	ضرب
27	علا محمد عبدالعال	سنة واحدة	1988/3/19	غاز
28	نبيلة علي يازجي	3 سنوات	1988/3/26	غاز
29	شيرين علي محمد	شهر واحد	1988/3/29	غاز
30	وجيهة يوسف ربحي	55 سنة	1988/3/30	رصاص
31	سعاد أحمد عبد العزيز	71 سنة	1988/6/26	ظروف غامضة
32	صبحية رشيد منقوش	61 سنة	1988/6/26	رصاص
33	وصفه فرج الله	30 سنة	1988/8/17	رصاص
34	بدرية شاهين	55 سنة	1988/8/17	غاز
35	سعدة عبد الله صباح	40 سنة	1988/8/26	دهس
36	هالة عواد عميرة	22 سنة	1988/9/19	رصاص
37	عبدة عثمان طوطح	28 سنة	1988/10/15	غاز
38	نعيمة محمد عبد العزيز	56 سنة	1988/10/20	رصاص
39	أريج إسما عيل داوود	14 سنة	1988/10/26	غاز
40	كوثر خالد	-	1988/11/17	رصاص
41	سناء نعمان	65 سنة	1988/12/5	رصاص

الرقم	الاسم	العمر	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد
42	ديانا السوفيري	3 سنوات	1989/1/14	رصاص
43	إنعام توفيق	26 سنة	1989/1/14	غاز
44	فاطمة يوسف محويل	26 سنة	1989/1/14	رصاص
45	ميساء جفال	يوم واحد	1989/1/12	حرق
46	خضرة أبو عواد	12 سنة	1988/4/4	ضرب
47	سعاد عفانة	13 سنة	1988/4/9	غاز
48	رشا حازم عراقوي	ستتان	1988/4/13	غاز
49	غالية أحمد عبد النبي	21 سنة	1988/4/15	ظروف غامضة
50	ريم يعقوب خريم	61 سنة	1988/4/16	رصاص
51	نهيل نعيم الطوخي	11 سنة	1988/4/16	رصاص
52	كوكب عواد	17 سنة	1988/4/18	رصاص
53	منال أحمد محمود	14 سنة	1988/4/23	غاز
54	نسرین نواجعة	6 سنوات	1988/4/26	رصاص
55	عصمت محمود	21 سنة	1988/4/31	رصاص
56	أسماء سليمان أبو عبادي	14 سنة	1988/5/22	ظروف غامضة
57	رنا سليمان المصري	14 سنة	1988/5/27	غاز
58	إسلام سفيان دياب	25 يوماً	1988/5/29	رصاص
59	هنادي عزت أبو سلطان	13 سنة	1988/6/1	رصاص
60	كتمال نعيم عبدالله وهدان	6 سنوات	1988/6/8	غاز
61	رفيدة أحمد أبو لبن	15 سنة	1989/4/26	رصاص
62	أمل محمد حسن حسين	16 سنة	1989/5/25	رصاص
63	ذكريات محمد قريوطي	ستتان	1989/5/21	غاز
64	ابتسام عبد الرحيم أحمد	13 سنة	1989/7/17	رصاص
65	حنين عاطف أحمد	9 شهور	1989/7/21	رصاص
66	فاطمة رضوان	65 سنة	1989/8/12	رصاص
67	رفيقة محمد أديب	5 سنوات	1989/8/12	رصاص

الرقم	الاسم	العمر	تاريخ الاستشهاد	سبب الاستشهاد
68	مها عواد	22 سنة	1989/8/23	رصاص
69	نجلاء العيسى	15 سنة	1989/8/22	رصاص
70	كلارا يوليوس	21 سنة	1989/8/25	رصاص
71	منى إبراهيم داوود	11 سنة	1989/9/2	رصاص
72	آمنة الصافي	52 سنة	1989/9/12	رصاص
73	سهيل إبراهيم محمد	10 سنوات	1989/10/22	دهس بسيارة عسكرية
74	فريال محمود	39 سنة	1989/11/22	رصاص
75	صباح أحمد عبدالله	40 سنة	1989/12/2	رصاص
76	سارة منافدة	24 سنة	1989/12/9	رصاص
77	رسمية سعيد أحمد	51 سنة	1990/2/20	ظروف غامضة
78	كوثر أوبش	50 سنة	1990/2/25	ظروف غامضة

نماذج من المناضلات الفلسطينيات (فلسطينيات خالديات في الذاكرة)

تزخر الذاكرة الفلسطينية بالنساء اللاتي تسلحن بالإرادة، وتركن خلفهن بصمات واضحة، ونجحن في تخطي العديد من الحواجز ليخلدن حضوراً ودوراً ريادياً واضحاً عبر صفحات تاريخ شعبنا الفلسطيني، ومن هؤلاء نذكر:

أسمى طوبي



رائدة إعلامية ولدت في مدينة الناصرة سنة 1905، كانت عضواً نشطاً في «اتحاد المرأة» في مدينة عكا بين عامي 1929-1948، كما كانت عضواً بارزاً في «جمعية الشابات المسيحيات» ورئاسة «جمعية الشابات الأرثوذكسيات». أذاعت العديد من أحاديثها الإذاعية من المحطات التالية: «الإذاعة الفلسطينية»، و«هنا القدس»، ومحطة «الشرق الأدنى» للإذاعة العربية في يافا بعد 1948، كما أذيعت

أحاديثها الشهيرة عبر أثير إذاعة بيروت. كانت تحرر الصفحة النسائية في جريدة «فلسطين» قبل عام 48، وبعدها حررت الصفحة نفسها في جريدة كل شيء، ومجلة الأحد في بيروت، كانت رئيسة الاتحاد النسائي العربي في عكا أواخر عهد الانتداب البريطاني على فلسطين، منحت الوسام اللبناني الرفيع «قسطنطين الأكبر» سنة 1973، لها عدد من المسرحيات والكتب الأدبية الأخرى والأعمال المترجمة، توفيت أسماء طوي في الناصرة عام 1983. منح اسمها وسام القدس للثقافة والفنون في سنة 1990.

حلوة جقمان

ولدت في بيت لحم عام 1913، ساهمت في تأسيس الاتحاد النسائي العربي العام في بيت لحم، أواخر العام 1947، وانتخبت نائبة لأول رئيسة للاتحاد، السيدة بيروت معلوف، ثم انتخبت رئيسة للاتحاد، وبقيت تشغل هذا الموقع حتى العام 1992. قامت حلوة جقمان بدور وطني تحريضي، خاصة بعد نكسة عام 1967، فشكلت مع زميلات لها، جمعية سرية، تعمل على تنظيم المظاهرات، والإضرابات، وتحث الناس على مقاومة التهجير؛ ما عرضها للاعتقال من قبل سلطات الاحتلال الإسرائيلية مرتين.

ساهمت حلوة جقمان، من خلال تأسيس جمعية الإسكان الخيرية العام 1960، في بناء 42 وحدة سكنية في بيت لحم، و24 في بيت ساحور، بالإضافة إلى وحدات أخرى قيد البناء.

شاركت حلوة جقمان في مؤتمرات عربية وعالمية، منها مؤتمر الاتحاد النسائي العربي في بيروت، ثم مؤتمر الإسكان في روما، ومؤتمر الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية في القدس العام 1965، توفيت في بيت لحم في 20/7/2004.

ربيحة ذياب



ولدت ربيحة ذياب في العام 1955م، في قرية دورا القرع، شمال مدينة رام الله. انخرطت منذ صغرها بالعمل التنظيمي (الحزبي) وكذلك العمل السياسي والجماهيري والاجتماعي؛ واعتقلت لأول مرة عام 1968 وأفرج عنها بسبب صغر سنها، مقابل دفع غرامة مالية، واعتقلت في عام 1976 لمدة عام ونصف، واعتقلت في عام 1981 لمدة خمس سنوات أمضت منها في السجن أربع سنوات، واعتقلت خلال الانتفاضة الأولى أربع مرات خضعت خلالها للتحقيق، وفرضت عليها الإقامة الجبرية مرتين، في كل مرة مدة 6 شهور، منعت من السفر إلى خارج فلسطين لمدة 19 عاماً؛ لذلك كله تعثرت مسيرتها التعليمية، حيث التحقت بالجامعة في بيروت عام 1974 وتخرجت من جامعة بيرزيت عام 1999، وحصلت على البكالوريوس في علم الاجتماع، أي بعد 25 عاماً من الدراسة، فكانت فدائية عنيدة في مسيرة الثورة الفلسطينية، فarsة مبدعة في مسيرة بناء مؤسسات الدولة الفلسطينية.

شغلت ربيحة ذياب خلال حياتها العديد من المناصب منها: وزير شؤون المرأة من 2009 حتى عام 2013م، عضو مجلس تشريعي من 2006 حتى وفاتها، وكيل مساعد وزارة الشباب والرياضة 2005.

توفيت بتاريخ 22 نيسان 2016 عن عمر يناهز 62 عاماً، ونعاها الرئيس محمود عباس، حيث وصفها بالمناضلة الوطنية الكبيرة، وأثنى على إسهاماتها في مختلف مراحل النضال الوطني، مؤكداً أنها «أفنت حياتها في خدمة شعبنا وقضيته العادلة».

زليخة الشهابي



ولدت في مدينة القدس عام 1903م لوالدين مقدسين؛ وكان والدها من أعيان القدس المعروفين؛ حيث شغل عدة وظائف إدارية عليا في العهد التركي، وفي عام 1927 تولى رئاسة بلدية القدس.

شاركت زليخة الشهابي بفاعلية في النضال الوطني عبر التاريخ الفلسطيني؛ ففي عام 1921 شكلت أول اتحاد نسائي فلسطيني؛ بهدف مناهضة الانتداب البريطاني، والوقوف في وجه الاستيطان الصهيوني؛ وفي فترة لاحقة تم تشكيل «لجنة السيدات العربيات» عقب عقد مؤتمر عام في القدس في شهر تشرين الأول (أكتوبر) 1929، حضرته 300 سيدة من أنحاء فلسطين كافة؛ لتقديم احتجاج إلى المندوب السامي البريطاني ضد الهجرة اليهودية إلى فلسطين؛ ثم تفرغت مع رفيقاتها للعمل بجمع المساعدات وتوزيعها على المجاهدين وعلى المصابين وعائلاتهم؛ كما أسهمت مع

السيدة ميليا سكاكيني في القدس، في تنظيم حملة مجانية لتعليم الفتيات العربيات مبادئ القراءة والكتابة؛ وفي عام 1936 أسهمت في تأسيس الاتحاد النسائي العربي في القدس، وقادت أول مظاهرة نسائية توجهت لمقابلة المندوب السامي البريطاني، للاحتجاج على اعتقال عدد من قادة الثورة الفلسطينية وإبعادهم في تلك السنة.

في عام 1944 شاركت في تأسيس الاتحاد النسائي العربي في مؤتمر عقد بالقاهرة بحضور ممثلات من ست دول عربية (مصر، والعراق، وسوريا، ولبنان، وفلسطين، وشرق الأردن)؛ وعقب تأسيس الاتحاد، وفي أوائل العام 1945، عقد أول اجتماع له في القدس، شاركت في جلسته الأولى العديد من القيادات النسائية التي تمثل دولاً متعددة: سرية خوجة (العراق)، وحواء إدريس (مصر)، وزليخة الشهابي (فلسطين)، وهدى هانم شعراوي (مصر)، وفايزة المؤيد (سوريا)، وعفيفة رؤوف (العراق)، وعلية عبد القادر الجزائري (سوريا)، وروز شحقة (لبنان)، وأمينة السعيد (مصر).

في عام 1950 أنشأت زليخة الشهابي في القدس مستوصف الاتحاد النسائي الطبي للعناية بالحوامل، ومركزاً لرعاية الأطفال؛ وتبع ذلك إنشاء روضة أطفال، ومركز لتعليم التطريز والخياطة للفتيات. وقد أسهمت في إنشاء «جمعية المقاصد الخيرية الإسلامية» في القدس.

كما أسهمت بتأسيس منظمة التحرير الفلسطينية؛ كونها رئيسة للاتحاد النسائي؛ كما أسهمت مع باقي سيدات القدس في لجنة الإسعاف التابعة للجنة المقاومة الشعبية التي تشكلت قبل عدوان 1967.

وأسهمت في إنشاء دار للمسنين في أريحا، وظلت تتابع نشاطاتها الوطنية والخيرية وعملها رئيسة للاتحاد النسائي العربي في القدس، حتى أقعدها المرض في أواخر حياتها، وتوفيت في القدس عام 1992م.

زكية شموط



ولدت زكية شموط في مدينة حيفا عام 1945م، التحقت بالعمل الفدائي المقاوم عام 1968؛ أي في السنة الثالثة والعشرين من عمرها، لتكون من أوائل الفدائيات الفلسطينيات اللواتي نفذن عمليات داخل الأراضي الفلسطينية المحتلة عام 1968. بلغ عدد العمليات التي نفذتها 7 عمليات، وذلك في نهاية الستينيات وأوائل السبعينيات؛ ما أسفر عن سقوط عشرات الإسرائيليين بين قتيل وجريح، قبل أن يتم اعتقالها وزوجها وأفراد عائلتها وهي حامل في شهرها الخامس. أصدرت المحكمة العسكرية الإسرائيلية حكماً بسجنها 12 مؤبداً (1188 سنة)؛ بينما حكم على زوجها بالسجن مدى الحياة. أنجبت زكية بتاريخ 18 شباط 1972، طفلتها نادية داخل سجن «نيفي ترتسيا» الإسرائيلي في منطقة الرملة، لتكون أول فلسطينية أسيرة تنجب مولودها داخل سجون الاحتلال الإسرائيلي. وفي عام 1983 أطلق سراحها في عملية تبادل الأسرى بين الثورة الفلسطينية وإسرائيل، وأبعدت إلى الجزائر. توفيت المناضلة زكية شموط بتاريخ 16/09/2014 عن عمر يناهز 69 سنة إثر مرض عضال بمستشفى «عين النعجة» العسكري، ووري جثمانها التراب في مقبرة زوالدة بالجزائر.

سميحة خليل



ولدت سميحة سلامة يوسف خليل القبّج (سميحة خليل) في بلدة عنبتا قضاء طولكرم، الواقعة شمال الضفة العربية الفلسطينية عام 1923 وتوفيت في العام 1999. قامت عام 1952 بتأسيس جمعية الاتحاد النسائي العربي في مدينة البيرة، وكانت رئيسة لها. وفي العام 1965 أسست جمعية إنعاش الأسرة مع مجموعة من النساء الفلسطينيات، وكانت رئيسة لها طوال حياتها. تعتبر واحدة من رواد الحركة الوطنية الفلسطينية، حيث وقفت وتصدت بأساليب متعددة لسياسات الاحتلال العنصرية، وقمعه الجائر. خاضت معركة الانتخابات الرئاسية الفلسطينية عام 1996، كمنافسة وحيدة للزعيم الراحل ياسر عرفات، إلا أن الحظ لم يحالفها. لعبت دوراً واضحاً في عملية النضال الوطني، في العام 1977، من خلال عضويتها في الجبهة الوطنية الفلسطينية. وفي العام 1978 أصبحت عضواً في «لجنة التوجيه الوطني»، وكانت عضواً في المجلس الوطني الفلسطيني منذ بداياته. فرضت عليها قوات الاحتلال الإسرائيلي، الإقامة الجبرية في العام 1980 لمدة سنتين ونصف، ومنعت من السفر لمدة 12 عاماً.

قامت بتمثيل المرأة الفلسطينية في العديد من المؤتمرات الدولية، ولم تتمكن من حضور بعضها لأسباب أمنية. ساهمت بصورة فاعلة في مواجهة الظلم الاجتماعي الواقع على النساء الفلسطينيات، من خلال تقديم دعم لهن عبر مؤسسات وجمعيات. أسست وشاركت في العديد من الجمعيات والاتحادات منذ العام 1965، فيلى جانب «جمعية إنعاش الأسرة»، ساهمت في «جمعية الشابات المسيحيات»، و«اتحاد الجمعيات الخيرية في القدس»، وكانت رئيسة «اتحاد الجمعيات التطوعية» الذي ضم في صفوفه 55 جمعية من الضفة والقطاع. وكانت عضو شرف في اتحاد المحامين العرب، وعضو شرف في الاتحاد النسائي العربي - البيرة.

سلافة جاد الله



ولدت سلافة سليم جاد الله في مدينة نابلس عام 1941، تلقت تعليمها في مدرسة العائشية. عشقت التصوير منذ صغرها؛ فالتقطت عشرات الصور التي تظهر التفاصيل المتكاملة لمدينة نابلس. في أواخر الخمسينات، بادرت سلافة مع شقيقها رماء الذي رافقها في جها للتصوير،

وبعض الهواة، بتكوين رابطة للفنون؛ من هنا انطلقت سلافة في بداية الستينيات لتكون من أوائل الفتيات اللواتي يطمحن لإتمام تعليمهن الجامعي في مجال التصوير السينمائي؛ فالتحقت بمعهد السينما في القاهرة الذي كان لا يزال في بداياته. نجحت سلافة بكسب ثقة مدرسيها حتى تم اختيارها لتشارك في تصوير الفيلم المصري «الجبيل» مع مدير التصوير المشهور (وحيد فريد)، لتخرج في العام 1964 من المعهد العالي للسينما كأول مصورة سينمائية عربية.

سلافة بدأت بتصوير مقاتلي الثورة الفلسطينية. وعندما وقعت حرب الخامس من حزيران عام 1967، قامت مع المصور السينمائي الفلسطيني هاني جوهرية بتصوير أحداث تلك الحرب وآثارها، ومأساة النزوح الفلسطيني الذي حدث خلالها. في عام 1967، أسست مع هاني جوهرية، والمخرج السينمائي مصطفى أبو علي، قسماً للتصوير الفوتوغرافي يتبع حركة «فتح»، يهتم بتصوير جميع نشاطات الثورة الفلسطينية والأحداث المحيطة بها؛ والذي تطور في العام 1968 بعد معركة الكرامة إلى وحدة سينمائية تقوم بتوثيق جميع الأحداث الفلسطينية، وخاصة نشاطات الثورة الفلسطينية السياسية والعسكرية والاجتماعية والثقافية بالصوت والصورة؛ وعرفت هذه الوحدة لاحقاً باسم «وحدة أفلام فلسطين».

وأنجبت في العام 1969 أول أفلام السينما النضالية الفلسطينية (لا... للحل السلمي). وفي العام نفسه، أصيبت سلافة برصاصة في الرأس أثناء قيامها بالتصوير؛ ما أدى إلى إصابتها بشلل نصفي، والتوقف عن الاستمرار في العمل كمصورة سينمائية. توفيت عام 2006، تعتبر سلافة جاد الله أول مصورة في تاريخ الثورة الفلسطينية.

الناشطة طرب عبد الهادي



هي ناشطة نسوية ومُناضلة فلسطينية، تعتبر رائدة من رائدات الحركة النسوية في فلسطين في العهد الحديث، وقد كانت عضواً فعالاً في (رابطة المرأة العربية) وشاركت في تأسيس الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني، وُلدت طرب في مدينة جنين عام 1910، ووالدها هو سليم الأحمد عبد الهادي، أحد أقطاب حزب اللامركزية الإدارية في فلسطين، ومن الذين أمرَ جمال باشا بإعدامهم شتقاً عام 1915.

تلقت طرب تعليمها في نابلس، وقبل حصولها على شهادة الثانوية تزوجت من ابن عمها السياسي عوني عبد الهادي، مما كان له الأثر فيها للتوجه نحو العمل الوطني السياسي في فترة صعب على النساء فيها ذلك.

كانت طرب، كما أسلفنا، زوجة الناشط السياسي ورئيس حزب الاستقلال عوني عبد الهادي، شاركت مع مجموعة من نساء مدينة القدس بتأسيس الاتحاد النسائي العربي الفلسطيني، بهدف مُعارضة التواجد الإسرائيلي في فلسطين، ودعم كِفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال.

عُقد الاجتماع الأول للاتحاد النسائي العربي الفلسطيني في 26 أكتوبر 1929 في منزل طرب الكائن في مدينة القدس، ونتج عن هذا الاجتماع دخول المرأة الفلسطينية الساحة السياسية للمرة الأولى، وبعد هذا الاجتماع أصبحت طرب أحد أعضاء

اللجنة التنفيذية للاتحاد، وقد كان عدد أعضاء اللجنة 14 امرأة من عائلات القدس البارزة، كعائلة الحسيني والنشاشيبي وغيرهما، وقد كانت طرب أحد الأعضاء الفعّالين في الاتحاد، فساهمت في كتابة الرسائل والبرقيات بهدف زيادة الوعي بالمشكلة القائمة في فلسطين، بالإضافة إلى دعم عائلات السجّناء الفلسطينيين، ودعم السجّناء أنفسهم من خلال محاولة تقليل العقوبات القاسية المفروضة عليهم، حيثُ وجهت أكثر من نداء ومناشدة إلى السلطات البريطانية بهدف التخفيف عنهم.

قادت طرب أول مظاهرة نسائية تَحْتَج على ما يدور في البلاد العربية آنذاك من أعمال التعسف ومُساندة الهجرة اليهودية، وتكررت قيادة طرب للمظاهرات الوطنية سنة 1933م وسنة 1936م. حازت طرب على مركز القيادة في العديد من المؤسسات النسوية، فكانت الداعية في المؤتمر النسائي العربي، وكانت حلقة الاتصال بين سيدات مصر والسيدات في الأقطار العربية الأخرى.

وفي أبريل عام 1933 أَلْقَتْ طرب عبد الهادي خطاباً في كنيسة القيامة أثناء زيارة قام بها الضابط إدموند ألنبي، حيثُ قالت:

النساء العربيات يُطالبن الضابط ألنبي أن يتذكر وينقل هذا الكلام لحكومته... بأن أمهات، وبنات، وأخوات الضحايا العرب قد اجتمعن هنا لجعل العالم يشهد على الخيانة التي قامت بها بريطانيا بحق الفلسطينيين، وإننا نريد العالم أجمع والعرب بشكل خاص أن يتذكروا أن البريطانيين هم سبب المعاناة الفلسطينية، وإن عليهم أن يتعلموا الدرس.

وفي عام 1948، أي أثناء الحرب العربية الإسرائيلية، انتقلت طرب عبد الهادي إلى مدينة القاهرة في جمهورية مصر العربية مع زوجها الذي توفي هناك في عام 1970، كما توفيت هي هناك في عام 1976.

الشهيدة فاطمة غزال

استشهدت فاطمة غزال في معركة وادي عزون، التي وقعت غرب بلدة عزون والتي حدثت بين الثوار الفلسطينيين والقوات البريطانية في ثورة فلسطين 1936م. استشهدت فاطمة وهي تقدم الماء والمعونات الغذائية للفدائيين الذين تولوا مهمة الدفاع عن بلدة عزون، حيث تم قنصها من قبل القوات البريطانية أثناء تأديتها لواجبها الوطني، وذلك في 26 حزيران عام 1936م، وكان عمرها قد تجاوز الخمسين عاماً.

المناضلة مهية خورشيد 1921



ولدت مهية خورشيد في عام 1921 في مدينة يافا في فلسطين. تلك المدينة الساحلية التي تحتضن أحد الموانئ الرئيسية في فلسطين. انتقلت مهية خورشيد للعيش في مصر كلاجئة فلسطينية، حيث تزوجت وامتنت التدریس؛ ولم يُسمح لها بالعودة إلى فلسطين إلى أن توفيت عام 2000، وذلك في أعقاب عمليات التطهير العرقي التي تعرضت لها مدينة يافا. كانت سياسات التطهير التي مورست بحق المدينة قد دفعت أكثر من 50 ألفاً من السكان البالغ عددهم 70 ألفاً إلى التهجير القسري من منازلهم وبلداتهم.

درست مهية خورشيد في المعهد العالي للمعلمين بالقدس. وعقب حصولها على دبلوم المعلمين، عادت أدراجها مرة أخرى إلى مسقط رأسها مدينة يافا؛ لتبدأ رحلتها المهنية في تعليم الفتيات في المدارس الثانوية، التي شهدت جهودها في غرس روح القومية في نفوس الطالبات.

اليافوية مهية خورشيد كانت من أوائل النساء اللواتي اخترن الكفاح المسلح درباً في سنوات 1947 و- 1948، بعدها انضمت إليها أختها ناريمان خورشيد لتحوّل الجمعية زهرة الأفحوان، التي أسستها للأعمال الخيرية الاجتماعية وللتقارب ما بين الأديان ولأهداف أخرى، إلى منحى العمل السياسي، وبعد ذلك تحديداً للكفاح المسلح، حيث تمكنت الجمعية من جمع السلاح من بنادق وقنابل يدوية ومدافع رشاشة، واستطاعت أن تجند 12 عضواً من الفتيات العازبات، منهن: يسرا طوقان وعدلة فطير وفاطمة أبو الهدى ونجلاء الأسمر، التي أصبحت من قادة منظمة الأرض السرية، وكذلك بعض الرجال، واستطاعت أن تدرّب هؤلاء الفتيات الأعضاء على استعمال السلاح. وبدأت عضوات الجمعية بتنفيذ العمليات المسلحة، جنباً إلى جنب مع الرجال، بالإضافة إلى أعمال أخرى مثل المشاركة بالمظاهرات وجمع التبرعات لشراء الأسلحة، وجمع المعلومات الاستخباراتية.

المعلومات المذكورة أعلاه مدونة في مواقع وكتب كثيرة عن النشاط النسائي في فلسطين، إلا أنه وللأسف هناك الكثير من تاريخنا موجود في الأرشيفات الإسرائيلية وهو غير موجود لدينا. ففي أرشيف (الهاجاناه) في مدينة تل أبيب (الذي أرتاده كلما سمح لي وقتي للاطلاع بالأساس على معلومات تتعلق بغيتو يافا بعد الاحتلال) بملف رقم 105/122، رسالة مهمة موجهة من الجمعية إلى القائد الحاج أمين الحسيني.

في مثل هذه الأيام من سنة 1948 يبدو أن جمعية زهرة الأفحوان النسائية العسكرية

بدأت تعاني من محاولات جديدة لتوقيفها عن نشاطها العسكري (الرجالي)، مما حدا بها إلى إرسال رسالة تاريخية إلى القائد الحاج أمين الحسيني في يوم 16 من آذار/ مارس سنة 1948، تشكو بها سوء معاملة بعض القادة العسكريين في يافا، وبالأخص الشيخ حسن سلامة، إضافة إلى القائد العام لمنطقة يافا عادل نجم الدين العراقي، وقائد منطقة الجبلية عبد الباري الهسي.

وهنا نورد بعض نصوص جاءت بالرسالة (من النسخة المترجمة للعربية): «لقد وجدت جمعيتنا لزاماً عليها الانضمام لحرب الجهاد المقدسة؛ للمشاركة مع إخوتنا المناضلين بالدفاع عن أرضنا المقدسة، من أجل إرجاع الأرض وكرامة نساتنا العربيات من العهود السابقة، اللواتي تركز صفحات من العزة والكبرياء في الفتوحات العربية، فهذا هو حقنا القانوني الواضح كوضوح الشمس».

«لقد انضمنا إلى المحاربين في منطقة كرم الصوان وسكنة درويش بسبب قربهما من أماكن سكننا، وبذلك نستطيع العودة إلى بيوتنا عند انتهاء المعارك... لقد تركنا انطباعات إيجابية للمسؤولين عن المنطقة، وخاصة على القائدين عبدالوهاب العراقي وعلي بيه التركي، اللذين كانا يحضران للمنطقة ويشاهدان ويسمعان بأنفسهما عن أعمالنا المشرفة... والدليل على ذلك ما كتب في صحيفة الدفاع (البنات العربيات في صفوف المحاربين الأولى)، وما جاء في صحيفة فلسطين (زهرة الأقحوان تعيد للمرأة العربية كرامتها الماضية)، والكثير من المقالات في صحف الدول المجاورة».

وتأكيداً على ذلك، ومن ملف أرشيف (الهاجاناه) ذاته، جاء خبر في صحيفة (المصري) الصادرة في دمشق يوم 1948/4/7 تحت عنوان (المرأة العربية في ميدان الجهاد) من مقابلة مع ناريمان خورشيد: «وشرحت لي هذه السيدة التي تبلغ الخامسة والثلاثين من العمر، أن حركة التجنيد بين الفتيات العربيات ناشطه على قدم وساق، وأن كثيراً من العائلات العربية المحافظة سمحت لفتياتها بالتدرب على استخدام الأسلحة

للدفاع عن البيوت العربية من اعتداءات الإرهابيين اليهود، وقد حدث في إحدى
المرات أن حاولت تشكيلة من فرقة الهاجاناه مهاجمة مركز الأيتام الإسلامي في
يافا، فانبرى لها المجاهدون العرب، وإلى جانبهم عشرة من فرقة زهرة الأقحوان
العربية، واستمرت المعركة ثلاث ساعات استشهدت خلالها فتاة عربية، وانجلت
عن اندحار القوات الصهيونية إلى أماكنها».

ونعود إلى الرسالة: «إن الشيخ حسن سلامة، ومعه القائد الجديد عادل نجم الدين
(مسؤول حامية مدينة يافا - الكاتبة) قد ضايقانا ومنعانا من الاستمرار بعملنا،
بالرغم من أننا لم نره في المناطق التي عملنا بها. وذلك بسبب موقفه الداعم لقائد
منطقة الجبلية، الذي لا يعجبه النشاط الجدي في منطقتنا، نتيجة دعمنا ومضايقاتنا
لراحة اليهود في منطقة بات يام، حيث كبدناهم خسائر جمة بالأرواح والمركبات،
ولم يكن لطرفنا أية خسائر. وعندما اتضح للشيخ حسن سلامة أنه لن يثبنا أمر عن
عزمنا ونضالنا، أوقفنا عن العمل بأوامر صارمة.. وإذا كانت قد صدرت أوامر
بمنعنا من الجهاد، فلماذا دعيت بعض الجمعيات النسائية للمشاركة بالاحتفال الذي
أقامته اللجنة العليا على شرف القادة العرب والبريطانيين، وتم تقديم عضوة جمعيتنا
أمام القادة البريطانيين على أنها فتاة عربية محاربة تحسن استعمال السلاح، الأمر الذي
أثار تقدير الحاضرين، وبعض القادة البريطانيين قالوا: (سوف نحارب إلى جنبكم
بالقريب) وأما سكرتير اللجنة السيد أمين عقل وأحد الأعضاء الدكتور عازر فقد
عبرا عن إعجابهما بنا. وجاء التوقيع باسم جمعية الإخاء - التفاني - نكران الذات»
(زهرة الأقحوان).

المناضلة ناريمان خورشيد 1947



قوية الشخصية، ومحاربة شرسة، وخطيبة ميدانية، وقائدة طيارة جريئة، تلك هي المناضلة الفلسطينية «ناريمان نهاد خورشيد»، التي ولدت العام 1927، في يافا، وعاشت فيها حتى عام 1948، حيث انتقلت للعيش في القاهرة، وبقيت فيها حتى يوم وفاتها، في 18 شباط 2014، وارتبط اسمها مع اسم شقيققتها «مهيبه خورشيد» بتأسيس وقيادة المنظمة السرية «زهرة الأقباحان»، عام 1947.

عملت «ناريمان خورشيد»، سكرتيرة، في شركة في تل أبيب، شركة ICI، وهي شركة للصناعات الكيماوية.

كانت نقطة التحول في حياتها، حادثة المنشية، حيث شاهدت من نافذة منزلها هجوم الصهاينة على حافلة باص في الشارع، وتنكيلهم بالركاب. وعند عودتها من عملها ذات يوم، شاهدت عمارة سكنية قد هدمها الصهاينة، على بعد خطوات من مكان عملها في تل أبيب، فانتابها الحماسة، وألقت خطاباً حماسياً مؤثراً:

«يا لهول الفاجعة، ماذا أرى؟! ماذا حل بالبلاد العربية؟! حقاً إنها فاجعة عظيمة يعجز عن وصفها اللسان والقلب».

وعندما عادت في اليوم التالي إلى عملها، وجدت خطاب الفصل ينتظرها. أخبروها أن السبب هو الخطاب الناري الذي ألقته بالأمس، وقد تنكروا لإخلاصها في عملها، وحرموها من مستحقاتها.

عادت إلى البيت، وبدأت العمل، مع شقيقتها المناضلة «مهيبة نهاد خورشيد»، لتحويل الجمعية الخيرية، التي أسستها، إلى منظمة للعمل العسكري، بعد الحوادث التي هزت وجدانها، حيث أحسنا أنها لا تستطيعان الوقوف مكتوفتي الأيدي، أمام مقتل الأطفال والنساء وجميع الأبرياء من الشعب الفلسطيني، وأنه لا بديل عن العمل العسكري، لتحقيق هذا الهدف.

شكل التقصي عن المنظمة السرية، التي عرفت بـ «زهرة الأفحوان»، هدفاً من أهداف البحث الذي أجرته إدارة المرأة/ وزارة التخطيط، لتقصي المشاركة السياسية للمرأة الفلسطينية منذ الثلاثينيات.

لم تكن المنظمة مجهولة؛ لكن دورها في العمل السياسي، لم يكن واضحاً، ولم يكن مكملاً، حيث وجد تضارب في تحديد طبيعة عملها.

ذكرت بعض المصادر أنها فرقة نسائية للتمريض، تجندت عضواتها لمرافقة الثوار، وإمدادهم بالتموين والأسلحة، وذكرت مصادر أخرى أنها فرقة عسكرية، من دون أن توضح طبيعة الدور العسكري، ونسبت قيادتها إلى رجل، كما تختلف المصادر في تسمية مؤسستي المنظمة، فهما جهينة وعربية خورشيد، حيناً، وهما من دون اسم حيناً. وهناك مصدر تاريخي واحد ذكر الاسم الصحيح لإحدهما: مهيبة خورشيد.

ومن خلال البحث والتقصي، وإجراء مجموعة مقابلات متنوعة، وتدقيق الروايات المختلفة، ضمن منهج التاريخ الشفوي؛ استطعنا استكمال الناقص، وتوثيق دور المنظمة، كما تم التأكد من أسماء مؤسستي المنظمة: «مهيبة خورشيد»، و «ناريان خورشيد».

صحيح أن نشاط «زهرة الأحقوان» بدأ إنسانياً، يهتم بالوحدة ما بين الأديان، وبمساعدة الطلبة الفقراء بشكل غير مباشر؛ لكن دورها تطور إلى ممارسة العمل السياسي، بمفهومه الواسع، حيث اشتمل على العمل العسكري المنظم، وأعمال التمريض، وضمت المنظمة النساء والرجال.

تحدث «ناريان خورشيد» عن انضمام اثنتي عشرة عضواً إليها، بعد نشر أهداف المنظمة ما بين أنسات يافا:

«انضمت إلى أختي، ونشرنا الدعوة بين أنسات الطبقة المستنيرة في يافا، فانضمت إلينا اثنتا عشرة فتاة عربية، وقررنا مهاجمة الهاغانا في مواقعهم ومخابئهم وبنفس أسلحتهم، وتهيأت لنا الفرصة لتسلح بالمدافع الرشاشة والبنادق والذخيرة، بعد أن تعلمنا إطلاق النار واستخدام السلاح».

كما تتحدث «مهية خورشيد»، عن انضمام رجال عرب وأجانب إلى الجمعية، ويتبين من شهادتها أن الجمعية بأكملها، قد تحولت إلى العمل العسكري. ومن الواضح أن مستعمرة بيت يام؛ قد أصبحت هدفاً، منذ مقتل الطفل الفلسطيني على يد سكان المستعمرة.

وصفت «مهية خورشيد»، واحدة من المعارك، ضد قادة الصهاينة: «سمعنا أن القيادة بدها تجتمع في (بيت يام)، قريبة من يافا، كيف بدي أعمل؟ قلت للعرب: إجمعوا الليلة أكثر من 30 عرق شجر، جابوا تقريبا 100 عود. غرزناهم في الرمل بين يافا وبين بيت يام. بعد العشا سمعنا ضرب من بيت يام علينا، والعيدان دول يجي عليهم رصاص؛ يوقعوا، وبعدين صار سكوت، قلت لهم: استنوا. لما شافوا إنه مفيش حركة، واللي كانوا واقفين مهاجمين مفيش حد؛ قال لك: ماتوا العرب كلهم؛ تقدّموا تقدموا.. اشتغلوا فيهم؛ إنزلوا فيهم؛ نزلوا طخ طخ، قتلوا كل اللي تقدموا».

كما روت «ناريان خورشيد» أحداث معركة أخرى، اشتركت فيها مجموعة من أعضاء المنظمة:

«اشتبكت ورفيقاتي مرة في معركة حامية، مع فرقة قوية من رجال العصابات، واستمر القتال طويلاً بالقنابل اليدوية، والمدافع الرشاشة والبنادق، حتى نفذت ذخيرتنا، بعد أن أفنينا منهم عدداً كبيراً، فلما نفذت الذخيرة، بدأ من بقي مهاجمتنا بالقنابل اليدوية، وأصابني بعض الشظايا وأغمي علي، وكدت أقع أسيرة في يدهم. ولكن الله سلم! فقد كان عدد من المجاهدين العرب على مقربة منا، فعز عليهم أن أقع أسيرة، وأسرعوا لنجدتي».

وفي شهر نيسان عام 1948؛ سافرت المناضلة إلى لبنان، لزيارة عمها الذي يقيم هناك، وهو «عزت باشا خورشيد»، هناك قابلت أحد الصحفيين الأجانب، وعندما علم أنها العربية المجاهدة «نريمان خورشيد»؛ أهدى إليها منظراً كي تستخدمه في المعارك، حين العودة إلى وطنها فلسطين، كما أهدى إليها مسدساً أيضاً، تخلصت منه بعد ذلك. لم تستطع العودة إلى يافا، بعد تطهير المدينة عرقياً في 28 نيسان 1948، وتهجير أهلها، سافرت من لبنان إلى مصر، والتقت شقيقتها في القاهرة. تقدمت في 25/7/1948 للالتحاق بمعهد طيران إمبابية؛ بناء على الاتفاق مع زملائها الثوار، استعداداً لاستئناف القتال ضد الصهاينة. وصل عدد المتدربات معها إلى عشرين فتاة، وأتمت تدريبها بتفوق ملحوظ.

عملت، بعد ذلك، في شركة الأسمدة العضوية في القاهرة، في الفترة من 1/1/1949 حتى 14/5/1949، تعرفت خلالها على زوجها، الذي طلب منها ترك العمل، والتفرغ للبيت والأولاد.

الشهيدة دلال المغربي 1978



كان عام 1978 عاماً سيئاً على الثورة الفلسطينية، فقد تعرضت إلى عدة ضربات، وفشلت لها عدة عمليات عسكرية، وتعرضت مخيماتها في لبنان إلى مذابح، وأصبحت هناك ضرورة ملحة للقيام بعملية نوعية وجريئة لضرب إسرائيل في قلب عاصمتها، فكانت عملية كمال العدوان التي وضع خطتها القائد أبو جهاد. وكانت تقوم على أساس القيام بانزال على الشاطئ الفلسطيني والسيطرة على حافلة عسكرية، والتوجه إلى تل أبيب لمهاجمة مبنى الكنيسة الذي كان في حينه هناك، حيث كانت عملية فدائية استشهادية، ومع ذلك تسابق الشباب على الاشتراك فيها، وكان على رأسهم دلال المغربي ابنة العشرين ربيعاً، وتم فعلاً اختيارها رئيسة للمجموعة التي ستنفذ العملية، والمكونة من (12-14) فدائياً، بينهم لبناني وآخر يمني كان يحلم بالصلاة في المسجد الأقصى، بالإضافة إلى دلال عرفت العملية باسم عملية كمال عدوان، وهو القائد الفلسطيني عضو اللجنة المركزية لفتح الذي استشهد مع كمال ناصر وأبو يوسف النجار في بيروت، حيث كان وزير الجيش الإسرائيلي وقتها إيهود باراك رئيساً للفرقة التي تسللت آنذاك إلى بيروت، متخفياً بزي امرأة، واضعاً شعراً مستعاراً،

وقتلهم في بيوتهم في حي الفرداني في قلب بيروت، وعرفت الفرقة التي قادتها دلال المغربي باسم فرقة دير ياسين. في صباح يوم 11 آذار 1978 نزلت دلال مع فرقتهما الفدائية. ركبت مجموعة دير ياسين سفينة نقل تجارية تقرر أن توصلهم إلى مسافة 12 ميلاً عن الشاطئ الفلسطيني، ثم استقلت المجموعة زوارق مطاطية تصل بهم إلى شاطئ مدينة يافا القريبة من تل أبيب، حيث مقر البرلمان الهدف الأول للعملية، غير أن رياح البحر المتوسط كانت قوية في ذلك اليوم، فحالت دون وصول الزوارق إلى الشاطئ في الوقت المحدد لها، الأمر الذي دفع بالزورقين المطاطيين إلى البقاء في عرض البحر ليلة كاملة، تتقاذفها الأمواج حتى لاحت أضواء تل أبيب، ووصلوا إلى الشاطئ في منطقة غير مأهولة، ونجحت عملية الإنزال والوصول إلى الشاطئ، ولم يكتشفها الإسرائيليون، حيث لم تكن إسرائيل تتوقع أن تصل الجراة بالفلسطينيين إلى القيام بإنزال على الشاطئ على هذا النحو، كما نجحت دلال وفرقتها في الوصول إلى الشارع العام المتجه نحو تل أبيب، ثم تجاوزت مع مجموعتها الشاطئ إلى الطريق العام قرب مستعمرة (معجان ميخائيل)، حيث تمكنت دلال المغربي ومجموعتها من إيقاف سيارة باص كبيرة بلغ عدد ركابها ثلاثين راكباً وأجبروها على التوجه نحو تل أبيب، في أثناء الطريق استطاعت المجموعة السيطرة على باص ثان ونقل ركابه إلى الباص الأول، وتم احتجازهم كرهائن ليصل العدد إلى 68 رهينة.

كان الوجود يخيم على وجوه الرهائن؛ إذ لم يخطر ببالهم رؤية فدائيين على أرض فلسطين، وخاطبتهم دلال المغربي قائلة: «نحن لا نريد قتلكم، نحن نحتجزكم فقط كرهائن لنخلص إخواننا المعتقلين في سجون دولتكم المزعومة من برائن الأسر»، وأردفت بصوت خطابي: «نحن شعب يطالب بحقه بوطنه الذي سرقتموه، ما الذي جاء بكم إلى أرضنا؟»، وحين رأت دلال ملامح الاستغراب في وجوه الرهائن سألتهم: «هل تفهمون لغتي أم أنكم غرباء عن اللغة والوطن»، هنا ظهر صوت يرتجف من بين الرهائن لفتاة قالت إنها يهودية من اليمن تعرف العربية، فطلبت دلال

من الفتاة أن تترجم ما تقوله للرهائن، ثم أردفت دلال تستكمل خطابها بنبرات يعلوها القهر: «لتعلموا جميعاً أن أرض فلسطين عربية وستظل كذلك مهما علت أصواتكم وبنيانكم على أرضها». ثم أخرجت دلال من حقيبتها علم فلسطين وقبلته بكل خشوع ثم علقته داخل الباص وهي تردد:

بلادي... بلادي... بلادي لك حبي وفؤادي
فلسطين يا أرض الحدود إليك لا بد أن نعود

عند هذه المرحلة، اكتشفت القوات الإسرائيلية العملية، فوجدت قطعاً كبيرة من الجيش وحرس الحدود لمواجهة الفدائيين، وسعت لوضع الحواجز في جميع الطرق المؤدية إلى تل أبيب، لكن الفدائيين تمكنوا من تجاوز الحاجز الأول ومواجهة عربية من الجنود وقتلهم جميعاً، الأمر الذي دفع بقوات الاحتلال إلى المزيد من تكثيف الحواجز حول الطرق المؤدية إلى تل أبيب، غير أن الفدائيين استطاعوا تجاوز حاجز ثان وثالث حتى أطلقوا على مشارف تل أبيب، فارتفعت روحهم المعنوية أملاً في تحقيق الهدف، لكن قوات الاحتلال صعدت من إمكانياتها العسكرية بمزيد من الحشود لمواجهة ثلاثة عشر فدائياً تقودهم فتاة، أطلقوا من خلف الشتات بأسلحة خفيفة صمدت في وجه دبابتهم، فتمركزت الآليات العسكرية المدرعة قرب ناد ريفي اسمه (كانتري كلوب)، وأصدر إيهود باراك قائد الجيش، المواجه للعملية آنذاك، أوامره بإيقاف الباص بأي ثمن.

فعملت قوات الاحتلال على تعطيل إطارات الباص ومواجهته بمدربة عسكرية لإجباره على الوقوف.. حاولت المجموعة الفدائية مخاطبة الجيش بهدف التفاوض وأملاً في ألا يصاب أحد من الرهائن بأذى، لكن جيش الاحتلال رفض أن يصغي لصوت الفتاة اليهودية المغربية التي حاولت محادثتهم من نافذة الباص، بل إن الجيش أعلن عبر مكبرات الصوت أن لا تفاوض مع جماعة (المخربين) وأن عليهم الاستسلام فقط.

ثم أصدرت دلال أوامرها للمجموعة بمواجهة قوى الاحتلال، وجرت معركة عنيفة ضربت خلالها دلال المغربي ومجموعتها نماذج في الصمود والجرأة في الأوقات الصعبة، عندما نجحت في اختراق الجيش ومقاتلته بأسلحتها البسيطة التي استخدمتها في آن واحد. أصيبت دلال واستشهد ستة من المجموعة، وبدأ الوضع ينقلب لمصلحة الجيش، خاصة وأن ذخيرة المجموعة بدأت في النفاد. كانت قوات الاحتلال خلال هذا المشهد تطلق قذائفها غير مبالية باليهود الرهائن المحتجزين بالباص، فسقطوا بين قتيل وجريح، وظهر للمجموعة أن الوضع أخذ في التردّي، خاصة وأن دلال أصيبت إصابة بالغة.

استشهدت دلال المغربي ومعها أحد عشر من الفدائيين، بعد أن كبدت جيش الاحتلال حوالي (30 قتيلاً وأكثر من 80 جريحاً) كرقم أعلنته قوات الاحتلال، أما الاثنان الآخران فتقول الروايات إنه نجح أحدهما في الفرار، والآخر وقع أسيراً متأثراً بجراحه، فأقبلت قوات الاحتلال بشراسة وعنجهية على الأسير الجريح تسأله عن قائد المجموعة، فأشار بيده إلى دلال وقد تخضبت بثوب عرسها الفلسطيني، لم يصدق إيهود براك ذلك، فأعاد سؤاله على الأسير الجريح، مهدداً ومتوعداً، فكرر الأسير قوله السابق: إنها دلال المغربي. فأقبل عليها إيهود براك يشدها من شعرها ويركلها بقدمه بصلف ظالم لا يقرب بحرمة الأموات.

تركت دلال المغربي التي بدت في الصورة وباراك يشدها من شعرها وهي أمام المصورين، وصية تطلب فيها من رفاقها المقاومة حتى تحرير كامل التراب الفلسطيني.

الشهيدة لينا النابلسي



فتاة فلسطينية وُلدت عام 1959 في مدينة نابلس، حيثُ قتلها الجنود الإسرائيليون خلال تظاهرةٍ جرت في المدينة بتاريخ 16 أيار 1976. كانت لينا ذكية، ومعروفة بحبها للكتابة والتطريز والتمثيل المسرحي باللغة الإنجليزية، وذلك باعتبار أن والدتها كانت تُدرس اللغة الإنجليزية، كما كانت نشيطة بالعمل السياسي. أثناء خروجها من المدرسة كان هناك إطلاق نار ورمي حجارة، وفي هذه الأثناء هربت إلى أحد الحدادين، وعندما هدأت الأوضاع لجأت إلى منزل صديقتها، وفي هذه الأثناء تعقبها جندي إسرائيلي وأطلق الرصاص عليها بالوريد الأيمن ما أدى إلى استشهاده فوراً، و كانت لينا ثاني شهيدات نابلس بعد حرب 1967.

الشهيدة شادية أبو غزالة



أول شهيدة فلسطينية بعد النكسة واحتلال الضفة الغربية. استشهدت على أرض مدينتها نابلس خلال إحدى العمليات.

ولدت شادية في نابلس عام 1949، تلقت تعليمها الابتدائي والثانوي في مدارس نابلس، ثم التحقت سنة 1966 بجامعة عين شمس في القاهرة، قسم الاجتماع وعلم النفس. انتسبت إلى التنظيم الفلسطيني لحركة القوميين العرب سنة 1962، ومارست نضالها من خلال إيمانها بضرورة وحتمية انتصار الشعوب المكافحة في سبيل الحرية. التحقت شادية أبو غزالة بصفوف المقاومة من خلال الجبهة الشعبية لتحرير فلسطين (التي انبثقت عن حركة القوميين العرب)، وتلقت تدريباتها العسكرية فيها. شاركت في تنفيذ عدد من عمليات التفجير والإغارة على مراكز العدو العسكرية الحيوية، وقد رفضت أن تترك أرض الوطن، رغم المخاطر التي أحاطت بها، وقد استشهدت في نابلس أثناء إعدادها قنبلة متفجرة في 28 تشرين الثاني 1968.

الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000-2005

لأن المرأة الفلسطينية تؤمن بأن كل ما تفعله هو مقاومة وشوكة في حلق بني صهيون، عملت على كل الجبهات في سبيل تأمين كل ما تحتاجه الانتفاضة الثانية لتنجح وتصمد أمام كل محاولات الاحتلال لقمعها وإخمادها.

مجدداً، لم يكن اقتحام شارون ومرافقيه لباحات المسجد الأقصى السبب الوحيد لهبة الشعب الفلسطيني في وجه الاحتلال، فالتضييقات التي فرضها الصهاينة على الفلسطينيين، وعمليات القتل والاعتقال والتصفية والتجهيل، وكل الممارسات الظالمة والقمعية التي يمكن للمرء توقعها من جيش احتلال، أدت إلى قيام انتفاضة ثانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة.

عموماً فإن توسيع دائرة التعليم الشعبي في المخيمات وغيرها، وإنشاء عيادات مدنية لعلاج المصابين من جراء همجية العدو، والذهاب إلى الجامعات والمدارس من طُرُقٍ بديلة، وحرارة الأرض وتأمين لقمة العيش للعائلة، والقيام بعمليات فدائية في القدس والضفة وأراضي 48، كانت العنوان الرئيسي للدور الذي لعبته المرأة في انتفاضة الأقصى.

يذكر أن الانتفاضة الثانية شهدت قيام حماس بالقبول لأول مرة بانخراط فتاة هي ريم الرياشي في العمل الفدائي، ومنحها الضوء الأخضر للقيام بعملية استشهادية في معبر إيرز في غزة عام 2004، والتي أدت إلى مقتل 4 جنود إسرائيليين، وذلك بعد أن رفضت حماس عدّة مرات انخراط الفلسطينيات في العمليات الاستشهادية، الأمر الذي كان يدفعهن إلى التوجه نحو الفصائل الأخرى، كما حصل مع دارين أبو عيشة

التي بعد أن أوصدت حماس الباب في وجهها، توجهت نحو كتائب شهداء الأقصى (الجناح العسكري لفتح) للدفاع عن أرضها. وكانت العملية التي قامت بها ريم الرياشي بمثابة مفاجأة للشعب الفلسطيني، الذي لم يتوقع للحظة أن تقبل حماس بانخراط الفتيات الفلسطينيات في هكذا نشاطات، وللعدو الصهيوني الذي لم يكن يتوقع أن تقوم «القسام» بتعيين فتاة لقيادة عملية فدايية ضدهم.

وعلى الرغم من كل هذه الأعمال التي قامت بها المرأة في الانتفاضة الثانية، إلا أن مشاركة المرأة فيها كانت أقلّ ومقيدة أكثر من مشاركتها في الانتفاضة الأولى، فقد بدأت بعض الحركات الإسلامية بالظهور بقوة على الساحة، كما أن تبني الشعب للمظهر الإسلامي، وضع قيوداً على مشاركة المرأة في الانتفاضة، وجعل من مظهرها أساس الحكم على مدى أحقيتها في الدفاع عن أرضها.

هذه الحركات الإسلامية بدأت ترفض مشاركة النساء في المواجهات، بحجة أن المرأة غير مؤهلة للتواجد في العمليات العسكرية ضد العدو (متناسين فترة الفدائيين والفدائيات)، وبعد أن أثبتت ريم ودارين من قبلها عكس ذلك لقيادة حماس، بدأت حماس وغيرها من الحركات الإسلامية بقبول الفتيات، ولكن على شرط التزامهن باللباس والمظهر الذي يتوافق مع اسم الحركة.

شهدت الانتفاضة الفلسطينية الثانية اعتقال 900 امرأة فلسطينية واستشهاد 460 أخريات.

ويعج السجل الفلسطيني بأسماء نساء فلسطينيات تركزن بصمات واضحة في الوعي الشعبي الفلسطيني، بدءاً من الأمهات المهجرات اللواتي شهدن النكبة الفلسطينية وعشن آثارها؛ فشكّلن أعمدة الحياة والبقاء الفلسطيني في خيام اللاجئين؛ فقد اضطرتهن الظروف الجديدة إلى العمل في مختلف أوجه النشاط الاجتماعي والاقتصادي؛ لسد رمق أبنائهن؛ لكي يعيشوا حياة العزة والكرامة والثورة، ولكي ينرن لهم طريق الخلاص والحرية.

وشكّلت المرأة الفلسطينية في زمن الثورة الفلسطينية المعاصرة مثلاً أعلى، ونموذجاً يحتذى؛ فقد كانت خنساء عصرها التي دفعت بزوجها وأبنائها إلى أداء واجبهم الوطني، فزوجت بذلك بين عبء الجهاد والمقاومة، وعبء الصبر؛ فضلاً عن معاناتها في تربية أبنائها.

واندفعت هذه المرأة العظيمة، بعزيمتها الكبيرة، إلى مشاركة رجال فلسطين في ميادين الجهاد والكفاح؛ فارتقت شهيدة، وسقطت جريحة، وذوقت مرارة الأسر، وظلام السجون، وجور السجان، وبرودة

الزنازين. وسجل التاريخ أسماء نجوم فلسطينية كان لهن أثر عظيم في قهر القهر؛ فكن منابع عطاء، ورفعن اسم فلسطين عالياً، كشادية أبو غزالة، وفاطمة البرناوي، وليلي خالد، وعفيفة بنورة، ودلال المغربي. وكان للمرأة الفلسطينية الأثر العظيم في كل المفاصل التاريخية للحركة الوطنية الفلسطينية؛ فكان حضورها في ثورات الشعب الفلسطيني وانتفاضاته كافة باهراً؛ فقد اندفعت إلى مقدمة صفوف المقاومين وقاومت أعداء الحياة بروحها؛ وتقطعت سياط الجلاد على جسدها، وكانت سياجاً اجتماعياً واقتصادياً غذى استمرار الصمود والمقاومة الشعبية.

وللنساء اللاتي فقدن أزواجهن معاناة يعجز عن تحملها الكثير من الرجال، فقد أصبحن لعوائلهن آباء وأمهات، يقاسين صعوبة الحصول على لقمة العيش، يزوجن بين أعباء النهار وهموم الليل؛ ويسهرن على راحة أبنائهن ومتطلبات الحياة التي لا تعرف الأعداء.

وقد شكلت المرأة الفلسطينية جمعيات ومؤسسات عديدة لإغاثة أسر الشهداء وكفالة أبنائهم، وللاهتمام بذوي الاحتياجات الخاصة، وللنهوض بالوضع التعليمي للأسرة الفلسطينية؛ ما رفع شأن الإنسان الفلسطيني وأكسبه الاحترام العالمي كشعب متحضر.

ولا شك أن الواقع المعيشي للمرأة الفلسطينية صعب في كل أماكن عيشها؛ إلا أنه يتفاوت من دولة إلى أخرى؛ فالمرأة التي تعيش الاحتلال يومياً تتعرض لتحديات عظيمة جداً، وتستحق أن يُرفع الجور عنها، وأن تسن القوانين وتؤخذ القرارات لإنصافها؛ وأن يكون لها حضورها في مواقع اتخاذ القرار.

واعترافاً منها بما تعانيه المرأة الفلسطينية من عذابات تحت الاحتلال؛ اعتمدت الأمم المتحدة المعنية بوضع المرأة (45 عضواً) مشروع قرار بعنوان «حالة المرأة الفلسطينية وتقديم المساعدة إليها».

وكانت نتيجة التصويت التي جرت في اختتام دورتها السابعة والخمسين، والتي عقدت بمقر الأمم المتحدة في نيويورك من 4 آذار/ مارس إلى 15 آذار/ مارس 2013 كالتالي: (25) لصالح القرار، (2) ضد (الولايات المتحدة، إسرائيل)، (10) امتناع عن التصويت (اليابان، فنلندا، جمهورية كوريا، إسبانيا، أستونيا، ألمانيا، إيطاليا، بلجيكا، هولندا، جورجيا).

ويعيد القرار تأكيد أن الاحتلال الإسرائيلي لا يزال يشكل العقبة الرئيسية التي تحول بين النساء الفلسطينيات وتقدمهن واعتمادهن على النفس ومشاركتهن في تنمية مجتمعهن.

ويهيئ القرار بالمجتمع الدولي إلى مواصلة تقديم المساعدات والخدمات الملحة والمساعدات الطارئة بصفة خاصة؛ للتخفيف من حدة الأزمة الإنسانية الخطيرة التي تعاني منها النساء الفلسطينيات وأسرهن، والمساعدة في إعادة بناء المؤسسات الفلسطينية ذات الصلة.

ويطالب بأن تمثل إسرائيل، السلطة القائمة بالاحتلال، امتثالاً تاماً لأحكام ومبادئ وصكوك القانون الدولي ذات الصلة، من أجل حماية حقوق النساء الفلسطينيات وأسرهن، ويحث المجتمع الدولي على مواصلة إيلاء إهتمام خاص لتعزيز وحماية حقوق الإنسان للنساء والفتيات الفلسطينيات، وعلى تكثيف تدابير الرامية إلى تحسين الظروف الصعبة التي تواجه النساء الفلسطينيات وأسرهن، في ظل الاحتلال الإسرائيلي.

إن هذا القرار يعد نصراً هاماً للمرأة الفلسطينية المناضلة على الصعيد الوطني والاجتماعي، ولأدوارها المتعددة التي تقوم بها، على الرغم من الظروف الصعبة التي تواجهها.

وبناء على ما تقدم، يمكن استعراض أبرز انتهاكات قوات الاحتلال الإسرائيلي بحق المرأة الفلسطينية على النحو التالي:

- استهداف قوات الاحتلال الإسرائيلي للمرأة الفلسطينية بالقتل

لم تمنع المواثيق الدولية ولا الأعراف ولا الأخلاق الإنسانية الاحتلال من ممارسة ساديته وغطرسته في ممارسة نهمه للجريمة؛ فكانت المرأة الفلسطينية ميداناً واسعاً وهدفاً لا يتحرج من النيل منه؛ فوقع في كثير من الأحيان ضحية لاستهدافه المباشر.

ولا تتوفر إحصائيات دقيقة عن حوادث إصابات أو استشهاد النساء، من حيث الفئة العمرية أو مكان الاستهداف أو نوعية الإصابة أو وسيلة الاعتداء، لكن ثمة إحصائية نشرتها مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان بمناسبة يوم المرأة العالمي 2010 في تقرير لها، أنه بلغ عدد النساء اللاتي استشهدن خلال انتفاضة الأقصى 460 امرأة، منهن 3018 امرأة من قطاع غزة، و139 امرأة من الضفة الغربية، و3 نساء من فلسطيني 48.

وأوضح تقرير لمنظمة العفو الدولية، أن النساء الفلسطينيات اللاتي استشهدن أو أصبن باعتداءات

إسرائيلية، تعرضن لهذه الاعتداءات وهن في منازلهن أو بالقرب منها، أو في أثناء تنقلهن بين المدن والقرى. كما ذكر التقرير أنه في بعض الحالات لقيت النساء حتفهن تحت أنقاض منازلهن التي دمرها الجيش الإسرائيلي فوق رؤوسهن. كما قتلت عدة فتيات على يد قوات الاحتلال داخل الفصول الدراسية.

ونفت عدة تقارير دولية (منها تقارير الأمم المتحدة الخاصة بحالة المرأة الفلسطينية وتقارير منظمة العفو الدولية) ما تدعيه قوات الاحتلال الإسرائيلي من أن جنودها لا يستهدفون المدنيين الفلسطينيين؛ إذ إن الغارات الجوية وإطلاق النار يتم (بحسب شهادة المراقبين الدوليين والصحفيين الأجانب) بصورة متهورة وعشوائية وبلا أي مبرر، على مناطق سكنية مكتظة.

وأكدت هذا مجموعة من الشهادات التي أوردها تقرير لمنظمة العفو الدولية، منها استهداف فتيات على طريق المدرسة أو على مقاعد الدراسة مثل: رغدة الأعسر، وغدير نخيمر، ورائيا أدام، وإيمان الحمص؛ وكذلك شهادات عن نساء استهدفن وهن في منازلهن، مثل: سوزان حجو وابنتها الشهيدة إيمان حجو ووالدتها (جدة الطفلة).

أما بخصوص مكان الإصابة؛ فذكرت إحصائية «مركز إعلام ومعلومات المرأة الفلسطينية» أن 49٪ من الشهداء تم استهدافهن في جميع أنحاء جسدهن (44.9٪ من الشهداء في الضفة الغربية، و53.7٪ من الشهداء في قطاع غزة)؛ مقابل 20.5٪ استشهدن نتيجة إصابتهن في الرأس والرقبة (13.8٪ في الضفة الغربية و28.1٪ في قطاع غزة)؛ و8.1٪ في الصدر والبطن (8.7٪ في الضفة الغربية، و7.4٪ في قطاع غزة).

وتجدر الإشارة إلى أن قوات الاحتلال تحتجز في «مقابر الأرقام» جثامين لنساء فلسطينيات، من دون مراعاة حرمة الأموات أو لمشاعر ذويهن. ومن بين هؤلاء اللاتي ما تزال جثامينهن عند قوات الاحتلال: آيات الأخرس، ودارين أبو عيشه، ووفاء إدريس، وهنادي جرادات، وهبة ضراغمة.

الجريجات:

لم تسلم المرأة الفلسطينية من بطش أيادي الإجرام التي لم ترع حرمة الدم الفلسطيني، فأشاعت ثقافة العنف بين جنودها، حتى غدوا مخلوقات تحاكي أفلام الرعب في بطشها، مدفوعين بنهم السيطرة والسادية، لا يفهمون لغة الرحمة ولا قوانين الإنسان. وقد وضعت سلطات الاحتلال القوانين التي تشرع الجريمة بحق شعب مسالم أعزل؛ فأراقوا دماءه، وانتهكوا حرمانه؛ ولم تفرق بنادقهم بين نسائه ورجاله. ونتيجة لهذا النهج الاحتلالي الإحلالي، وقعت المرأة الفلسطينية ضحية لرصااص الاحتلال وقصف طائراته وقذائف مدافعه، فجرحت العديد من النساء الفلسطينيات اللاتي لا يمكن الإحاطة بوصف معاناتهن المتواصلة، حيث فقد العديد منهن أبصارهن، أو استقرت رصاصات القتل في أجسادهن، أو بترت أطرافهن.

تعرض المرأة الفلسطينية للاعتقال وسوء المعاملة الأسيرات:

على مدار سنوات الصراع الطويلة مع إسرائيل، دخلت السجون الإسرائيلية أكثر من 15.000 امرأة وشابة فلسطينية، ولم تميز إسرائيل بين كبيرة في السن أو قاصرة (أقل من 18 عاماً). وقد حدثت أكبر عملية اعتقال بحق النساء الفلسطينيات خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى عام 1987م؛ إذ وصل عدد حالات الاعتقال في صفوف النساء إلى 3000 أسيرة فلسطينية. وخلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية التي اندلعت عام 2000م؛ وصل عدد حالات الاعتقال بحق النساء الفلسطينيات إلى ما يقارب 900 امرأة. ومنذ منتصف عام 2009م تراجع عدد الأسيرات الفلسطينيات في سجون الاحتلال؛ إذ بلغ عددهن 36 أسيرة فلسطينية؛ بعد أن تم الإفراج عن 21 أسيرة، مقابل شريط فيديو سلمته حركة حماس لإسرائيل عن الجندي الإسرائيلي الأسير «جلعاد شاليط» يوم 1/10/2009م. واستقر هذا العدد خلال عام 2010م، ليعود من جديد إلى التراجع في أعقاب عملية تبادل الأسرى المبرمة بين المجموعات الأسيرة للجندي الإسرائيلي «جلعاد شاليط» من جهة، والحكومة الإسرائيلية من جهة أخرى، والتي تمت في 18 تشرين الأول عام 2011م؛ حيث أسفرت عن إطلاق سراح 27 أسيرة فلسطينية، وبذلك تقلص عدد الأسيرات الفلسطينيات

في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى تسع أسيرات، لم تشملهن صفقة التبادل في المرحلة الأولى، وسرعان ما ارتفع هذا العدد باعتقال خمس أسيرات أفرج عن ثلاث منهن خلال فترة وجيزة، ليرتفع عدد الأسيرات إلى 11 أسيرة حتى تاريخ 23 كانون الأول 2011، وهو موعد إتمام المرحلة الثانية من صفقة التبادل، لتفرج سلطات الاحتلال عن ست أسيرات، وتبقي خمساً منهن رهن الاعتقال.

وفي مطلع عام 2012 اعتقلت سلطات الاحتلال 22 امرأة فلسطينية، أفرج عن غالبيةهن بعد أيام من اعتقالهن، كما أفرج عن بعض الأسيرات بعد إنهاء فترة الحكم، ليستقر العدد بتاريخ 17 نيسان 2012 على خمس أسيرات.

وحتى مطلع شهر نيسان 2013 احتجزت سلطات الاحتلال الإسرائيلي في سجن «هشارون» 12 أسيرة، منهن 7 أسيرات محكومات، 5 منهن موقوفات في السجن ذاته، أقدمهن الأسيرة لينا جربوني من عرابة الداخل، والتي اعتقلت بتاريخ 18 نيسان 2002 وتقصي فترة حكم بـ17 سنة، ولينا أحمد جربوني من عرابة البطوف (الأراضي المحتلة عام 48)، معتقلة منذ 18/4/2002 وتقصي حكماً بالسجن لمدة 17 سنة، ومنار الزواهرة من بيت لحم، ومعتقلة منذ 13/9/2012 وتقصي حكماً بالسجن لمدة سنة، وإنعام الحسنات من بيت لحم، معتقلة منذ 13/8/2012 وتقصي حكماً بالسجن لمدة سنتين، وأسماء البطران من الخليل، معتقلة منذ 27/8/2012 وتقصي حكماً بالسجن لمدة 10 شهور، وهديل أبو تركي من الخليل، معتقلة منذ 26/7/2012 وتقصي حكماً بالسجن لمدة سنة، وسلوى حسان من الخليل، معتقلة منذ 19/10/2011 وتقصي حكماً بالسجن لمدة 21 شهراً، وانتصار محمد الصياد من القدس، معتقلة منذ 22/11/2012 وتقصي حكماً بالسجن لمدة عامين ونصف، وآلاء الجعبة من الخليل، معتقلة منذ 12/7/2011 وهي موقوفة، وآيات يوسف محفوظ من الخليل، معتقلة منذ 4/2/2013 وهي موقوفة، ونوال سعيد السعدي من جنين، معتقلة منذ 5/11/2012 وهي موقوفة، ومنى حسين قعدان من جنين، معتقلة منذ 13/11/2012 وهي موقوفة، وآلاء محمد أبو زيتون معتقلة منذ 9/2/2013 وهي موقوفة.

وينص القانون الدولي في عدة اتفاقيات على وجوب معاملة الأسرى بكرامة، خاصة بالنسبة للأسيرات. ومن أبرز هذه الاتفاقيات: اتفاقيات جنيف، واتفاقية مناهضة التعذيب، والعهد الدولي الخاص بالحقوق المدنية والسياسية؛ إلا أن إسرائيل كانت وما تزال تنتهك هذه الحقوق، وتعامل النساء الأسيرات معاملة

مهينة وقاسية، وتحتجزهن في ظروف صعبة، وتحرمهن في أغلب الأحيان من الرعاية الصحية، ومن الغذاء الكافي، ومن حقهن في حضانه أو لادهن، أو حتى رؤيتهم؛ بالإضافة إلى أساليب التحقيق والتعذيب المهينة، التي تتم أحياناً على يد محققين أو سجانين رجال؛ بخلاف ما ينص عليه القانون الدولي من وجوب توكيل الإشراف المباشر عليهن إلى سجانات، من دون الاحتكاك بهن من قبل السجانين الذكور، وعدم جواز تفتيشهن إلا من قبل امرأة، وضرورة فصل الفتيات القاصرات عن النساء البالغات.

وذكر تقرير الأمم المتحدة أن السجينات الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية يتعرضن للعنف خلال مرحلتى التحقيق والحبس، كما أبلغت اللجنة الخاصة بوضع المرأة في الأمم المتحدة أن إحدى السجينات الحوامل أجبرت على الجلوس مقيدة اليدين على كرسي صغير معصوبة العينين، وضربت على وجهها، وأن بعض السجينات وضعت في السجن وهن مقيدات في أسرتهن.

وذكر «صندوق الأمم المتحدة الإنمائي للمرأة»، أن ثمانى أسيرات فلسطينيات حوامل وضعت حملهن أثناء وجودهن بالسجون، وأن هناك 131 امرأة غير مسموح لهن برعاية أطفالهن، وأن ست سجينات حرمن من الزيارات العائلية، وأن ثمانى نساء أفادت الفحوصات الطبية بأنهن يعانين من مشكلات نفسية حادة.

كما أفاد تقرير لمنظمة العفو الدولية أن النساء الفلسطينيات خلال استجوابهن يتعرضن للضرب أو الصفع أو اللكم، وأنه تم تقييدهن بكراسي في وضع غير مريح، ووجهت إليهن تهديدات، وأن المحققين الذكور جلسوا على مسافة قريبة جداً منهن ولا مست أجسادهم أجسادهن، وشعرن بأن القصد الواضح من وراء ذلك هو تخويفهن وإشعارهن بالخرج.

كما تعرضت المعتقلات لتهديدات بتدمير منازل عائلاتهن، وإصدار أحكام طويلة بالسجن عليهن، واعتقال أفراد عائلاتهن المسنين والأولاد الصغار.

ولا تتوقف قائمة الانتهاكات الإسرائيلية الطويلة بحق الأسيرات عند هذا الحد؛ بل إن صورة معاناة الفلسطينيات في السجون الإسرائيلية هي صورة قل نظيرها في سجون العالم كله، فأشكال التعذيب والمعاملة القاسية تشمل: أساليب التفتيش العاري، والتحرش الجنسي، والتهديدات بالاغتصاب، والاقترام المفاجئ للغرف ليلاً من قبل السجانين الذكور، وتمزيق المناديل (أغطية الرأس) والجلابيب؛ ووضع السجينات في ظروف صحية صعبة مع منعهن من الزيارات في أغلب الأوقات.

هذا بجانب وضعهن مع مواليدهن داخل السجن في ظروف قهرية صعبة تفتقر للحد الأدنى من الرعاية الطبية، حيث تنقل الأسيرات الحوامل من السجن إلى المستشفى في ظروف صعبة تفاقم المعاناة، تحت حراسة عسكرية وأمنية مشددة، مكبلات الأيدي والأرجل بالأصفاد المعدنية، ويقيدن في الأسرة بالسلاسل الحديدية أيضاً، حتى لحظة دخولهن لغرف العمليات. وتتم الولادة من دون السماح لعائلات الحوامل بالحضور والوقوف إلى جانبهن.

وتستمر معاناة الأسيرة الحامل إلى ما بعد مرحلة الولادة؛ حيث يعاد تقييدها بالسلاسل في السرير الذي ترقد عليه، ويعامل مولودها الجديد كأسير؛ لا كطفل رضيع يحتاج إلى توفير رعاية خاصة؛ فيحرم من راحة وعناية صحية فائقة وغذاء وحليب ومطاعم ضرورية وغيرها.

يحتجز هؤلاء المواليد مع أمهاتهم في ظروف الاعتقال المزرية نفسها، ويحرمون من أبسط حقوق الطفولة، ويتعرضون لأقسى أنواع القهر والحرمان التي تتعرض لها أمهاتهم عندما يقمن وتقتحم غرفهن ويتم رشهن بالغاز أو المياه الباردة، بالإضافة لانتشار الحشرات وندرة المياه الساخنة وانعدام التهوية؛ ما يعرض الأطفال للمرض في غياب الرعاية الصحية.

وفي أحيان كثيرة؛ تقدم إدارة السجن على مصادرة أشياءهم الخاصة وألعابهم القليلة التي يرسلها لهم الصليب الأحمر؛ وفي أحيان أخرى تعاقب الأسيرات على بكاء أطفالهن وصراخهم.

الاحتلال وممارساته على المرأة الفلسطينية في النواحي الاجتماعية والاقتصادية:

تعيش المرأة الفلسطينية في الأراضي المحتلة حياة تمتاز فيها صعوبات الحياة اليومية وأعباؤها بمعاناتها جراء ممارسات الاحتلال الجائرة، التي تشمل: سياسة إغلاق صارمة، ومنع تجول، وتعطيل للعملية التعليمية، وهدم منازل، ومصادرة أراض، وتجريف مزارع، وهجمات مستمرة، وغارات تستهدف في معظم الأحيان المناطق السكنية، وتتحكم بكل تفاصيل الشؤون المدنية والحياتية للفلسطينيين في الأراضي المحتلة بذرائع أمنية مختلفة.

زادت قوات الاحتلال في السنوات الأخيرة من القيود المفروضة على تنقلات الفلسطينيين في الأراضي المحتلة، فصار الوطن سجنًا كبيراً؛ فإلى جانب الحواجز ونقاط التفتيش التي يفوق عددها 560 حاجزاً في

الضفة الغربية، وإغلاق المعابر الرئيسية لقطاع غزة، والإغلاقات المتكررة، ومنع التجول؛ تابعت سلطات الاحتلال بناء جدار الفصل العنصري في الضفة الغربية، حتى صدور القرار الاستشاري لمحكمة العدل الدولية الذي ينص على عدم قانونية هذا الجدار؛ فضايف معاناة الشعب الفلسطيني بكل شرائحه، وأدى إلى حرمانه من حقوق إنسانية جوهرية أخرى، كالحق في العمل، والحق في الحصول على الرعاية الطبية، والحق في التعليم.

وقد عدّ تقرير اللجنة الاقتصادية والاجتماعية لغربي آسيا نظام الإغلاق الإسرائيلي (الجدار، والحواجز، والتحصينات، وغيرها) سبباً أساسياً من أسباب الفقر والأزمة الإنسانية في الأراضي الفلسطينية المحتلة. كما أكدت لجنة الأمم المتحدة للحقوق الاقتصادية والاجتماعية والثقافية في أيار/ مايو 2003 أنها تتابع بقلق بالغ «الأوضاع المعيشية المستهجنة للفلسطينيين في الأراضي المحتلة، الذين يعانون استمرار الاحتلال وما يترتب عليه من تدابير الإغلاق، وحظر التجول المطول، والحواجز المقامة على الطرق، ونقاط التفتيش الأمنية، وانتهاك حقوقهم الاقتصادية والاجتماعية والثقافية، وبخاصة الوصول إلى أعمالهم وأراضيهم، والحصول على الماء والرعاية الصحية والتعليم والغذاء».

إن نسبة النساء الفلسطينيات اللاتي سقطن شهيدات على المعابر من مجمل النساء اللاتي استشهدن بعد اندلاع انتفاضة الأقصى وحتى تاريخ 28/2/2005 بلغت 1.18٪.

وذكر المقرر الخاص المعني بحقوق الإنسان في الأراضي الفلسطينية التي تحتلها إسرائيل منذ سنة 1967، بأن الاحتلال والجدار ينتهكان حقوق المرأة، وأن النساء الفلسطينيات يتعرضن بصورة روتينية إلى المضايقة والتخويف وسوء المعاملة عند نقاط التفتيش والبوابات، كما يتعرضن للإذلال أمام أسرهن، ويتعرضن للعنف الجنسي من قبل الجنود والمستوطنين. وبسبب ذلك تضطر العديد من الفتيات والنساء إلى ترك تعليمهن العالي أو عملهن؛ حيث تمنع العديد من العائلات في ترك بناتها يتعرضن للتجربة المهينة المتمثلة في الانتظار عند نقاط التفتيش أو حواجز نقاط العبور وتفتيشهن، أو تعرضهن لتحرش الجنود الإسرائيليين، أو اضطرارهن إلى السير مسافات طويلة لتفادي مثل هذه التجارب.

تشثيت شمل العائلة:

أدت ممارسات الاحتلال وسياسته المتعمدة في الإغلاق الدائم إلى تشثيت شمل العديد من العائلات؛ وتفرض مثل هذه السياسات على المرأة قيوداً تحد من حريتها في زيارة أهلها وأقاربها، في الخارج؛ إذ تخشى ألا تتمكن من العودة إلى عائلتها، أو من المكوث طويلاً على الحدود، بما يعنيه ذلك من نفقات إضافية، آخذين بعين الاعتبار نسب الفقر والبطالة العالية، التي تنتج أيضاً عن ممارسات الاحتلال.

كما تبرز في هذا المجال معاناة فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1948 وشرقي القدس، حيث أصدر الكنيست الإسرائيلي في تموز/ يوليو 2003 قانوناً يمنع جمع شمل عائلات المواطنين الإسرائيليين المتزوجين من فلسطينيي الأراضي المحتلة سنة 1967 (الضفة الغربية وقطاع غزة)؛ مرسخاً بذلك ما كانت تمارسه سلطات الاحتلال رسمياً منذ مطلع 2002، وبصورة غير رسمية منذ مدة أطول بكثير، حسب تقرير لمنظمة العفو الدولية؛ فقد أدى هذا القانون إلى منع لم شمل آلاف العائلات ممن تنطبق عليهم هذه الحالة.

أما النساء الفلسطينيات المتزوجات من رجال فلسطينيين من داخل أراضي 1948 أو القدس، واللاقي رفضت طلباتهن لجمع شمل عائلاتهن، فلا يملكن في سبيل الحفاظ على عائلاتهن من التفكك إلا العيش مع أزواجهن بصورة «غير قانونية»؛ فيصبحن «أسيرات منازلهن» لا يمكنهن الخروج والتنقل بحرية؛ حتى لا يقبض عليهن، ويطردن إلى مناطقهن في الضفة الغربية أو قطاع غزة وينفصلن عن أزواجهن وأطفالهن. وتشير بعض الدراسات الاجتماعية إلى أن البطالة في صفوف معيلي الأسر تجرُّ أزمة اجتماعية وعائلية؛ إذ تخلق قلباً لأدوار الأبوين تترتب عليه زيادة في مستوى العنف الأسري؛ فقد ذكر تقرير «المركز النسائي للمساعدة القانونية والإرشاد» أن فرض القيود على تنقل الرجال، يضطر العديد من النساء إلى الخروج من (شرفتهن المنزلية التي تحميهن) للبحث عن وظائف لإعالة أسرهن؛ في حين يبقى أزواجهن الذكور في المنزل! وقد أخل هذا القلب القسري والفجائي باستقرار العلاقات الأسرية في العديد من العائلات؛ نتيجة تنازع السيطرة على العائلة بين الزوج والزوجة.

سياسة إعاقة تقديم الخدمات الطبية:

عانت المرأة الفلسطينية من الناحية الصحية الأمرين جراء ممارسات الاحتلال؛ لتعذر تأمين المرافق الطبية والرعاية الصحية اللازمة، وتعذر وصول المرأة إليها؛ نتيجة وقوع بعض المناطق الفلسطينية خلف الجدار الفاصل، خارج سيطرة السلطة الوطنية الفلسطينية.

كما أن سياسات الاحتلال وممارسات جنوده غير الإنسانية على الحواجز وبوابات الجدار وإغلاقها المتكرر حالت دون وصول الخدمات الطبية في الوقت المناسب؛ ما أثر على الصحة النفسية والإنجابية للمرأة وسلامة المولود.

وذكر تقرير الأمين العام للأمم المتحدة سنة 2006، المتعلق بتقديم المساعدة إلى الشعب الفلسطيني، أن إغلاق الأراضي المتواصل في قطاع غزة والضفة الغربية ومنع التنقل بينهما، شل قدرة نظام الصحة الفلسطيني على العمل بالمستوى المطلوب.

كما أشارت منظمة الصحة العالمية إلى أن الأزمة المالية التي تفاقمت منذ فوز حماس في الانتخابات وتشديد الحصار على الحكومة الفلسطينية، أدت إلى تهديد الخدمات الصحية وتوقفها عن غالبية الشعب الفلسطيني وخاصة النساء؛ وعجزها عن توفير الأدوية والأجهزة والمستلزمات الطبية الضرورية لتلبية حاجة المستشفيات الفلسطينية؛ ما اضطر المرضى الفلسطينيين الذين يعانون أمراضاً مستعصية للجوء إلى المستشفيات المصرية أو الإسرائيلية أو دول أخرى، خاصة مرضى السرطان، ولا سيما النساء.

وبحسب بيانات الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني ومنظمة العمل الدولية، فقد شكل تقييد حرية التنقل عن طريق تدابير الإغلاق، عقبة رئيسية أمام وصول الفلسطينيين للخدمات الصحية، حيث أشارت 52.5٪ من الأسر إلى تدابير الإغلاق، و53.6٪ من الأسر إلى نقاط التفتيش العسكرية، و16٪ من الأسر في الضفة الغربية إلى الجدار؛ بوصفها عقبات أمام الحصول على الخدمات الصحية والريفية، خاصة بالنسبة للنساء في القرى المعزولة بنقاط التفتيش عن المدن التي توجد فيها المستشفيات؛ كما تؤدي هذه القيود إلى تأخر وصول الكوادر الطبية وأطقم الإسعاف إلى الحالات المستعجلة، ومن بينها الولادات؛ نتيجة اضطرار سيارات الإسعاف إلى سلوك طرق التفافية طويلة؛ ونقل المرضى من سيارة إسعاف إلى أخرى.

وتتأثر المرأة الفلسطينية الحامل، خاصة عند مرحلة الوضع بهذه السياسة، حيث اضطرت الكثير من

الحوامل إلى وضع مواليدهن على الحواجز، في بيئة تفتقد أدنى مقومات النظافة والرعاية الصحية والطبية المطلوبة للأم والمولود.

وأشار تقرير «مسألة الفلسطينيات الحوامل اللاتي يلدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية» الذي رفعته المفوضية السامية لحقوق الإنسان في الأمم المتحدة بتاريخ 23 / 2 / 2007، إلى أن الفترة 2000-2006 شهدت تسجيل 69 حالة من حالات النساء الفلسطينيات الحوامل، اللاتي ولدن عند نقاط التفتيش الإسرائيلية وفقاً لبيانات مركز المعلومات الصحية التابع لوزارة الصحة الفلسطينية. ومن بين هذه الحالات، توفي 35 ولیداً عند نقاط التفتيش؛ لعدم حصول الأمهات على الرعاية العاجلة اللازمة لحالتهن، وتوفيت خمس نساء عند الولادة، كما أصيبت ست نساء حوامل بجروح عند نقاط التفتيش؛ نتيجة تعرضهن للضرب وإطلاق النيران والغازات السامة على يد الجنود الإسرائيليين.

وأشار التقرير ذاته إلى أنه نتيجة لنقاط التفتيش؛ تتعرض نحو 10٪ من النساء الحوامل اللاتي رغبن في الولادة بالمستشفى للانتظار مدة تتراوح بين ساعتين وأربع ساعات، قبل الوصول إلى المرافق الصحية؛ وتحتاج نحو 6٪ من النساء الحوامل إلى أكثر من أربع ساعات للوصول إلى تلك المرافق؛ في حين أنه قبل انتفاضة الأقصى كان معدل الفترة الزمنية اللازمة للوصول إلى المرافق الصحية تتراوح بين 15 - 30 دقيقة. وأدت الخشية من مواجهة مثل هذه المشاكل إلى تفضيل عدد كبير من النساء الفلسطينيات الحوامل الولادة في المنزل؛ حيث زادت حالات الوضع في المنازل بنسبة 8.2٪.

وتشتد معاناة النساء اللاتي يسكن في القرى والمناطق الريفية وقرى الضفة الغربية التي يحاصرها جدار الفصل العنصري من هذه المشكلة؛ إذ تستغرق الرحلة ساعات طويلة، وتصبح في الليل مستحيلة.

وأشارت «اليونسف» في تقريرها المتعلق بالعمل الإنساني لسنة 2006 إلى أن الحصار الذي يعاني منه قطاع غزة أدى إلى نقص في المعدات الأساسية اللازمة لصحة الأم والرضيع؛ وإلى أن حالات الولادة المبكرة ونقص وزن المواليد المتصلة بالحالة الصحية للأم، ونوعية الخدمات الصحية المقدمة للأمهات في فترة النفاس وللمواليد، تتسبب في 46٪ من وفيات الرضع في القطاع الذي يعاني الحصار ونقص المواد الغذائية؛ حيث يشير التقرير السنوي الصادر عن «دائرة الصحة وتنمية المرأة» في القطاع إلى ارتفاع نسبة

انتشار فقر الدم بين النساء أثناء الحمل وقبل الولادة؛ إذ بلغت 69 ٪ بين النساء اللواتي شملهن برنامج الزيارات المنزلية التابع لمشروع صندوق الأمم المتحدة للسكان، في القطاع سنة 2006.

وكان للاحتلال الإسرائيلي في مصادره للموارد المائية، وإلقائه مخلفات المستوطنات في الأراضي الفلسطينية، دور كبير في تفاقم المشاكل الصحية وسوء التغذية، كماً ونوعاً عند النساء الفلسطينيات بشكل عام، وعند الحوامل والمرضعات والأطفال بشكل خاص.

تجدر الإشارة أيضاً إلى أن تزايد العنف والعزل والقيود على التنقل التي يمارسها الاحتلال على الأراضي الفلسطينية والتدهور الاقتصادي الخطير، أسباب أدت إلى ضغوط ومعاناة نفسية صعبة عند المرأة الفلسطينية، وولدت لديها شعوراً بانعدام الأمن والأمان.

وأشار مسح قام به الجهاز المركزي للإحصاء الفلسطيني في سنة 2001 إلى أن أكثر من نصف النساء اللواتي شملهن البحث قد أفدن بالتعرض لنوبات بكاء، وأن ثلثهن صرخن بأنهن يفكرن أكثر مما ينبغي بالموت؛ فيما أشارت 46 ٪ إلى شعورهن باليأس والإحباط؛ و24 ٪ إلى إحساسهن بالغضب ومعاناة الانهيار العصبي.

وتشير العديد من التقارير إلى أنه وفي مثل هذه الأوضاع الصعبة، خاصة الفقر المتزايد: تتجه عدة نساء فلسطينيات، بشكل متزايد، إلى إهمال صحتهن؛ إذ إنهن إزاء المصاعب التي يواجهنها، يشعرن بالعجز عن إيلاء الأهمية الضرورية لوضعهن الشخصي، ويركزن على العناية بأطفالهن والأفراد الآخرين في عائلاتهن، قبل الاهتمام بأنفسهن.

نضال المرأة في انتفاضة الأقصى والاستقلال

«من 2000/9/29 إلى 2005/10/31»

بلغ عدد الشهداء 4197 شهيداً، وعدد الجرحى 45.779، وعدد الشهداءات 270 شهيدة من أصل 4197 شهيداً، واعتقل الصهاينة 8600 أسيراً منهم 115 أسيرة، وبلغ إجمالي المنازل المتضررة بشكل كلي وجزئي 71.470 منزلاً، منها 7628 منزلاً تضررت بشكل كلي، كان نصيب قطاع غزة منها 4785 منزلاً، وأغلقت 12 مدرسة وجامعتان بأوامر من الاحتلال، وتعطلت 1125 مدرسة ومؤسسة تعليم، وتحولت 4 مدارس الى ثكنات عسكرية.

وبلغ عدد الشهداء من المعلمين والطلبة 844 طالباً وطالبة، وهدم الاحتلال 403 آبار، واقتلع 1.355.290 شجرة، وقتل 14.749 رأس غنم وماعز، و12.132 بقرة، غير تجريف شبكات الري وخزانات المياه، وتدمير المحلات والورش، وبلغ عدد العاطلين عن العمل 272.000 عاطل، وارتفعت نسبة البطالة والفقر إلى 67.7 %، وقصفت الأحياء السكنية 33.153 مرة، ونصبت سلطات الاحتلال 3724 حاجزاً عسكرياً، وصادرت 241671 دونماً من الأرض منذ 2002/3/29 إلى 2005/10/31 لخدمة جدار الفصل العنصري. وتسبب الاحتلال في 5500 حالة إعاقة، وتم رصد 107 عمليات اعتداء على المعاقين نتج عنها استشهاد 48 معاقاً وجرح 32 واعتقال 27.

وكان لسياسة الإغلاق الشامل والحصار وضرب البنية التحتية التي اتبعتها العدو الصهيوني لقمع انتفاضة الأقصى والاستقلال وما تكبده الاقتصاد الفلسطيني في المجالات كافة، تأثير وخيم على الأوضاع

الاقتصادية للأسرة الفلسطينية، وعلى أوضاع المرأة الفلسطينية، بشكل خاص؛ إذ يتضح مما سبق، ازدياد عدد النساء المعيلات لأسرهن، ويظهر حجم المعاناة التي تكبدها المرأة الفلسطينية وحجم العبء الذي وقع على عاتقها. لقد مثلت المرأة الفلسطينية، دائماً صمام الأمان بتحمل عبء وتبعات السياسة الإرهابية الصهيونية، فترى في كل يوم مئات الفتيات الجامعيات وهن يتسلقن الكشبان الرملية على حاجز «الباذان» في المدخل الشمالي لمدينة نابلس في أيام المطر والبرد الشديد للتقدم للامتحان، وهي بمثابة إضافة معاناة جديدة للمرأة.

الانتفاضة الثالثة (انتفاضة السكاكين) 2015

منذ أن بدأت احتفالات الصهاينة بالسنة اليهودية الجديدة، شرعت إسرائيل بالتصعيد في القدس، وقامت باقتحام المسجد الأقصى والحرم الإبراهيمي أكثر من مرة، كما أنها اعتقلت العديد من المرابطين والمرابطات، ومنعت من هم دون الأربعين سنة من الدخول والصلاة في المسجد.

نساء هذه الهبة الشعبية اليوم يقرعن أجراس العودة بحجارتهم ومولتوفهن، يواجهن الموت بكوفيتهن الفلسطينية وكحلهن الأسود، وجهاً لوجه مع قوات العدو، يقفن بشموخهن الذي لا شك أنهن ورثته من جدّاتهن وأمهاتهن، التي تحكي أعينهن قصة فلسطين، وتشير خطوط أيديهن إلى القدس وحيفا ويافا.

خروج الفتيات الصغيرات اليوم يعني أن الجيل الجديد لم يتربّ على أوصلو، خروج النساء الفلسطينيات اليوم يعني أنهن لا زلن ملتزمات بدرّب النضال النسائي الفلسطيني، خروج بناتنا اليوم يعني أن حريتهن تبدأ عندما تبدأ مرحلة تحرير فلسطين، خروجهن اليوم يعني أن فلسطين لن تعود حرّة إلا إذا انتفض شعبها كاملاً بجميع أطيافه، فكلّهم يقعون تحت أنياب الاحتلال وحصاره وهمجيته، وكلّهم، على اختلاف أديانهم ومعتقداتهم وآرائهم السياسية والاجتماعية، لهم الحق في مواجهة العدو.

وبخصوص الانتقادات التي طالت مشاركة الفتيات في المواجهات الأخيرة مع جيش الاحتلال، تقول إحدى الفتيات الفلسطينيات في مقابلة أجريت معها على التلفاز:

”إحنا طلّعنا اليوم عشان إحنا بفلسطين متعودين دائماً تكون إيد الشب بإيد الصبية لما يجي الموضوع لمقاومة المحتلّ والدفاع عن أرضنا“

فبعد محاولة فرض قيود على المرأة الفلسطينية وحصر دورها بالأعمال الاجتماعية، تخرج فتيات اليوم في فلسطين إلى الشوارع لتحرير أنفسهن من هذه القيود، فتحرير فلسطين عملية تشمل التحرر من الظلم الواقع على جميع فئات الشعب بمن فيهن النساء، وبالتالي فعودة المرأة إلى الظهور في الصفوف الأولى في المواجهات وإثباتها لمن يروج لفكرة بأن المرأة غير مؤهلة للمشاركة في محاربة العدو بأنه على خطأ، تعني بالدرجة الأولى التمرد على العرف البالي الذي تبناه الشعب الفلسطيني في العقد الأخير. فالصهاينة لم يحتلوا هذه الأرض بالسلاح فقط، والصهاينة حتى يومنا هذا يجبرون أبناءهم شباباً وبناتاً على القيام بالخدمة العسكرية، فإن كان الشعب العربي يعتقد بأن إقصاء المرأة من عملية التحرير هو شرفٌ للرجال وهو أفضل شيء ممكن أن يقوموا به على الإطلاق، فعليهم إعادة حساباتهم جيداً.

كما أن نساء فلسطين اليوم كاللواتي سبقنهن في العقود الماضية، لم ولن يطلبن رأيكم وموافقكم على مشاركتهن في حماية بلدنّ، سينتفضن بالجينز والجلباب، سينتفضن بالكوفية والحجاب، سينتفضن بالحجر والمولوتوف، سيقفن على خطوط التماس ضد العدو، وسيكن جزءاً من تاريخ هذه الأرض كما كنّ من قبل. لعل وسائل الإعلام ومواقع التواصل الاجتماعي كانت كفيلة بأن تنقل صور الفتيات الملتزمات في مواجهة قوات الاحتلال؛ وهن يرشقن الجنود بالحجارة بلا خوف، حتى لو كان الثمن حياتهن، ولعل من أشهر الفلسطينيات اللاتي تحولن إلى رمز وقدوة في هذه الانتفاضة هي الطالبة داليا نصار، التي أصابها جنود الاحتلال برصاصة، وأصبح إخراج الرصاصة يمثل خطراً على حياتها، وهي تعيش الآن وداخلها رصاصة، و الانتفاضة ظلت في فلسطين مستمرة حتى الأحداث الأخيرة التي شهدتها المسجد الأقصى.

المرابطات الفلسطينيات (في المسجد الأقصى)

للنساء "المرباطات" اللواتي يتواجدن حول المسجد الأقصى منذ سنوات دور كبير، ورغم أنّ الحضور الرمزي للنساء تلخّص بصرخات "الله أكبر" تجاه اليهود الذين دخلوا إلى منطقة الحرم القدسي الشريف، فإنّ المشاعر القوية التي يثيرها المسجد الأقصى في أوساط الفلسطينيين جعلت من هؤلاء النساء - ومعظمهنّ كبار في السنّ - رمزاً للصراع.

هناك من يعتقد أنّ عمر ظاهرة المقاومة النسائية هو قديم كعمر المقاومة الفلسطينية بأسرها، ويذكرون دلال المغربي، ليلي خالد، تغريد البطمة وشادية أبو غزالة كمنادج لظاهرة كانت موجودة طوال سنوات الكفاح الفلسطيني من أجل الاستقلال.

ولكن في سنوات مضت، وخصوصاً في فترة الانتفاضة الثانية، انتفاضة الأقصى، لم يكن دور النساء مركزياً كما يظهر في الأسابيع الأخيرة. رغم أن النساء قد شاركن في تنفيذ العمليات ضدّ اليهود، ولكن من وراء كل امرأة قتلت يهودياً وقف رجل أرسلها إلى هناك، وخصوصاً أولئك الذين استغلوا ضعفهن واستغلوا حقيقة أن القوى الأمنية الإسرائيلية لن تشكّ بالمرأة.

وفي حالات عديدة لاحظت أجهزة الاستخبارات الإسرائيلية أنّ النساء اللواتي خرجن لتنفيذ عمليات انتحارية قمنّ بذلك في أعقاب اكتئاب، أو قلب مكسور، أو رغبة بالتكفير عن عمل قمن به مسّ بكرامة أسرهنّ.

كانت آمنة منى استثنائية في هذا السياق، والتي، في الواقع، قادت خلية اختطفت وقتلت فتى إسرائيلياً، وتمت محاكمتها بالسجن مدى الحياة، ولكن تم إطلاق سراحها في صفقة جلعاد شاليط.

ليس هناك شك بين المحللين الفلسطينيين والإسرائيليين للتأثير المحسوس للربيع العربي على نسبة مشاركة النساء المرتفعة في الاحتجاجات. لقد قدمت النماذج التي جاءت من دول عربية مجاورة، وخصوصاً من مصر، لنساء قويات وعنيدات يقدن الاحتجاجات من دون خوف، إلهاماً للنساء الفلسطينيات. وعلى أية حال، فإن الأعين الإسرائيلية مفتوحة على هذه الظاهرة. وإذا كان الرجال الفلسطينيون في الماضي قد استخدموا النساء من أجل إرباك العدو، فقد أصبح الإسرائيليون يشتبهون اليوم بالنساء الفلسطينيات تماماً كما يشتبهون بالرجال.

المرابطات هن أمهاتنا وأخواتنا وخالاتنا وعماتنا، بناتنا، إنهن الشرف والكبرياء والشموخ، إنهن منحة إلهية، وعطاء إنساني، وهن في حالة تغذية دائماً للأبناء ليهارسوا دورهم النضالي الجهادي في مواجهة الطغمة العسكرية.

المرابطات، يمثلن المهمة الدينية والعقيدة والتمسك بالرسالة السماوية في الدفاع عن القدس، إنهن البطولة، فمنهن من استشهدت ومن جرحت ومن أسرت في سجون الاحتلال. وهل هناك ما هو أشرف من تلبية نداء الوطن، وأي نداء، إنه نداء الحفاظ على المسجد الأقصى المبارك. فكان ولا يزال وسوف يستمر دور المرابطات أساسياً ومهماً في مواجهة كل الذين يحاولون السطو على مقدساتنا. وكم حاول العدو الصهيوني وبكل وسائله التكنولوجية والإعلامية أن يصد المرابطات عن أداء واجبهن، ولكنهم عبثاً يحاولون أمام تصميم المرابطات والمرابطين على جعل العدو يتراجع.

وبالتواصل مع عدد كبير من المرابطات الصابرات الصامدات على أبواب المسجد الأقصى وفي شوارع القدس، وهن يفترشن الأرض ويلتحفن السماء ليل نهار في مواجهة التهديد، والوعيد من جيش الاحتلال الفاشي، كنت ألمس بالحديث معهن الروح الإيمانية، والحالة المعنوية العالية، والتصميم والعناد والصمود والتحدي والأمل بالمستقبل الزاهر في التخلص من هؤلاء القتلة.

المرابطات يرسخن الصمود والأمل والتحدي لحماية المسجد الأقصى لمقدساتنا ولوطننا فلسطين. فلسطين لهن أرض مباركة مقدسة، ممزوجة بدماء الأجداد والآباء والأبناء، وأرض الإسراء والمعراج،

وقد أخذت مكانتها من الإرث الديني الذي تحفل به، فيها المسجد الأقصى المبارك أولى القبلتين، وثالث الحرمين الشريفين للمسلمين في مشارق الأرض ومغاربها، فقد جعله الله توأماً لشقيقه المسجد الحرام بمكة المكرمة: ﴿سُبْحَانَ الَّذِي أَسْرَى بِعَبْدِهِ لَيْلًا مِّنَ الْمَسْجِدِ الْحَرَامِ إِلَى الْمَسْجِدِ الْأَقْصَى الَّذِي بَارَكْنَا حَوْلَهُ لِنُرِيَهُ مِنْ آيَاتِنَا * إِنَّهُ هُوَ السَّمِيعُ الْبَصِيرُ﴾ (الإسراء:1)، ففلسطين أرض النبوات، وتاريخها مرتبط بسير الرسل الكرام عليهم الصلاة والسلام؛ فما من الوطن بد، وما للإنسان عنه من غنى، في ظلّه يأتلف الناس، وعلى أرضه يعيش الفكر، وفي حماه تتجمع أسباب الحياة، وعند دراستنا للأحاديث الشريفة نجد أن الرسول عليه الصلاة والسلام قد أتى على المرابطين المقيمين في بيت المقدس، وأن منهم الطائفة المنصورة إن شاء الله، فبيت المقدس سيبقى إن شاء الله حصناً للإسلام إلى يوم القيامة، على الرغم من المحن التي تعصف بالأمة، حيث يقول صلى الله عليه وسلم: (لاتزال طائفة من أمتي على الدين ظاهرين لعدوهم قاهرين لا يضرهم من خالفهم إلا ما أصابهم من لأواء حتى يأتيهم أمر الله وهم كذلك، قالوا: وأين هم؟ قال: بيت المقدس وأكناف بيت المقدس).

من نماذج المرأة المقدسية

يربز اسم أم كامل الكرد نموذجاً من النماذج المشرفة للمرأة الفلسطينية المقدسية المرابطة المتمسكة بأرضها، المدافعة عن عقيدتها وحقوقها، رغم كل وسائل الترغيب والترهيب. لقد رفضت أم كامل الكرد كمثلها من المقدسيات كل الإغراءات المالية التي تقدر بملايين الدولارات، كما رفضت كل التهديدات والاعتداءات وبقيت متمسكة ببيتها وبحقها، مرابطة في مدينتها المقدسة التي أحببتها وضحت من أجلها. فقد اقتحمت قوة كبيرة من جيش الاحتلال الإسرائيلي حي الشيخ جراح بمدينة القدس، وأخلت قوات الاحتلال الإسرائيلي بالقوة، وتحت تهديد السلاح، عائلة الكرد من منزلها، حيث أخلت رب العائلة المسن والمقعد (أبو كامل الكرد) وزوجته (أم كامل الكرد) وأبناءه، واستقرت فيه وأعلنت الحي منطقة عسكرية مغلقة، ومنعت المواطنين من الاقتراب أو الوصول إلى منطقة المنزل، ووجدت العائلة نفسها لاجئة على بعد نصف متر من بيتها.

أقامت العائلة بمعونة الأهالي خيمة اعتصام تقع على مدخل الحي، لتكون تلك الخيمة علامة على

انتهاكات الاحتلال الجسيمة في حق المدنيين، والذي سرعان ما أقدم على هدمها مرتين بحجة أنها بنيت من دون ترخيص. وتعرضت خيمة الصمود لاقتحامات متكررة من قبل جنود الاحتلال لهدم الخيمة، ولكن إصرار أم كامل على إعادة بنائها لم يتوقف، لترفع يديها إلى السماء قائلة (حسبي الله ونعم الوكيل).

كما تمت محاولة نقل أبو كامل الكردي إلى مستشفى المقاصد بالقدس، وذلك بعد تعرضه للاعتداء من قبل أفراد الشرطة الإسرائيلية، وقامت القوات الإسرائيلية، بعد إخراجه من بيته عنوة، بمنع سيارة الإسعاف من الوصول إليه، وبقي في العراء لمدة ساعة، نقل بعد ذلك للمستشفى في وضع صحي صعب، وقد انتقل أبو كامل الكردي إلى رحمة الله فور وصوله للمستشفى.

وبقيت أم كامل الكردي المرأة الفلسطينية المرابطة في خيمة الاعتصام كالطود الأشم، لم تهزها العواصف الهوجاء ولا الرياح العاتية لسلطات الاحتلال الإسرائيلي، وقفت تقول للمتضامنين (لن نرحل وسنبقى هنا، نحمي القدس والأقصى)، بهذه الكلمات رسمت أم كامل الكردي حكاية صمود من نوع آخر، وسط تهديدات إسرائيلية بفرض غرامات باهظة الثمن عليها، على إثر إقامتها، حسب ما تدعيه قوات الاحتلال في مدينة القدس المحتلة.

أم كامل الكردي اللاجئة الفلسطينية التي هُجرت من بلدتها ولجأت إلى حي الشيخ جراح بالمدينة المقدسة، أصبحت هاجساً مقلقاً لإسرائيل، بعد قيامها بنصب خيمة اعتصام لها على قطعة أرض مطلة على منزلها في الحي، وأطلقت عليها اسم (خيمة الصمود).

إن قيام سلطات الاحتلال الإسرائيلي بإخلاء عائلة الكردي وطردها من منزلها في حي الشيخ جراح في القدس بالقوة العسكرية، هو عمل إجرامي يهدف إلى السيطرة على هذا البيت والبيوت الأخرى المجاورة من أجل تهويد المدينة المقدسة، حيث تتعرض هذه العائلة وعائلات أخرى كثيرة لاعتداءات المستوطنين منذ سنوات عديدة، من أجل إجبارها على الرحيل من منزلها، وهذا العمل العدواني يندرج تحت مخطط سياسة تهويد القدس والتطهير العرقي الذي تمارسه إسرائيل لطرد الفلسطينيين المقدسيين من مدينتهم.

تسعى حكومة الاحتلال إلى تهويد القدس قدر الإمكان من ناحية التاريخ والسكان والحكم، ونزع الهوية العربية الإسلامية منها. تقوم بتهويدها بعدة طرق منها هدم المنازل في مدينة القدس، وطرد أهلها، كما تسعى إلى بناء المستوطنات في شرقي القدس وتشجيع الهجرة إليها. كما تقوم بمصادرة الأراضي

وتهجير الفلسطينيين وسحب الهويات منهم، وضم معالم إسلامية إلى قائمة التراث اليهودي، كما تعمل حكومة الاحتلال على توسيع حدود بلدية القدس، لتضم تمركزات يهودية ومستوطنات غير قانونية لتزيد نسبة السكان اليهود، وبناء الجدار العازل وعزل قرى عربية عن بعضها البعض، وتصعب المعيشة على الفلسطينيين. وتزوير التراث الحضاري في القدس، من خلال تزوير أسماء المدن والقرى العربية، بترجمة الاسم إلى العبرية، وهو ما يمكن تسميته التزوير للمعالم الأثرية، فضلاً عن أعمال حفريات وأنفاق تحت وقرب المسجد الأقصى، ووضع المواد الكيماوية على أساسات المسجد تمهيداً لانهاره.

المرأة الفلسطينية، امرأة طوت في جعبتها، كل سبل الحياة، وهابها، أحياناً، الموت، اختصر بين كفيها الكون، تعيش وتموت في ثوب البطولة، ولكنها تبقى رمزاً للفداء، والصبر، والصمود والتحدي.

تارة نجدها الأم التي تحث أبناءها على الكفاح ضد الاحتلال الإسرائيلي، وتزويدهم بالسلاح للدفاع عن النفس، وتارة أخرى نجدها الشهيدة والاستشهادية من أجل الحرية التي تقدم روحها فداءً لوطنها، وتارة تدفع بأبنائها للعلم والتفوق.

المرأة الفلسطينية أسطورة النضال الوطني، والاجتماعي، والسياسي، والنموذج الفريد، الذي يحتذى من قبل نساء العالم، والتجربة القوية التي خاضتها، بنجاح، وبكل مراحلها، وعلى توجهاتها كافة. فكانت أمماً، وأختاً، وزوجة للمقاوم، وهي أم الشهيد، وزوجة المعتقل، وبنت الأسير والشهيد، وأخت المبعد خارج وطنه، بل هي الأسيرة الفولاذية، التي تحدت، وتحملت ويلات الاحتلال، من تعذيب، وإهانة. فقد تعرضت المرأة الفلسطينية، كما الرجال الفلسطينيون، إلى الاعتقال، وزج بالآلاف منهم في زنازين الاحتلال، على مدى السنين، ليتعرضن لأبشع أنواع التنكيل، والتعذيب.

تشير أعداد الأسيرات الفلسطينيات اللاتي يقبعن في سجون الاحتلال الإسرائيلي إلى 65 أسيرة، ويعشن ظروفاً قاسية، منهن أمهات، أنجبن داخل المعتقلات، أو تركن أطفالهن بلا رعاية، وبعضهن طالبات، ومن بينهم 19 أسيرة قاصرة، دون الثامنة عشرة، فيما بينهن من يعانين من أمراض خطيرة وصدرت بحقهن أحكام بالسجن الفعلي، لسنوات طوال، وصلت إلى المؤبد، لمرة واحدة، أو لعدة مرات.

لقد حاول الاحتلال الإسرائيلي، على مدى عقود طويلة، طمس جزء مهم من تاريخ الشعب الفلسطيني، وإيهام العالم بأن أرض فلسطين خالية من كل شيء حتى من الشخصيات الاعتبارية في المجتمع، وأنها مجرد أرض خاوية.

الرموز النسائية الفلسطينية في مجالات شتى:
نماذج (فلسطينيات مناضلات عن طريق الإبداع)

عصام عبد الهادي



ولدت عصام عبد الهادي في مدينة نابلس عام 1929، درست في المدرسة العائشية الثانوية، وأكملت دراستها الثانوية بمدرسة الفرندز في مدينة رام الله، انتخبت عام 1949 أمينة سر جمعية الاتحاد النسائي العربي في نابلس، كما انتخبت رئيسة للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية عام 1965 في مؤتمره التأسيسي الأول، الذي عقد في القدس، وهي عضو في المجلس الوطني الأول الذي عقد بالقدس عام 1964، وصاحبة الدور البارز بمقاومة الاحتلال لتكون أول مبعدة فلسطينية عام 1969.

كانت عصام عبد الهادي المرأة الوحيدة في المجلس المركزي طيلة أربع سنوات بعد أن تم انتخابها عام 1974، ولتكمّل دورها النضالي بعملها في الهيئة العليا للجنة إنقاذ القدس التي رأسها سليمان النابلسي.

انتخبت عام 1981 نائبة لرئيسة الاتحاد النسائي الديمقراطي العالمي، فكانت الصوت الصادق والمعبر عن معاناة المرأة الفلسطينية بشكل خاص، من خلال مشاركتها في المؤتمرات والندوات الدولية والعربية، وانتخبت كذلك نائبة لرئيسة الاتحاد النسائي العربي.

ترأست عصام عبد الهادي وفد منظمة التحرير في أول مؤتمر نسائي عالمي بالمكسيك عام 1975 برعاية الأمم المتحدة، الذي دان الصهيونية كحركة عنصرية، مثلت آسيا في المؤتمر الشعبي لحقوق الإنسان الذي عقد في فيينا العام 1993، وفي العام ذاته عادت إلى أرض الوطن.

لم يقتصر دور عصام عبد الهادي على النضال من أجل حقوق المرأة فحسب، بل تعداه إلى النضال من أجل حقوق الشعب والوطن، لذلك كان طبيعياً أن تحصل على جائزة ابن رشد للفكر الحر عام 2000، اعترافاً بمسيرتها الكفاحية التي امتدت ثمانية عقود من الكفاح المتواصل، داخل فلسطين وخارجها. توفيت بتاريخ 8 آب 2013 عن عمر يناهز 85 عاماً، في العاصمة الأردنية عمان.

سميرة أبو غزالة



ولدت سميرة أبو غزالة عام 1928 في مدينة نابلس، وأنهت دراستها الابتدائية في الرملة، والثانوية في القدس 1947، ثم اختيرت ضمن أول بعثة دراسية للجامعة الأمريكية في بيروت لدراسة التربية وعلم النفس 1952، وحصلت على الليسانس في الأدب العربي من جامعة القاهرة 1956، والماجستير 1962. درّست في كلية دار المعلمات في رام الله 1957/ 1958، واشتغلت عشرين سنة في «المجلس الأعلى لرعاية الفنون والآداب» بالقاهرة؛ وصارت أستاذة في الجامعة الأمريكية بالقاهرة، لتدريس اللغة العربية للأجانب. تعد سميرة أبو غزالة من مؤسسات رابطة المرأة الفلسطينية بالقاهرة 1963، وأول سيدة بالمجلس الوطني الفلسطيني 1965، وعضواً بالمجلس المركزي لمنظمة التحرير الفلسطينية 1985. وقد تطوعت في الهلال الأحمر المصري في الرملة 1948، واختيرت أمينة سر الهلال الأحمر الأردني بالقدس 1950، وشاركت في ما لا يقل عن 50 مؤتمراً اجتماعياً وسياسياً وأديباً، فلسطينياً، وعربياً، وعالمياً. قدمت العديد من أحاديثها الأسبوعية من إذاعة رام الله، وكان لها عمود أسبوعي في جريدة «الدفاع» بالقدس، وقدمت عدداً من البرامج من «صوت العرب» بالقاهرة.

ومن أبرز دواوينها الشعرية: «نداء الأرض» 1989، وكتاب «مذكرات فتاة عربية»، و«دراسات في الشعر القومي».

توفيت سميرة أبو غزالة في القاهرة في 12 كانون الثاني 2017، وناها الرئيس محمود عباس، وأثنى على إسهاماتها في مختلف مراحل النضال الوطني، مؤكداً أنها أفنت حياتها في خدمة شعبنا وقضيته العادلة.

سميرة عزام



ولدت سميرة عزام رائدة القصة القصيرة في مدينة عكا في 13 أيلول عام 1927. درست المرحلة الابتدائية في عكا والمرحلة الثانوية في تكميلية الراهبات في حيفا. بعد تخرجها زاولت مهنة التعليم في مدرسة الروم من عام 1943 حتى 1945؛ وفي الوقت نفسه تابعت بشغف دراسة اللغة الإنكليزية وآدابها بالمراسلة، حتى أجادتها إجادة تامة كتابة ومحادثة، ما شجعها على نشر سلسلة من المقالات الوجدانية، في جريدة «فلسطين» بتوقيع «فتاة الساحل». وبعد النكبة عام 1948 انتقلت مع أسرتها إلى لبنان مع قوافل اللاجئين، وأقامت مدة في بلدة «فالوغا»، ثم استقرت في بيروت.

سافرت إلى العراق وعملت في حقل التعليم لعامين، في إحدى مدارس الإناث في مدينة الحلة، وبعدها عادت إلى بيروت. وفي عام 1952 عملت في محطة «الشرق الأدنى» للإذاعة، القسم العربي، كمذيعة ومحرة، واستمرت في هذا العمل حتى عام 1956. وفي عام 1957 تزوجت من مواطن عراقي، ارتحلت معه إلى بغداد؛ وهناك تعاقدت مع إذاعتي بغداد والكويت؛ حيث شغلت منصب مراقبة وإعداد البرامج الأدبية بين عامي 1957 - 1959.

وفي أعقاب أعمال عنف دامية اندلعت في العراق عام 1959، أبعدت مع زوجها إلى لبنان، وتعاقدت في بيروت مع مؤسسة «فرانكلين» للترجمة، وقامت بتعريب العديد من الكتب الأدبية والنقدية من اللغة الإنكليزية إلى العربية. وفي عام 1963، أعلنت جمعية «أصدقاء الكتاب» في بيروت جوائز لأفضل كتاب قصصي روائي؛ فاشتركت سميرة بالمسابقة، ونالت جائزة القصة القصيرة عن مجموعتها القصصية القصيرة «الساعة والإنسان».

وفي 8 آب 1967 غادرت بيروت إلى عمان، لمقابلة بعض اللاجئين الجدد، بعد عدوان حزيران. وعند مشارف مدينة جرش، أصيبت بنوبة قلبية حادة وهي في سيارتها، قضت عليها؛ فنقلت إلى بيروت ودفنت في مقبرة الشهداء.

خلفت سميرة عزام خمس مجموعات قصصية، وأكثر من اثني عشر كتاباً مترجماً من الإنكليزية إلى العربية؛ فضلاً عن دراسات أدبية ونقدية نشرتها في مجلة «الأسبوع العربي» البيروتية.

من مؤلفاتها: أشياء صغيرة، الظل الكبير، الساعة والإنسان، العيد من النافذة الغربية، قصة «الحاج محمد باع حجته».

آثارها المترجمة: جناح النساء - بيرل باك 1958، ريح الشرق وريح الغرب / مؤسسة فرانكلين 1958، كيف نساعد أبناءنا في المدرسة/ مكتبة المعارف 1961 (ماري ولورنس فرانك)، القصة القصيرة - راي وست/ دار صادر 1961، القصة الأمريكية

القصيرة - دانفورت روس / المكتبة الأهلية 1962، توماس وولف - مختارات من فنه
القصصي / دار مجلة شعر 1962، أمريكي في أوروبا - دزوارت ولويس سنكلير /
المؤسسة الأهلية 1960، حين فقدنا الرجاء - جون شتاينيك / دار الطليعة 1962،
حكايات الأبطال - أليس هزلتين / المؤسسة الأهلية 1963، عصر البراءة - أديث
وارتون / المؤسسة الوطنية 1963، فن التلفزيون كيف نكتب وكيف نخرج - وليم
كوفمان / الدار الشرقية 1964، رائد الثقافة العامة - كورنيلوس هيرسبرغ / دار
الكتاب العربي 1963، كانديدا مسرحية لجورج برناردشو - دار العلم للملايين
1955، أعوام الجراد - لولا كريس أردمان، ترجمة رباح الركابي، تحت شمس الظهيرة.

الخطيبة مي زيادة



هي الخطيبة الأولى في العالم العربي، حيث اشتهرت بقدرتها على الخطابة الرائعة في
الأندية والمحافل، فامتلكت قلوب مستمعيها بصوتها العذب، هي من مواليد الناصرة
عام 1886، كانت شغوفة بالقراءة والكتابة وأتقنت اللغتين الإنجليزية والفرنسية،
هاجرت مي إلى القاهرة عام 1911 مع والدها الذي أنشأ في مصر جريدة «المحروسة»،
فبدأت بكتابة المقالات الأدبية باللغة العربية، وعام 1914 عقدت صالونها الأدبي،
والذي أصبح أشهر صالون أدبي في القاهرة، نشرت 13 كتاباً وتوفيت عام 1941.

الإعلامية فاطمة البديري

أول امرأة عربية تبث صوتها عبر إذاعة «هنا القدس» عام 1946 إلى جانب زوجها عصام حماد، ولدت فاطمة عام 1923 في القدس، عملت في حقل التعليم عام 1946 ثم انتقلت إلى العمل الإعلامي، وكانت تقدم البرامج الثقافية بالإضافة إلى نشرات الأخبار، وتوفيت عام 2009.

المصورة كريمة عبود



هي أول مصورة فلسطينية، مارست مهنة التصوير عام 1913، من مواليد الناصرة عام 1894، تعلمت حرفة التصوير لدى أحد المصورين الأرمن في القدس، وكان والدها قد أهدى إليها آلة تصوير فأخذت تلتقط الصور للمدن والأماكن الطبيعية والمعالم التاريخية، ثم افتتحت استديو لتصوير النساء في بيت لحم، ما أتاح للعائلات المحافظة تصوير النساء بلا حرج، فكان لكريمة الدور الكبير في تلك المهنة الدخيلة على المجتمع العربي الشرقي، خاصة في ظل عدم تقبل الكثير من العائلات هذا الاختراع الغريب، وتوفيت في أواخر الستينيات، تاركة مئات الصور التي تجسد مرحلة مهمة في تاريخ فلسطين الحديث.

مها أبو دية



هي مديرة أول مركز يقدم المساعدة القانونية للفلسطينيين في السجون الإسرائيلية «كويكرز للخدمات القانونية»، وواحدة من أبرز الناشطات العربيات اللواتي أسهمن بقدر كبير في دفع حركة حقوق الإنسان، ولدت عام 1951 في القدس، وعرفت بنشاطها الكبير في المجال النسوي، وعملت على تأسيس مركز المرأة للإرشاد القانوني والاجتماعي عام 1991، وهو مركز يهتم بالقضايا الاجتماعية للمرأة الفلسطينية والملاذ الآمن للنساء المعنفات، وقد نالت جائزة «امرأة العام 2002» وتوفيت عام 2015.

يسرى البربري



هي أول فتاة جامعية من قطاع غزة، ولدت عام 1923 في مدينة غزة، شاركت شباب غزة في المظاهرات ضد الانتداب البريطاني، التي كانت تنادي بإلغاء وعد بلفور وبوقف الهجرة اليهودية ومصادرة الأراضي الفلسطينية وبوقف الاستيطان، بدأت حياتها في حقل التعليم وأصبحت قائدة اجتماعية وسياسية وتربوية في القطاع، ما أهلها لتكون واحدة من 8 نساء فلسطينيات ضمن ألف امرأة في العالم رشحن لنيل جائزة نوبل للسلام عام 2005، وتم تقليدها وسام «نجمة القدس» عام 2009 في افتتاح المؤتمر الخامس للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، وتوفيت في 13 أيار عام 2009.

هند الحسيني



هي أول امرأة فلسطينية تنشئ مؤسسة تعنى بالأيتام بعد حرب عام 1948، من مواليد القدس عام 1916، درست آداب اللغتين الإنجليزية والعربية عام 1938، وعام 1945 تركت مهنة التعليم وبدأت مرحلة العمل الاجتماعي التطوعي، حيث أنشأت جمعية التضامن الاجتماعي النسائي في القدس، وقامت هند، بمساعدة من عدنان التميمي، بجمع 55 طفلاً وطفلة من أيتام دير ياسين، ورغم أنه لم يكن معها سوى 138 جنيهاً فلسطينياً آلت على نفسها أن تعيش بهم أو تموت بهم، فكانت من هنا بداية تأسيس دار الطفل العربي عام 1948، ولتجربتها ودورها في رعاية الأيتام وتأسيس المدرسة، حصلت هند على وسام أديلاي دستوري التقديري الإيطالي للسيدات الرائدات في العالم عام 1980.

المناضلة فاطمة برناوي



هي من أوائل الفلسطينيات اللواتي خضن العمل الفدائي المسلح منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة عام 1965، وهي أيضاً أول أسيرة تسجل رسمياً في سجلات الحركة النسوية في تاريخ الثورة الفلسطينية المعاصرة، والمؤسس للشرطة النسائية الفلسطينية عام 1994، من مواليد القدس عام 1939، اعتقلت عام 1967 بعد وضعها قنبلة في سينما صهيون في القدس، وحكم عليها آنذاك بالسجن المؤبد لكنها لم تمض في الأسر سوى عشر سنوات، كإجراء وصفته إدارة السجون ببادرة حسن نية تجاه الشقيقة مصر، لكن تم إبعادها فواصلت نضالها بعد تحررها.

الشاعرة فدوى طوقان



هي أول امرأة ناضلت بكلماتها وأشعارها في سبيل حرية فلسطين، وهي من مواليد نابلس عام 1917، كانت عائلتها تعتبر أن مشاركة الأنثى في الحياة العامة أمراً غير مقبول، فقامت بتثقيف نفسها بنفسها وبمساعدة شقيقها الشاعر إبراهيم طوقان الذي نَمى موهبتها ووجهها نحو كتابة الشعر، وشجعها على نشره في عدة صحف عربية، وبعد نكسة عام 1967 خرجت طوقان من قوقعتها لتشارك في الحياة العامة في نابلس، كرست حياتها للشعر والأدب وأصدرت العديد من الدواوين والمؤلفات، وشغلت عدة مناصب جامعية وتوفيت عام 2003.

المناضلة ليلى خالد



هي أول امرأة تقوم بخطف طائرة إسرائيلية عام 1969، من مواليد حيفا عام 1944، قامت بخطف طائرة شركة العال وحولت مسارها إلى سوريا بهدف إطلاق سراح المعتقلين في فلسطين ولفت أنظار العالم إلى القضية الفلسطينية، وبعد فترة قامت بخطف طائرة TWA الأمريكية، التي هبطت في لندن، وألقي القبض عليها لتقع أسيرة لدى «سكوتلانديارد»، وقامت الحكومة البريطانية بإطلاق سراحها في عملية تبادل أسرى.

الشاعرة رحاب كنعان



تلقب بـ «خنساء فلسطين»، حيث فقدت أكثر من 54 شخصاً من عائلتها في مجزرتي تل الزعتر وصبرا وشاتيلا، ولدت في بيروت عام 1959 بعد أن هاجرت عائلتها من صفا عام 1948، تناضل بشعرها ضد قمع الاحتلال وممارساته، وقد فقدت ابنتها في مجزرة صبرا وشاتيلا وظنت أنها استشهدت، لكن بعد 22 عاماً من الحرمان، التقت الأم بابنتها على الهواء مباشرة عبر إحدى الفضائيات، عادت كنعان إلى فلسطين مع رجال منظمة التحرير الفلسطينية وأقامت في غزة.

الفنانة أمية جحا



هي أول رسامة كاريكاتير في فلسطين والعالم العربي، ولدت في مدينة غزة عام 1972، صنفت من قبل الجانب الإسرائيلي بأنها «إرهابية وعدوة للسامية»، وتم منعها أمنياً من دخول الضفة الغربية، شاركت في العديد من المعارض المحلية والعربية والدولية، فازت بجائزة الصحافة العربية لأفضل رسم كاريكاتير نشر عام 2000، وأيضاً فازت بالمرتبة الأولى على محافظات الوطن بالكاريكاتير في مسابقة الإبداع السنوي التي أقامتها وزارة الثقافة الفلسطينية عام 1999.

الدكتورة حنان عشاوي



تعد من أكثر النساء الفلسطينيات شهرةً، ومدافعة قوية عن حقوق شعبها، وهي ناشطة في المجتمع المدني، أسست المبادرة الفلسطينية لتعميق الحوار والديمقراطية «مفتاح». كما أن لها اسماً بارزاً في الحقل الأكاديمي. كانت الناطق الرسمي باسم الوفد الفلسطيني لمبادرات السلام في مدريد وواشنطن. وتقلدت مناصب وزارية في السلطة الفلسطينية، وهي عضو المجلس التشريعي الفلسطيني وعضو اللجنة التنفيذية لمنظمة التحرير الفلسطينية.

القاضية خلود فقيه



أول قاضية شرعية في فلسطين تحمل درجتي الحقوق الأولى والثانية من جامعة القدس، وبين العامين 2003 و2008م، عملت في مؤسسة تعنى بالدفاع عن حقوق النساء، وهو ما مكنها بعد توليها موقعها القضائي من إثبات جدارتها ونصرة النساء، في العام 2009م، تم تصنيفها كواحدة من أكثر 500 شخصية تأثيراً على مستوى العالم. وصنفتها مجلة أريبيان بزنس في 2012 و2013م، على التوالي ضمن قائمة الـ 100 امرأة عربية الأقوى تأثيراً.

الشهيدات الفلسطينيات: نماذج وحوادث

هديل المشلمون

استشهدت الشابة هديل هسلمون (18 عاماً) برصاص الاحتلال على مدخل شارع الشهداء وسط مدينة الخليل جنوب الضفة الغربية، حيث كانت وحدة تتبع جيش الاحتلال على الحاجز، حاولت إجبار الفتاة على الخضوع لعمليات تفتيش مهينة وإجبارها على خلع نقابها لكنها رفضت، قبل أن يتدخل رجل من الموجودين بالمكان لدى الجنود وينصحها بالخروج من الحاجز، تفادياً لإذلال الجنود. وحينما همت الفتاة بالرجوع للخلف والعودة للخروج من الحاجز حاصرها الجنود وأطلقوا صوبها أكثر من 15 رصاصة أصابت جسدها من مسافة قصيرة، وسقطت أرضاً قبل أن يتركها الجنود تنزف مدّة من الوقت حتى استشهدت ولقبت بـ «شهيدة النقاب».

دانيا ارشيد



دانيا إرشيد (17 عاماً) استشهدت برصاص الاحتلال قرب الحرم الإبراهيمي في مدينة الخليل، عندما قررت أن تتوجه إلى المسجد الإبراهيمي للصلاة والدعاء بأن يوفقها الله في اختبارات الثانوية العامة، ولكن الشهادة كانت أسرع.. ولقبت بـ«عروس الحرم» بعد أن طلب والد الشهيد رائد جرادات يد الشهيدة دانيا من والدها للزواج بعد استشهادهما، في خطوة هي الأولى في فلسطين للتعبير عن التحدي للاحتلال، ولحق بها شقيقها عدي جهاد حسين إرشيد (22 عاماً) شهيداً بعد شهرين من استشهادها، حيث أصيب برصاصة في الصدر في المواجهات بمنطقة راس الجورة.

هديل عواد



هديل (14 عاماً)، ابنة مخيم قلنديا الواقع إلى الشمال من مدينة القدس المحتلة، حاولت بما تستطيع الانتقام لشقيقها الذي قتله جنود الاحتلال قبل عامين، خلال مواجهات كانت دائرة بالقرب من المخيم، فخرجت من منزلها صباحاً وتوجهت إلى مدينة القدس، بدلاً من مدرستها، برفقة ابنة خالها تحملان ما تيسر لهما من «مقصات» وحاولتا طعن أحد الصهاينة به قبل أن تستشهد وتصاب ابنة خالها نورهان إصابة خطيرة.

ثروت الشعراوي



المسنة ثروت إبراهيم سلمان الشعراوي (72 سنة) استشهدت بعد إصابتها بعدد كبير من رصاص الاحتلال الحي في منطقة رأس الجورة شمال مدينة الخليل، عندما حاولت المواطنة الهرب من شدة قنابل الغاز، فبادر جنود الاحتلال بإطلاق الرصاص عليها بكثافة، ما أدى إلى إصابة مركبتها بما لا يقل عن 15 طلقة.

بيان العسيلي



بيان عسيلي (16 عاماً) من مدينة الخليل، رفضت أن تخضع لتفتيش مذل على يد جندي إسرائيلي أرعن، فما كان من الجنود إلا قتلها برصاصات غدر أودت بها إلى الشهادة وأعدمت بدم بارد.

رشا عويصي



رشا محمد أحمد عويصي (23 عاماً) استشهدت برصاص جنود الاحتلال على حاجز الياهو قرب قلقيلية، وفي تبرير لعملية الإعدام زعم الاحتلال أن الفتاة اقتربت من الحاجز، وأن جنوده طلبوا منها التوقف عدة مرات لكنها رفضت التوقف فتم إطلاق النار عليها، ما أدى إلى إصابتها بجروح حرجة أدت إلى وفاتها قبل وصول الإسعاف.

مرام حسونة



استشهدت الأسيرة المحررة مرام رامز حسونة (19 عاماً) من منطقة ريفديا في مدينة نابلس على حاجز «عنا» إلى الشرق من مدينة طولكرم شمال الضفة الغربية المحتلة، بعد أن حاولت طعن جندي على الحاجز قبل إطلاق النار عليها واستشهادها في المكان. وكانت قد اعتقلت في 30 من نوفمبر عام 2013، بتهمة مقاومة الاحتلال، وحكم عليها بالسجن خمسة شهور ونصف، وأفرج عنها في 21 من مايو عام 2014، وهي حافظة لكتاب الله.

أشرفت طه



الشهيدة أشرفت طه القطناني (18 عاماً) من مدينة نابلس، استشهدت دهساً حيث قام الرئيس السابق لمستوطنات شمال الضفة «جرشون مسيكا»، بدهس الفتاة الفلسطينية، ومن ثم أطلق جنود الاحتلال النار عليها وقتلها بدم بارد، ووضعوا السكين بجانبها لتبرير جريمتهم.

هدى درويش

الشهيدة هدى درويش (84 عاماً) من بلدة العيساوية، توفيت نتيجة منعها من العبور من حاجز عسكري إسرائيلي، للوصول إلى المستشفى، بعد اختناقها بالغاز المدّمع، الذي ألقته قوات الاحتلال على منازل المدنيين في البلدة خلال مواجهات مع الشبان.

نور ورهف حسان

ارتقت الشهيدة نور حسان (24 عاماً) حاملاً بشهرها الخامس، وابنتها الطفلة رهف ذات الـ 3 أعوام خلال غارة صهيونية غاشمة على قطاع غزة استهدفت أرضاً مجاورة لمنزلها، ما أدى إلى سقوطه عليهما على الفور، وأضيف اسمها إلى قائمة شهيدات الانتفاضة.

سماح أحمد



الفتاة سماح عبد المؤمن أحمد (18 عاماً) من بلدة عموريا جنوب نابلس شمال الضفة الغربية المحتلة، استشهدت متأثرة بإصابتها التي كانت قد أصيبت بها بتاريخ (23-11-2015) إثر إطلاق جنود الاحتلال النار عليها بشكل كثيف، على حاجز حوارة، تزامناً مع تنفيذ الشاب علاء خليل حشاش عملية طعن.

كلزار العويوي



كلزار (17 عاماً) ارتقت برصاص الاحتلال الصهيوني قرب المسجد الإبراهيمي في الخليل، بزعم محاولتها طعن جندي قرب الحرم الإبراهيمي، ومنعت سيارات الإسعاف والطواقم الطبية من الاقتراب من الفتاة، وتركت تنزف حتى الموت في مشهد إعدام بدم بارد.

الأسيرات الفلسطينيات

أول أسيرة فلسطينية

تعد فاطمة محمد برناوي وهي من مواليد القدس عام 1939، أول أسيرة فلسطينية في سجون الاحتلال. وبرناوي هي من أوائل الفلسطينيات اللواتي خضن العمل الفدائي المسلح منذ انطلاقة الثورة الفلسطينية المعاصرة.

واعتقلت في تشرين الأول / أكتوبر عام 1967 بعد وضعها قنبلة في سينما صهيون في مدينة القدس، وحكم عليها آنذاك بالسجن المؤبد «مدى الحياة»، لكنها لم تمض في الأسر سوى عشر سنوات ونصف، حيث أطلق سراحها في الحادي عشر من تشرين الثاني / نوفمبر عام 1977، كإجراء وصفته إدارة السجون آنذاك بأنه بادرة «حسن نية» تجاه دولة مصر «قبيل زيارة الرئيس المصري الراحل أنور السادات للقدس» في التاسع عشر من الشهر ذاته.

أصغر أسيرات فلسطينيات:

ديا الواوي



اعتقلت بتهمة حيازة سكين قرب مستوطنة كرمي تسور في الخليل، قبل أن يطلق الاحتلال سراحها ويقول نادي الأسير الفلسطيني إن إسرائيل تحتجز ما يزيد على أربعمئة طفل فلسطيني في سجونها، وإنها صعّدت خلال الهبة الحالية سياسة الاعتقال، حيث اعتقلت في مدة وجيزة، 1400 طفل وقاصر، غالبيتهم من محافظتي القدس والخليل.

وقال بشار الجمل من الحركة العالمية للدفاع عن الأطفال في فلسطين - خلال مؤتمر صحفي - إن الأطفال في الضفة الغربية يخضعون لدى اعتقالهم لنظامين: الأول عسكري وهو يطبق على الأطفال الفلسطينيين، وآخر مدني ويطبق فقط على المستوطنين.

ويوضح الجمل أن الأطفال الفلسطينيين عادة ما يتعرضون للتهديد والتخويف من أجل نزع الاعترافات منهم، مضيفاً أن نحو 40 ٪ منهم يتعرضون للاعتقال بعد منتصف الليل، بينما يتعرض ثلاثة من بين كل أربعة أطفال فلسطينيين يتم اعتقالهم للتعنف الجسدي خلال النقل أو التحقيق.

كما وثق نادي الأسير حالات تعذيب وتنكيل بحق الأطفال، من بينها إبقاؤهم بلا طعام أو شراب، والضرب المبرح وتوجيه الشتائم والألفاظ البذيئة لهم.

ملاك محمد يوسف



أفرجت سلطات الاحتلال الإسرائيلي، عن الطفلة الأسيرة الفلسطينية ملاك محمد يوسف الخطيب، البالغة من العمر 14 عاماً، وهي أصغر أسيرة قضت 8 شهور في سجون الاحتلال، وآخرها سجن «هشارون».

وكان في استقبال الأسيرة ملاك، عند بوابة حاجز جبارة جنوب طولكرم، ممثلون عن هيئة شؤون الأسرى والمحررين، وجمع غفير من المواطنين إلى جانب ذويها، وأعربت «ملاك الخطيب»، عن سعادتها بالإفراج، وفي الوقت نفسه عن حزنها لتركها زميلاتها الأسيرات، ومنهن طفلات ما زلن يتجرعن مرارة السجن وظلم السجان.

ودعت ملاك الخطيب، إلى ضرورة مساندة الأسيرات في معركة الصمود، في ظل الظروف الصعبة التي يعشن بها داخل سجون الاحتلال، وكان جنود الاحتلال اعتقلوا الطفلة ملاك على حاجز قلنديا شمال القدس قبل 8 شهور، واعترضت قوات الاحتلال على حاجز جبارة، الصحفيين والمصورين خلال تغطيتهم لحظة الإفراج عن «ملاك»، واعتدت عليهم وأجبرتهم على مغادرة المكان.

على مدار سنوات الصراع الطويلة مع إسرائيل، تعرضت أكثر من 15.000 فلسطينية (بين مسنة وقاصر) للاعتقال في سجون الاحتلال الإسرائيلي. وقد شهدت فترة الانتفاضة الفلسطينية الأولى (انتفاضة الحجارة) التي انطلقت عام 1987م، أكبر عمليات اعتقال بحق النساء الفلسطينيات؛ إذ وصل عدد حالات الاعتقال في صفوف النساء إلى نحو 3000 فلسطينية؛ أما خلال الانتفاضة الفلسطينية الثانية (انتفاضة الأقصى) التي اندلعت عام 2000م، فقد وصل عدد حالات الاعتقال بحق النساء الفلسطينيات إلى نحو 900 فلسطينية.

ومنذ عام 2009 وحتى مطلع عام 2012، تراجعت حدة الاعتقالات في صفوف الفلسطينيات، لتعود بشكل متصاعد مع انطلاق الهبة الجماهيرية الفلسطينية نهاية عام 2015، وصولاً إلى المقاومة الشعبية عند إغلاق سلطات الاحتلال الإسرائيلي المسجد الأقصى المبارك في تموز 2017؛ ليصل عدد الأسيرات اللواتي تعرضن للاعتقال منذ بداية الهبة الجماهيرية، وحتى الأول من تشرين الأول 2017 إلى نحو 370 حالة اعتقال؛ وبلغت ذروة التصعيد في عمليات اعتقال الفلسطينيات على يد سلطات الاحتلال الإسرائيلي منذ اندلاع «هبة القدس» العاصمة الأبدية لفلسطين - بعد إعلان الرئيس الأمريكي دونالد ترامب المشؤوم اعتبار القدس عاصمة لإسرائيل، في السادس من كانون الأول 2017؛ واستمرت خلال عام 2018 والذي شهد ارتفاعاً في وتيرة اعتقال الفلسطينيات، وخاصة المرابطات في المسجد الأقصى؛ وشهد أيضاً استهداف الأسيرات داخل السجون؛ وما زالت 48 منهن رهن الاعتقال في سجون الاحتلال حتى 6 آذار 2019.

أسماء الأسيرات

الحكم	مكان الاعتقال	تاريخ الاعتقال	مكان السكن	الاسم
5 سنوات	سجن الدامون	2014/11/2	جنين/ الجلمة	ياسمين تيسير عبد الرحمن شعبان
7 سنوات	سجن الدامون	2014 /12 /1	بيت لحم / بيت فجار	أمل جهاد علي طقاطقة
15 سنة	سجن الدامون	2015 /6 /29	بيت لحم / الشوارة	ميسون موسى الجبالي
9 سنوات و4000 شيكل غرامة	سجن الدامون	2015 /7 /15	رام الله/ بيتللو	روان نافز رضوان أبو زيادة
16 سنة و80 ألف شيكل غرامة	سجن الدامون	2015 /10 /7	القدس/ صور باهر	شروق صلاح إبراهيم دويات
11 سنة	سجن الدامون	2015 /10 /10	القدس/ جبل المكبر	إسراء رياض جميل جعابيص
8 سنوات ونصف و10 آلاف شيكل غرامة	سجن الدامون	2015 /10 /12	القدس/ بيت حنينا	مرح جودت موسى باكير
6 سنوات	سجن الدامون	2015 /10 /18	٤٨ / حيفا/ تسكن غزة	نسرين حسن عبد الله حسن أبو كميل
6 سنوات، و4000 شيكل غرامة	سجن الدامون	2015 /11 /8	بيت لحم / حوسان	حلوة سليم محمد عليان حمامة
13 سنة ونصف و30 ألف شيكل غرامة	سجن الدامون	2015 /11 /23	القدس/ مخيم قلنديا	نورهان إبراهيم خضر عواد
6 سنوات	سجن الدامون	2015 /12 /7	القدس/ سلوان	منار مجدي عبد المجيد شويكي
4 سنوات	سجن الدامون	2015 /12 /15	القدس/ كفر عقب	عطايا خليل إبراهيم أبو عيشة
10 سنوات	سجن الدامون	2016 /2 /9	القدس/ بيت صفافا	ملك يوسف حمد سلمان
5 سنوات	سجن الدامون	2016 /3 /9	قلقيلية/ اماتين	أنسام عبد الناصر شواهنة
16 سنة و100 ألف شيكل غرامة	سجن الدامون	2016 /4 /3	٤٨ / كفر قاسم	شاتيلا سليمان أبو عيادة
موقوفة	سجن الدامون	2016 /8 /9	الخليل	غدير يوسف محمد بدر الأطرش
5 سنوات	سجن الدامون	2016 /9 /5	الخليل	آيات يوسف صالح محفوظ
50 شهراً و8 آلاف شيكل غرامة	سجن الدامون	2016 /9 /22	سخنين	صابرين محمد حيدر زبيدات
10 سنوات و5 آلاف شيكل غرامة	سجن الدامون	2016 /12 /13	القدس/ كفر عقب	أماني خالد نعمان الحشيم
15 سنة	سجن الدامون	2016 /12 /25	القدس	عائشة يوسف عبد الله الأفغاني
4 سنوات	سجن الدامون	2016 /12 /30	القدس/ العيسوية	جيهان محمد عبد الرسول حشيمة
30 شهراً و2000 شيكل غرامة	سجن الدامون	2017 /2 /11	الخليل	إسراء سميح بدوي جابر

بيان حسين ربيع عزام فرعون	القدس/ العيزرية	2017 /3 /11	سجن الدامون	40 شهراً و2000 شيكل غرامة
بتول خالد إبراهيم رححي	رام الله/ سردا	2017 /3 /13	سجن الدامون	29 شهر
ابتسام عيد عبد الرحمن موسى	خانيونس	2017 /4 /19	سجن الدامون	عامان
آسيا سليمان محمد كعابنة	نابلس/ دوما	2017 /4 /24	سجن الدامون	42 شهراً
روان عبد محمد عنبر	رام الله/ جفنا	2017 /7 /23	سجن الدامون	3 سنوات
فدوى نزيه كامل حمادة	القدس/ صور باهر	2017 /8 /12	سجن الدامون	10 سنوات وغرامة 30 ألف شيكل
أمل عبد الله محمود سعد	بيت لحم/ الدوحة	2017 /10 /1	سجن الدامون	موقوفة
أمينة عودة حسين محمود	القدس/ جبل المكبر	2017 /12 /4	سجن الدامون	33 شهراً
صباح عبد المعطي أبو ميالة	الخليل	2018 /1 /8	سجن الدامون	موقوفة
نهي عبد الله شواهنة	قلقيلية/ كفر ثلث	2018 /2 /6	سجن الدامون	موقوفة
ورود عبد الحكيم عاصي	نابلس	2018 /2 /11	سجن الدامون	موقوفة
حنين عبد القادر صالح اعمر	طولكرم/ شويكة	2018 /2 /13	سجن الدامون	14 شهراً وغرامة مالية ألفا شيكل
آية سالم عثمان شوامرة	القدس/ مخيم شعفاط	2018 /5 /5	سجن الدامون	موقوفة/ أعيد اعتقالها يوم الإفراج عنها وكانت معتقلة منذ 2016 /9 /15
خولة صبيح	القدس	2018 /5 /27	سجن الدامون	موقوفة
فداء محمد يوسف دعمس	الخليل/ بيت أمر	2018 /5 /29	سجن الدامون	اداري
سوزان عبد الكريم العويوي	الخليل	2018 /6 /5	سجن الدامون	موقوفة
صفاء أكرم شحدة أبو اسنيينة	الخليل/ مخيم الفوار	2018 /6 /17	سجن الدامون	موقوفة
دينا سعيد الكرمي	الخليل	2018 /7 /2	سجن الدامون	موقوفة
لمى عبد المطلب ديب خاطر	الخليل/ اللوزة	2018 /7 /24	سجن الدامون	موقوفة
سوزان إسماعيل أبو غنام	القدس	2018 /8 /5	سجن الدامون	11 شهراً
صابرين أبو سنيينة	القدس	2018 /8 /8	سجن الدامون	موقوفة
سونيا سيف الدين عز الدين الحموري	الخليل	2018 /8 /14	سجن الدامون	موقوفة
سائدة محمد عيسى بدر	الخليل	2018 /8 /14	سجن الدامون	موقوفة
إسراء خضر لافي	الخليل/ صوريف	2018 /9 /26	سجن الدامون	موقوفة
صابرين مجاهد سند	بيت لحم/ ارتاس	2018/10/30	سجن الدامون	موقوفة
أمل الطحان	رام الله	2019/3/5	-	موقوفة

وتتعرض الأسيرات الفلسطينيات، منذ لحظة اعتقالهن على أيدي قوات الاحتلال الإسرائيلي، للضرب والإهانة والسب والشتيم؛ وتتصاعد عمليات التضييق عليهن حال وصولهن مراكز التحقيق؛ حيث تمارس بحقهن أساليب التحقيق كافة، سواء النفسية منها أو الجسدية، كالضرب والحرمان من النوم والشبح لساعات طويلة، والترهيب والترجيع، من دون مراعاة لأنوثتهن واحتياجاتهن الخاصة.

ولا تنتهي معاناة الأسيرات عند هذا الحد؛ بل تستمر عمليات الضغط والترهيب بحقهن حتى بعد انتهاء فترة التحقيق، وانتقلن من أقبية التحقيق إلى غرف التوقيف؛ حيث تسعى سلطات السجن جاهدة إلى ابتكار السبل لإذلالهن وقمعهن والمساس بكرامتهن، من خلال اقتحام غرفهن ليلاً أثناء نومهن، والحرمان من الاحتياجات الإنسانية الأساسية، كتقديم وجبات طعام سيئة من حيث الكم والنوع؛ وحرمانهن من الحق في العلاج بعدم توفير الأدوية اللازمة؛ بالإضافة إلى وجود نقص في الفرشات والأغطية، وعدم التمتع بالإضاءة الجيدة والكافية، وحجب أشعة الشمس بسبب النوافذ الضيقة المحصنة بالقضبان وغيرها من أدوات الحراسة.

ولتضييق الخناق أكثر، وفي انتهاك صارخ لخصوصية الأسيرات، عمدت إدارة سجن هشارون إلى تشغيل كاميرات المراقبة في ساحة الفورة في 5 أيلول 2018؛ ما دفع الأسيرات الفلسطينيات إلى عدم الخروج إلى «الفورة»؛ احتجاجاً على تشغيل الكاميرات؛ فسارعت إدارة السجن إلى حرمان عددٍ منهن من زيارة بعض ذويهن، وقطعت المياه الساخنة عن القسم؛ كما أوقفت بثّ بعض القنوات العربية؛ فيما اشتكت الأسيرات من المعاملة السيئة لطبيبة العيادة.

الأسيرات المحررات

أحلام عارف التميمي



نشرت مؤسسة التضامن الدولي لحقوق الإنسان قائمة جديدة تحتوي أسماء جميع الأسيرات في سجون الاحتلال، وأظهرت القائمة وجود (22) أسيرة يقبعن في سجن هشارون و (14) أسيرة في الدامون. وأشار أحمد البيتاوي الباحث في مؤسسة التضامن الدولي، إلى وجود (5 أسيرات) صدرت بحقهن أحكام بالسجن المؤبد فأكثر، وهن: الأسيرة أحلام عارف التميمي من رام الله اعتقلت بتاريخ 2001 / 9 / 1 وكانت تقضي حكماً بالسجن المؤبد 16 مرة، والأسيرة سناء محمد شحادة من القدس، اعتقلت بتاريخ 2002 / 5 / 25، وتقضي حكماً بالسجن المؤبد 3 مرات بالإضافة إلى 31 عاماً، والأسيرة قاهرة سعيد السعدي من جنين، اعتقلت بتاريخ 2003 / 5 / 8 وتقضي حكماً بالسجن المؤبد 3 مرات، والأسيرة دعاء زياد جيو سي من طولكرم، اعتقلت بتاريخ 2002 / 6 / 7 وتقضي حكماً بالسجن المؤبد 3 مرات، والأسيرة آمنة جواد منى من رام الله التي اعتقلت في 2001 / 1 / 29 وتقضي حكماً بالسجن المؤبد وتعتبر أقدم أسيرة فلسطينية.

سنوات وأسيرات

وأوضح البيتاوي وجود (3 أسيرات) يقضين أحكاماً بالسجن تزيد على 20 سنة، وهن: لطيفة أبو دراع من نابلس، اعتقلت بتاريخ 8/12/2003 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 35 عاماً، والأسيرة ريم رياض دراغمة من طوباس، اعتقلت بتاريخ 28/7/2001 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 25 عاماً، والأسيرة إيرينا نيقولاوي سراحنة من بيت لحم، اعتقلت بتاريخ 21/5/2002، وتقضي حكماً بالسجن 20 عاماً.

وذكر الباحث في التضامن الدولي أسماء (7 أسيرات) يقضين أحكاماً تزيد على 10 سنوات، وهن: لينا أحمد جربوني من الداخل الفلسطيني، اعتقلت بتاريخ 18/4/2002 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 18 عاماً، والأسيرة عبير عيسى عمرو من الخليل، اعتقلت بتاريخ 20/2/2001 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 16 عاماً، والأسيرة ابتسام عيساوي من القدس، اعتقلت بتاريخ 4/11/2001 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 15 عاماً، والأسيرة فتنه أبو العيش من نابلس، اعتقلت بتاريخ 21/7/2006 وتقضي حكماً بالسجن 15 عاماً، والأسيرة إيمان محمد غزاوي من طولكرم، اعتقلت بتاريخ 3/8/2001 وتقضي حكماً بالسجن 13 عاماً، والأسيرة أمل فايز جمعة من نابلس، اعتقلت بتاريخ 10/5/2004 وتقضي حكماً بالسجن 11 عاماً، والأسيرة وفاء سمير البس من غزة، اعتقلت بتاريخ 20/6/2005، وتقضي حكماً بالسجن 11 سنة، ولا تزال في العزل الانفرادي.

وأكمل البيتاوي سرد بقية أسماء الأسيرات اللواتي صدرت بحققهن أحكام تقل عن (8 سنوات)، حيث بلغ عددهن (8 أسيرات) هن:

- مريم طرابيش من أريحا، اعتقلت بتاريخ 13/3/2005 وتقضي حكماً بالسجن لـ 8 سنوات.
- ندى عطا درباس من القدس، اعتقلت بتاريخ 8/5/2007 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 6 سنوات.
- رندة محمد شحاتيت من الخليل، اعتقلت خلال 2008 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 4 سنوات.
- سنابل نابغ بريك من نابلس، اعتقلت بتاريخ 22/9/2008 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 4 سنوات.
- فاتن بسام السعدي من جنين، اعتقلت بتاريخ 8/5/2008 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 4 سنوات.
- عائشة محمد العبيات من بيت لحم، اعتقلت بتاريخ 13/8/2009 وتقضي حكماً بالسجن لمدة 3 سنوات.

-
- نسرین عاطف أبو زينة من طولكرم، اعتقلت بتاريخ 17/8/2009 وتقتضي حكماً بالسجن لمدة 3 سنوات.
- سعاد نزال من قلقيلية، اعتقلت بتاريخ 25/8/2009 وتقتضي حكماً بالسجن لمدة 28 شهراً.

أسيرات في قبضة الإداري

في حين لا تزال (5 أسيرات) رهن الاعتقال الإداري، وهن: الأسيرتان تغريد ولينان أبو غلطة من نابلس، واللذان اعتقلتا بتاريخ 15/7/2010، والأسيرة كفاح عوني قطش من رام الله، والأسيرة هناء يحيى شلبي من جنين والتي اعتقلت بتاريخ 14/9/2009، والأسيرة منتهى خالد طويل من رام الله والتي اعتقلت بتاريخ 8/2/2010.

كما لا تزال (8 أسيرات) موقوفات، وهن: نيللي زاهي صفدي من نابلس، اعتقلت بتاريخ 11/11/2009، والأسيرة المحامية شيرين طارق عيساوي من القدس، اعتقلت بتاريخ 24/4/2010، والأسيرة عائشة فايز غنيمات من الخليل، اعتقلت بتاريخ 1/2/2010، والأسيرة علياء المحتسب من الخليل، اعتقلت بتاريخ 13/5/2010، والأسيرة عبير عودة من طولكرم، اعتقلت بتاريخ 10/7/2009، والأسيرة صمود ياسر كراجه من رام الله، اعتقلت بتاريخ 3/8/2009، والأسيرة خديجة كايد طه أبو عياش من الداخل الفلسطيني، اعتقلت بتاريخ 8/1/2009، والأسيرة صابرين إسماعيل مشعل.

نابلس في الصدارة

وتشير الأرقام السابقة إلى وجود (7 أسيرات) من مدينة نابلس، التي تعتبر المدينة الأولى من حيث عدد الأسيرات، تليها مدينة رام الله (6 أسيرات)، في حين توجد (4 أسيرات) من الخليل، و(4 أسيرات) من طولكرم، و(4 أسيرات) من القدس، و(3 أسيرات) من جنين و(أسيرتان) من بيت لحم و(أسيرتان) من مناطق 48، وأسيرة واحدة من كل من طوباس وأريحا وقلقيلية وقطاع غزة.

وطالب أحمد البيتاوي بضرورة الإفراج الفوري عن هؤلاء الأسيرات الـ (36)، اللواتي يعانين الأمرين في سجون الاحتلال، ويتعرضن لسياسة ممنهجة من قبل إدارة مصلحة السجون الصهيونية، تتمثل في التضييق والحرمان والتفتيش العاري المذل والغرامات المالية العالية، بالإضافة إلى الإهمال الطبي المتعمد، والحرمان من زيارة الأهل ولقاء المحامي؛ هذا عدا العزل الانفرادي داخل الزنازين العقابية.

أسيرات (نماذج مشهورة)

إسراء الجعابيص



أسيرة فلسطينية اعتقلت بعد حريق شب في سيارتها وأصيبت على إثره بحروق من الدرجة الأولى والثانية والثالثة في 50٪ من جسدها، وفقدت 8 من أصابع يديها وأصابتها تشوهات في منطقة الوجه والظهر. في يوم 11 أكتوبر 2015 كانت إسراء في طريقها من مدينة أريحا إلى مدينة القدس؛ حيث كانت تعمل في مدينة القدس يومياً وكانت تنقل بعض أغراض بيتها إلى سكنها الجديد بالقرب من مكان عملها، وفي ذلك اليوم كانت تحمل معها أنبوبة غاز وجهاز تلفاز، وحسب ما ذكرت إسراء للمحققين كانت تشغل المكيف ومسجل السيارة.

عندما وصلت إسراء إلى منطقة الزعيم قرب مستوطنة معاليه أدميم انفجر بالون السيارة الموجود بجانب المقود، وهو موجود أصلاً للتقليل من مضاعفات حوادث

السير، واشتعلت النيران داخل السيارة فخرجت إسرائ من السيارة وطلبت الإسعاف من رجال الشرطة الإسرائيليين المتواجدين على مقربة من مكان الحادث، إلا أن أفراد الشرطة لم يقدموا لها الإسعاف واستنفروا واستحضروا المزيد من رجال الشرطة والأمن، وأعلنت الشرطة في البداية أنه حادث سير عادي، ثم ما لبث الإعلام العبري أن عدّ ما حصل أنه عملية لاستهداف الجنود الإسرائيليين، واكتشف المحققون وجود التلفاز مع أنبوبة الغاز، وانفجار بالون السيارة وليس أنبوبة الغاز، وعلموا أن تشغيل المكيف منع انفجار زجاج السيارة، لكن المخابرات الإسرائيلية ادعت أن إسرائ كانت في طريقها لتنفيذ عملية.

عهد التميمي



هي ناشطة فلسطينية ضد الاحتلال، من مواليد قرية النبي صالح، برزت إعلامياً منذ كانت يافعة أثناء تحديها لجنود من الجيش الإسرائيلي، الذين اعتدوا عليها وعلى والدتها الناشطة ناريمان التميمي في مسيرة سلمية مناهضة للاستيطان في قرية النبي صالح الواقعة غرب رام الله، في آب (أغسطس) 2012، في مشهد تناقلته وسائل إعلام عالمية.

في 19 ديسمبر 2017، عادت عهد التميمي (وعمرها 16 عاماً) لتتصدّر صفحات

الأخبار ووسائل التواصل الاجتماعي لتصديها للجنود، وقد بيّن فيديو تم تداوله على نطاقٍ واسعٍ صفعها لجنديين مسلحين، ما أدى إلى اعتقالها فجر ذلك اليوم من منزلها، حين تم اعتقالها سنة 2017، كانت عهد التميمي لا تزال طالبة في الثانوية العامة في الفرع الأدبي في مدرسة البيرة الثانوية للبنات.

أُرسلت عهد ووالدتها إلى سجن شارون الإسرائيلي حيث سُجنتا طيلة ثمانية أشهر، وأُطلق سراحهما بعد ذلك يوم الأحد 29 تموز (يوليو) 2018، وأُرسلتا إلى قرية النبي صالح.

النساء الفلسطينيات في مجال العمل الانساني

لطالما كانت المرأة الفلسطينية في مقدمة الصفوف، تحاول الحفاظ على الأسرة، وتجاهد للحفاظ على التضامن والسلم الأهلي أثناء الظروف العصيبة. وفي ميدان العمل الإنساني، هناك دور مشهود للنساء الفلسطينيات. وتالياً نستعرض نماذج منهن يروين تجربتهن بأنفسهن:

أمينة عبد الحق (30 عاماً)



محامية من سكان القدس، تعمل مديرة لبرنامج حقوقي في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية، كما أنها متطوعة في جمعية مركز البستان: أتطرق في عملي لمواضيع لها علاقة بالقانون

الدولي والقانون الدولي الإنساني. من وجهة نظري فإن العمل على مستوى السياسات والقوانين دون الانخراط الفعلي في العمل المجتمعي الميداني لا يعطي الأثر المنشود لعدم ثقة الناس، خاصة الفئات المهمشة من النساء والأطفال، بالقوانين والسياسات المفروضة.

أمينة عبد الحق محامية من سكان القدس، مديرة لبرنامج حقوقي في مؤسسة الرؤيا الفلسطينية:

تعاني النساء في القدس، كما غيرها من المدن، من مشاكل عديدة منها الاضطهاد وسيادة المجتمع الذكوري، فأبسط الحقوق كالرواتب وساعات العمل دليل واضح على هذا الاضطهاد الموجه ضد المرأة. في بعض الأحيان، ومع عجز الحكومة عن تلبية احتياجات المجتمع، تُجبر النساء على القبول بشروط عمل غير ملائمة. وهنا يأتي دور المؤسسات المجتمعية لتعريف النساء والفئات المهمشة بحقوقهم وكيفية تجنب أشكال الاضطهاد الممكنة والحد منها.

من أهم التحديات التي نواجهها كنساء هي النظرة الذكورية للمجتمع، التي تقلل وتتقصص من قدرات النساء. هذا علاوة على العادات والتقاليد التي تحد من حركة المرأة وتنقلاتها وتواجدها في الفضاء العام. كذلك، هناك الأوضاع الأمنية والاجتماعية والاقتصادية السيئة والتي تحد من قدرات المرأة.

طموحي، خلال السنوات العشر المقبلة، أن أبقى في بلدي، وأن أداوم على العمل المجتمعي والتطوعي مع النساء والأطفال؛ لما له من تأثير إيجابي على نفسياتي وإعطاء الشعور بالرضا الذاتي. كما أطمح بالعمل على تعديل القوانين المتعلقة بالنساء (كقانون العمل وقانون الأحوال الشخصية) من أجل منح النساء حرية أكبر ومكانة أفضل في المجتمع.

نائلة عمران جويلس (38 عاماً)



نائلة عمران جويلس، من سكان القدس، مديرة مؤسسة الملتقى الفكري العربي في القدس:

تواجه المرأة أو الفتاة الفلسطينية العاملة الكثير من التحديات من خلال عملها. فالوضع الأمني والاقتصادي يلقي بظلاله على مجالات الحياة كافة، من تضيق الخناق والحد من الحركة وارتفاع تكاليف المعيشة. ومع ذلك، فوجودي في القدس أمر غاية في الأهمية بالنسبة لي، فهو يعني الصمود والثبات والعمل من أجل فئة مستهدفة ومهمشة على الصعيدين المحلي والدولي.

تفتقر القدس إلى الحياة الثقافية بشكل عام. يضرب السكون المدينة بالليل، حيث تغلق المحلات أبوابها عند الساعة السادسة مساءً. وفي ظل الوضع الراهن أصبحت تفتقر المدينة إلى الأمان، إضافة إلى الحواجز التي تفصل الأحياء عن بعضها، وساعات الانتظار الطويلة من أجل الوصول إلى قلب المدينة. هنالك بعض المؤسسات الثقافية والفكرية الفاعلة التي تعمل بشكل حثيث لتقديم برامج ثقافية متنوعة، تحاول جذب المقدسيين للمشاركة فيها، ولكن الظروف التي ذكرتها سابقاً تحد من المشاركة في

العديد من النشاطات. أتمنى، خلال السنوات العشر المقبلة، أن تكون لي مشاركة فاعلة في وضع السياسات والآليات المتعلقة بعمل المرأة ومشاركتها في الميادين كافة. وأتمنى أن تكون هنالك مشاركة أوسع للمرأة في العمل وصنع القرار.

نهيل بزبزت (28 عاماً)



من سكان القدس، متزوجة وأم لطفل اسمه أحمد: أعمل منسقة لبرامج المرأة والشباب في جمعية الشابات المسيحية في القدس الشرقية. كما أنني متطوعة في اتحاد لجان المرأة الفلسطينية. أعمل في مجال المرأة والشباب، لأنني أشعر بأن النساء بشكل عام، ونساء القدس وشبابها بشكل خاص، بحاجة إلى الدعم المستمر لمواجهة التحديات الحالية والمستقبلية، خاصة إثراء معرفتهم بحقوقهم، والمطالبة بها، مما سيكون له الأثر الكبير في مساعدتهم على الاندماج في المجتمع بشكل أفضل.

يعتبر عدم الاستقرار الأمني والاقتصادي هو التحدي الأكبر الذي يواجهه أهالي مدينة القدس، الذي بدوره يؤثر على المرأة ودورها في المجتمع. إنناك المجتمع بالضرائب المفروضة على المقدسيين والحياة المعيشية المرتفعة الثمن بالمقارنة مع الدخل

للأفراد، من أكبر التحديات التي نواجهها وتؤثر على حياتنا بشكل يومي. من أهم المعوقات التي تعاني منها النساء في القدس هو غياب الاستقرار الأمني، مما يحد من النشاطات والفعاليات التي يمكن أن تُنظم في المدينة، سواء على الصعيد العملي أو الشخصي. بالإضافة إلى تركيبة المجتمع المقدسي الذكورية، التي تحد من إمكانيات المرأة ونشاطاتها. ولذلك فعلى المرأة السعي الدائم لخلق المساحة المناسبة لها، التي تمكنها من أداء دورها كامرأة فعالة في المجتمع مع الحفاظ على العادات والتقاليد. طموحي، خلال السنوات العشر المقبلة، أن أكون في منصب يعطيني المجال لدعم ومساندة الشباب والنساء بشكل أفضل.

سنة رجب (37 عاماً)



من غزة، متزوجة وأم لطفلين: درست التمريض في الجامعة والتحقت بالعمل مع اللجنة الدولية للصليب الأحمر كمسؤولة ميدانية في قسم الصحة العام 2011، ولا زلت أعمل في هذه الدائرة حتى اليوم. أن أكون امرأة في غزة، يعني لي التميز والتحدي والقوة والمثابرة والنجاح. يعني أن أستطيع تحقيق كل هذا. وضع غزة استثنائي على الجميع، ولكي تصل لهدفك عليك أن تتجاوز العديد من الصعاب والتحديات اليومية.

في غزة، أنت دائماً في حالة قلق وخوف من القادم المجهول، خاصة لامرأة عاملة وأم لأطفال. أود من ناحية أن أنجز وأقدم المساعدة للناس في أوقات الطوارئ. ومن ناحية أخرى أفكر في عائلتي التي أتركها خلفي في المنزل من دون أن أدري هل سأعود إليهم سالمة أو أن أجدهم سالمين منتظرين عودتي.

أفخر بعملتي مع مؤسسة إنسانية كاللجنة الدولية للصليب الأحمر، لما له من أثر طيب في مساعدة الناس. أنا كفرد وحيد في المجتمع لا أستطيع المساعدة بالمستوى والفعالية نفسها التي تقدمها مؤسسة كبيرة كاللجنة الدولية. في إطار عملي في اللجنة الدولية، أ لمس التأثير على الأرض، لأننا كمجموعة نسير في اتجاه واحد ولتحقيق الهدف ذاته وهذا يحفز بشكل كبير في إنجاز العمل وتقديم الخدمة لمن هو في حاجة لها. طموحي، خلال السنوات العشر المقبلة، أن أرى نفسي في قمة نجاحي في مهنتي، وأماً مثالية لأولادي. أود أن أكون قد أتممت دراساتي العليا في مجال الصحة كي أتمكن من تقديم المساعدة بشكل أكبر.

دور المرأة الفلسطينية في الإعلام

أخذ العمل الإعلامي للمرأة شكلاً غير مباشر، حيث تمثل في عرض القضية الفلسطينية في المحافل الدولية، والعربية، فعلى الصعيد العربي تم تفويض السيدة «هدى شعراوي» لطرح القضية الفلسطينية على مائدة البحث في المؤتمرات العربية، أما على الصعيد الدولي، فقد أرسلت «لجنة السيدات العربية» في القدس، كتاباً إلى «مؤتمر السلام العالمي» في بروكسيل، طالبين فيه بوقف الهجرة اليهودية، وإقامة حكومة وطنية في فلسطين، وقد برزت في تلك المرحلة، إعلاميات، منهن سائدة نصار، وكان لإنشاء إذاعة «هنا القدس» في عام 1936، دور هام في دعم ثورة عام 1936، وقد عمل في هذه الإذاعة عدد من النساء الفلسطينيات، مثل فاطمة البديري وغيرها، وفي أوائل الأربعينيات أنشئت إذاعة «الشرق الأدنى»، في مدينة جنين، ثم انتقلت إلى مدينة يافا، وقد عمل في هذه الإذاعة، أيضاً، عدد من الإعلاميات، اللواتي انتقلن للعمل في إذاعات عربية، في دول مجاورة، بعد النكبة عام 1948 .

لقد شاركت المرأة الفلسطينية في عدة مؤتمرات دولية، مثل المؤتمر العالمي لبحث القضايا الاجتماعية، الذي عقد في اليونان، عام 1959، وكانت السيدة عصام عبد الهادي ممثلة عن دور الأردن، كما شاركت الحركة النسائية في مؤتمر المرأة الأفريقي- الآسيوي، في القاهرة، عام 1961، والمؤتمر النسائي العربي السادس، الذي عقد في القاهرة، عام 1966 .

لقد تأخر عمل المرأة في حقل الإعلام، ففي حين يعود تاريخ الإعلام الفلسطيني إلى سنوات ما قبل الانتداب البريطاني، إلا أن دور المرأة الفلسطينية الإعلامي المهني، لم يكن بارزاً كدور الرجل، بل أخذ شكلاً مختلفاً، ويعود ذلك إلى صعوبات، وقيود اجتماعية، لم تسمح للمرأة الفلسطينية بممارسة العمل الإعلامي، بشكل واسع، بل اقتصر على عدد محدود من النساء الفلسطينيات، اللواتي مارسن هذا العمل، بتشجيع من أزواجهن، الذين عملوا في الحقل الإعلامي، أمثال منامة الصيداوي، وسائدة نصار، والتي كانت تساعد زوجها الصحفي نجيب نصار في تحرير صحيفة «الكرمل»، و «ماري بولس»، إضافة إلى أسمى طوبى، وسميرة عزام، كما قامت بعض النساء الفلسطينيات حتى النكبة، بالكتابة بأسماء مستعارة، خوفاً من التعرف عليهن من قبل أسرهن، أو المجتمع المحيط، وذلك لكون العمل الصحفي، في تلك الفترة اعتبر عملاً غير مقبول، اجتماعياً، ويخرج عن نطاق الأعمال التي كان المجتمع يسمح للنساء القيام بها، مثل التدريس، والتمريض، وكذلك لأن العمل الصحفي يتطلب خروج المرأة إلى معترك الحياة، بما يؤدي إلى الاختلاط بالرجل في مجتمع غلبت عليه سمات المجتمع المحافظ.

لا تشير الدراسات التاريخية، إلا في ما ندر، إلى مساهمات المرأة الفلسطينية الإعلامية، ما بعد الثلاثينيات وحتى منتصف الستينيات، حين تشكل «الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية» عام 1965، والذي تفرعت عنه عدة لجان متخصصة منها لجنة الثقافة والإعلام، التي صدرت عنها مجلة «الفلسطينية» كلسان حال الاتحاد، كما صدر عن الاتحاد، أيضاً، «صوت المرأة الفلسطينية»، وهي نشرة، صدر العدد الأول منها، في 25 نيسان/ أبريل 1967، ولم ينتظم صدورها، إلا أن العمل الإعلامي للاتحاد العام للمرأة الفلسطينية لم يتوقف، فصدرت عنه مجلة «الفلسطينية الثائرة»، في عمان، عام 1970، ثم مجلة «الفلسطينية»، عام 1988 وكانت فريال عبد الرحمن، وفتحية العسال، وعبلة الدجاني، وفيحاء عبد الهادي، من أبرز اللواتي كتبن فيها. على الرغم من ممارسات الاحتلال الإسرائيلي تجاه الإعلام الفلسطيني في الأراضي الفلسطينية المحتلة، فإن بعض الأطر النسوية التي أخذت على عاتقها توعية المرأة الفلسطينية، إعلامياً، وسياسياً، وثقافياً، رفعت منسوب نشاطها فصدرت مجلة صمود، عن «اتحاد لجان العمل النسائي الفلسطيني»، و مجلة «المرأة» عن «مركز الدراسات» في القدس، و «زيتونة بلدنا»، وغيرها، من الإصدارات الإعلامية النسوية.

كما برز العديد من الشخصيات النسائية في مجال الإعلام، أمثال عصام عبد الهادي، فدوى اللبدي، فريال عبد الرحمن، فيحاء عبد الهادي، سهام أبو غزالة، إلهام أبو غزالة، عبير شحادة، حليلة جوهر، سحر الوزني، صبحية عوض، مها الكردي، ميسون الوحيدى، نائلة صبري، فاتنة القباني، حياة البط، سهير شويكة، منتهى جرار، يولاند البطارسة، مادلين إلياس، و داد البرغوثي، وعطاف عليان... وغيرهن من النساء.

مما لاشك فيه أن الحركة النسائية الفلسطينية بلغت أوجها، بتشكيل الاتحاد العام للمرأة الفلسطينية، عام 1965، وما تفرعت عنه من لجان متخصصة، وهي، اتحاد «لجان العمل النسائي»، و «اتحاد لجان المرأة العاملة»، و «اتحاد لجان المرأة للعمل الاجتماعي»، و «لجان المرأة الفلسطينية». إن هذه الأشكال التنظيمية الاجتماعية، و طرحها لمضمون ديمقراطي جماهيري في العمل، إنما يستجيب لاحتياجات نضالية، تعمل على تطوير دور المرأة، وربط نضالها الاجتماعي بنضالها الوطني، في الوقت الذي يدل على ارتباط الحركة النسائية الفلسطينية بمجمل الحركة الوطنية، تتأثر بها، وتؤثر فيها، في فترة تاريخية، بذل الاحتلال الإسرائيلي خلالها قصارى جهده، من أجل تفرغ المؤسسات الوطنية الفلسطينية من مقومات وجودها، وقد نجحت هذه المؤسسات إلى حد كبير، في تخفيف آلام الناس ومشكلاتهم، كما أسهمت في الحركة الوطنية بدور كبير، غير أنه رغم أهمية هذا الدور الذي قامت به هذه الجمعيات والمؤسسات، إلا أن نشاط تلك المؤسسات تركز داخل المدن في معظمه، واستفادت منه شريحة اجتماعية معينة، ولم تستوعب جماهير النساء في الريف والمخيمات، لأن الأطر التقليدية المنظمة للحركة النسائية ظلت تحمل طابعاً نخبياً فوقياً، لم يستطع أن يوطر الحركة النسائية، في شتى أماكن تواجدها، وفتاتها الاجتماعية، مما ضيق القاعدة الجماهيرية لهذه الجمعيات، وأضعف قدرتها على دفع طاقات النساء، لتأدية دورهن، ومن ثم كان البحث محتماً عن أطر أفضل، لخدمة جماهير الريف والمخيمات، فكان تشكيل «لجان العمل النسائي» رديفاً موازياً للجمعيات الأخرى، التي تعمل بنظرة فوقية، فاستطاعت أن تتغلغل داخل جماهير النساء، بصورة أوسع وأعمق، من خلال مضمون تنظيمي، يسعى إلى الوصول للحركة النسائية، في الشرائح الاجتماعية كافة، في الوقت الذي تجمع فيه بين النضال الوطني وقضايا تحرر المرأة. لقد مثلت هذه اللجان نقلة نوعية في العمل النسائي الفلسطيني،

استطاعت من خلاله الاستفادة من الخبرات السابقة، واستخلاص أفضل الطرق والمناهج لتأهيل حركة نسائية فلسطينية تتسم باستراتيجية افتقدتها طويلاً في السابق.

لقد شكلت الانتفاضة الشعبية منعطفاً هاماً في نوعية ومضمون مشاركة المرأة الفلسطينية في العمل الوطني، وذلك من خلال العديد من التنظيمات، والأطر النسوية الجماهيرية، التي انتشرت في الضفة الغربية وقطاع غزة، على مدار عدة سنوات، قبل اندلاع الانتفاضة.

فبالإضافة إلى مشاركة المرأة الفلسطينية في مجمل الأعمال الانتفاضية، كون الانتفاضة، بطبيعتها وبعكس العمل المسلح، تتطلب مشاركة القطاعات الشعبية كافة، فقد قامت لجان العمل النسوي بدور مركزي، لا يمكن إغفال أهميته النوعية. إذن، دخلت المرأة الفلسطينية هذه الانعطافة الحادة من مسار حركة التحرر الوطني، أكثر وعياً وتنظيماً، ومركزية، مما شكل أرضية سليمة لإثارة العلاقة الجدلية المتداخلة بين التحرر الوطني والتحرر الاجتماعي، من دون تقديم أهمية أحده على الآخر. ولقد كان من الطبيعي أن يؤدي زخم المشاركة البارزة والشاملة للمرأة الفلسطينية في الانتفاضة، إلى التقاطها أهمية المرحلة الجديدة، حيث بادرت التنظيمات النسوية المختلفة إلى صياغة، وطرح مواقفها الواضحة بأن الانتفاضة هي ليست تمرّداً شعبياً ضد الاحتلال، فحسب، بل، أيضاً، ضد كل أشكال القمع، بما فيها قمع المرأة الفلسطينية، على يد مجتمعها. وهكذا، فقد انبثق المشروع الوطني - النسوي، الذي تنادي به المرأة الفلسطينية، من رحم تجربتها الميدانية في ديمومة الانتفاضة، وليس كفكرة مستوردة من الخارج، ولقد أدى ظهور جيل جديد من النساء الفلسطينيات، من الطالبات وخريجات الجامعات، مسلحات بوعيهن السياسي والاجتماعي، إلى إدراك أبعاد وأهمية الارتقاء بنشاط المرأة الفلسطينية إلى العمل السياسي الشعبي، حيث تتم مشاركة نساء الطبقات الشعبية، بشكل فعّال، بدلاً من الاكتفاء بصيغة العمل «الخدمي»، ومنطق «الغني يساعد الفقير».

كما أطلق كل من التعليم والعمل إبداعات المرأة الفلسطينية، في مجالات الكتابة، عبر الصحف والمجلات، بالإضافة إلى الكتابة الإبداعية. وقد كانت الكتابة عند المرأة في فلسطين تمثل، في البداية، إحدى وسائل التعبير المتاحة أمامها، للتعبير عن قضيتها، وآمالها القومية؛ ووسيلة تقدم من خلالها نضال شعبها

وصموده، ولكن بعد تمرسها داخل الأطر النسائية، التي رهنت برامجها بجدلية العلاقة بين العمل الوطني وقضايا تحرر المرأة، تحولت المرأة الفلسطينية، تدريجياً، نحو كتابة ذاتها التواقفة إلى كسر الطوق الاجتماعي، الذي يكبل حريتها، غير أن هذه الكتابة تداخل فيها الهم الوطني والشخصي، وأصبح من الصعب الفصل بين ما هو داخل وخارج الذات المبدعة.

نتيجة لوصول عدد كبير من الإعلاميين الأجانب إلى الأراضي الفلسطينية المحتلة، خلال الانتفاضة الفلسطينية الأولى (1987-1993)، كان لابد للإعلاميين الفلسطينيين من مساعدتهم، خاصة تحت وطأة الأوضاع الأمنية المتردية، بعد أن قامت الوحدات الإسرائيلية الخاصة بالتنكر على هيئة صحافيين؛ هذه الحاجة لم تقتصر على الإعلاميين، بل شاركت بعض النساء في هذا العمل، وخاصة طالبات الجامعات، اللواتي يتحدثن لغات أجنبية، واللواتي اتخذن العمل الإعلامي، مهنة لهن في وقت لاحق، كما برزت، في تلك الفترة إعلاميات فلسطينيات في مجال المراسلة، والتصوير الصحفي، والتلفزيوني، أمثال رولا أمين، التي بدأت عملها كمصورة تلفزيونية لشبكة CNN في الضفة الغربية، كما برزت أيضاً المصورة الصحافية رولا الحلواني، التي تعمل في وكالة (رويترز)، وبرزت المصورة والمخرجة بثينة خوري، والمصورة التلفزيونية سهير إسماعيل، وغيرهن الكثيرات من الإعلاميات الفلسطينيات، ولعل أبرز الأدوار الإعلامية التي تبوأتها المرأة الفلسطينية، دور الناطقة بلسان الوفد الفلسطيني إلى مفاوضات السلام مع إسرائيل، والذي قامت به الدكتورة حنان عشاوي وأبدعت في أدائه، والذي توقف بعد أن ألغى دور الوفد المفاوض، نتيجة لوجود قناة تفاوضية سرية تمخض عنها «اتفاق أوسلو»، وبعد أن وقعت «منظمة التحرير الفلسطينية» والحكومة الإسرائيلية «اتفاق أوسلو» عام 1993، ثم إنشاء السلطة الفلسطينية، وإعادة أجزاء من الأراضي الفلسطينية المحتلة، بعد انسحاب الجيش الإسرائيلي منها.

لقد أسهم قيام السلطة الوطنية الفلسطينية في تعزيز دور المرأة الفلسطينية، الأمر الذي تمثل بتبوؤ المرأة الفلسطينية بعض المناصب الوزارية، والإدارية، في مؤسسات السلطة الوطنية الفلسطينية، والذي جاء مكماً لما كانت قد بدأت به المنظمات غير الحكومية زمن الاحتلال، والتي دأبت على توظيف النساء فيه، بشكل ملحوظ.

ثم جاء تشكيل وزارة الإعلام الفلسطينية ليسهم إيجابياً، في تفعيل العمل الإعلامي الفلسطيني، حيث منحت وزارة الإعلام عدة تراخيص لصحف ومجلات نسائية، منها «صوت النساء»، ومجلة «ينابيع» الصادرة عن جمعية المرأة العاملة، وبصدور صحيفتي «الأيام» و«الحياة الجديدة» اليوميتين في رام الله، ازدادت الفرص للأقلام النسائية، والإعلاميات الفلسطينيات، للكتابة وفتح المجال للمراسلات، والمصورات الصحفيات، للعمل في صحف يومية تصدر، محلياً، كما كان لإنشاء هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية، وترخيص عدد كبير من محطات التلفزة والإذاعة المحلية الخاصة، دور كبير في ظهور عدد من الإعلاميات الفلسطينيات، كمذيعات، ومراسلات، ومصورات، وإداريات، في مواقع صنع القرار.

مع انتشار المحطات الفضائية العربية، واهتمامها بالشأن الفلسطيني، أتاحت الفرصة لعدد من الإعلاميات الفلسطينيات، للعمل مع هذه الفضائيات العربية، كمراسلات من فلسطين، برزن، بشكل جلي، خلال «انتفاضة الأقصى والاستقلال» (2000-2004)، ولعل أكبر شاهد على ذلك حصول عدد من الإعلاميات الفلسطينيات العاملات مع الفضائيات العربية، على جوائز الصحافة العربية عام 2001، من أصل 22 شخصية، فقد منحت جوائز لعشر نساء، خمس منهن إعلاميات فلسطينيات، حيث تشكل الفلسطينيات العاملات في الحقل الإعلامي نسبة 20٪ من مجموع الإعلاميين الفلسطينيين، وهي نسبة ضئيلة، مقارنة بعدد النساء المتخرجات من الجامعات الفلسطينية، في المجال الإعلامي، والذي يقدر بـ 313 خريجة، في تخصصات إعلامية مختلفة.

كذلك تختلف المهام الموكلة للنساء العاملات في الصحف والمجلات، ففي دراسة أعدتها مديرية إعلام المرأة في وزارة الإعلام، في مطلع 2000، تبين أن هناك 41 امرأة، يقمن بمهام إدارية مختلفة، و25 امرأة يقمن بمهام إعلامية، مثل المراسلة، والتحرير، والتصوير، وكتابة المقال، الخ. وتعتمد المهام الموكلة إلى النساء في وسائل الإعلام الفلسطينية على توجهات القائمين عليها، فهناك من يشجع عمل المرأة الإعلامي، وهناك من لا يشجع.

دور المرأة في الإعلام الفلسطيني المرئي والمسموع:

يعود تاريخ الإذاعة في فلسطين إلى أعوام 1936 و1941، وقد برزت الإذاعية الفلسطينية فاطمة البديري، زوجة الإذاعي عصام حماد، والتي كانت تعمل في إذاعة «هنا القدس»، كما برزت، لاحقاً في دول عربية مجاورة إذاعيات، من أصل فلسطيني، مثل عائشة الدجاني، كوثر النشاشيبي، وقد توقف العمل الإذاعي، منذ ذلك الوقت، إلى ما بعد «اتفاق أوسلو» حيث تم إنشاء «هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية»، وقد كان صوت الإعلامية الفلسطينية دانيلا خلف أول صوت نسائي فلسطيني صدحت به إذاعة صوت فلسطين، والتي كانت تبث برامجها من مدينة أريحا، أما التجربة التلفزيونية الفلسطينية، فيعود تاريخها إلى شهر تموز/ يوليو من عام 1993، حيث تم بث أول نشرة إخبارية تجريبية من القدس، بحضور عدد من سفراء وقناصل الدول الأجنبية، وعدد كبير من الإعلاميين الفلسطينيين والأجانب، وكانت هذه النشرة التجريبية حصيلة عمل وجهد متواصل، قامت به مجموعة من الإعلاميين الفلسطينيين، و بإشراف «مؤسسة القدس للسينما والتلفزيون» و طاقم الإعلام الاستشاري للوفد الفلسطيني المفاوض.

كان للإعلاميات الفلسطينيات دور بارز في هذه التجربة، فقد ظهرت، ولأول مرة، ثلاث إعلاميات فلسطينيات، في أول نشرة أخبار تلفزيونية فلسطينية، حيث ظهرت الإعلامية إيمان الشريف، والإعلامية شروق الأسعد، والإعلامية بيناز السميري، إلى جانب زميلهم الإعلامي، باسم أبو سمية. لم تقتصر هذه التجربة الفلسطينية الأولى في مجال الأخبار على تدريب مذيعين ومذيعات، بل تم أيضاً، تدريب العديد من التقنيين على العمل التلفزيوني المهني، فقد تخرجت من هذه الدورة كل من دانا الحموري، والتي تخصصت في ما بعد بالمونتاج التلفزيوني، والمصورة عندليب عدوان، والمصورة ماجدة السقا... وغيرهن.

عندما أنشئت «هيئة الإذاعة والتلفزيون الفلسطينية»، تم توظيف عدد كبير من الإعلاميات والإعلاميين في هذه الهيئة، الذين قاموا بأداء أدوار مزدوجة في كلا المجالين، فقد كانت الإعلامية دانيلا خلف تقدم نشرة الأخبار، وتستضيف برنامجاً يومياً، على الهواء مباشرة، في صوت فلسطين، كما كانت تقدم نشرة الأخبار باللغة الإنجليزية في تلفزيون فلسطين، وقد برزت إلى جانبها الإعلامية، ريم أبو غزالة، والتي قامت بتقديم برامج إذاعية وتلفزيونية معاً، ولم يقتصر عمل المرأة الفلسطينية في إذاعة وتلفزيون فلسطين على تلك

الأدوار، التي تبث عبر الأثير، وتظهر على شاشة التلفاز، بل هناك العديد من النساء الفلسطينيات اللواتي يعملن من وراء الكواليس، كالمصورات، والمخرجات، ومهندسات الصوت، وغيرهن.



شيرين أبو عاقلة



جيفارا البديري



زينة صندوقة

لعل ما يميز الإعلام المرئي والمسموع أنه أتاح الفرصة للعديد من الإعلاميات الفلسطينيات، ليعملن كمراسلات لفضائيات عربية، أمثال: جيفارا البديري، وشيرين أبو عاقلة وزينة صندوقة، وأيضاً لتبؤ مناصب إدارية ومهنية عليا؛ وتعود أسباب ذلك إلى تعدد وتنوع أهداف محطات التلفزة والإذاعة، فمنها من وضع هدفاً لخدم الإعلام الفلسطيني بشكل عام، والمرأة الفلسطينية بشكل خاص، فقد وضع «تلفزيون

القدس التربوي»، ضمن أهدافه، إعطاء الأولوية لبرامج الطفل والمرأة، وإفساح المجال أمام الإعلاميات الفلسطينيات للعمل فيه، وذلك انطلاقاً من سياسته البراجمية، التي تفضل اتباع منهج المرأة للمرأة، وذلك يعني إشراك المرأة صاحبة القضية المثارة بهذا العمل من بدايته حتى نهايته؛ فمن بين 16 موظفاً بوظيفة كاملة في «تلفزيون القدس التربوي»، ثمة 8 نساء، 5 منهن في مراكز اتخاذ القرار، هذا إضافة إلى عدد من الإعلاميات اللواتي يقدمن برامج ولا يعتبرن موظفات دائمات.

قد لا تكون تجربة «تلفزيون القدس التربوي» معياراً للقياس، ولكنه مثال يؤكد أنه بإمكان الإعلاميات الفلسطينيات القيام بدورهن، الإداري والمهني، إذا ما أتيحت لهن الفرصة، والتي من الصعب أن تتوفر إلا بقناعات المسؤولين في المراكز الإعلامية، بقدرة المرأة على القيام بمهامها، على أكمل وجه.

المناخات التي تعمل من خلالها الإعلاميات الفلسطينيات:

لقد مرت المرأة الفلسطينية العاملة في الحقل الإعلامي بظروف ومناخات متقلبة، على الصعيدين، السياسي والاجتماعي، مما جعلها تعيش أوضاعاً سريعة التغير، تماشياً مع هذا المناخ المتقلب، فعلى الصعيد الداخلي هناك ظروف ومشاكل قريبة الشبه إلى ما يمكن تسميته بالمناخات المتقلبة، التي يمر بها الواقع الإعلامي الفلسطيني، مما كان لها أثره البالغ على عمل المرأة الإعلامي، ونلخصها في ما يلي:

1. الانقسامات الفصائلية، وما نتج عنها من تغيرات، أثرت على وضع الإعلاميات الفلسطينيات، كجزء من هذا المجتمع، فالانقسامات أثرت، بشكل أو بآخر عليهن، بعد أن أصبحت هناك حكومتان فعلياً، على أرض الواقع، وخطابان سياسيان، مما كلف الصحفي مجهوداً أكبر في مجال عمله، وأصبحت الصحافة بعيدة عن النزاهة، والحرية، وأثرت الفصائلية في حياة الصحافيات، إلى حد كبير، وقد لا نبالغ إذا قلنا بنسبة فاقت 90 ٪، وكأنهم يقولون لا مكان للمستقلين، حيث انتهجت كل مؤسسة إعلامية نهجاً منتصباً إلى حزب أو فصيل، وظيفته الأولى هو مناكفة الفصيل الآخر، عن طريق منع الصحف، والمطبوعات الصادرة عنه، ومضايقة الإعلاميين العاملين في مؤسساته، فلا يوجد مكان لصحافة مستقلة، مما كان له الأثر السلبي الكبير على المرأة الإعلامية، بصفتها جزءاً من هذه المنظومة.

-
2. التغييرات التي حدثت في دور نقابة الصحفيين، واستبداله بدور آخر لمؤسسات أخرى، بالإضافة إلى أنها مهمشة، أساساً، ولا تعير اهتماماً للصحفيات الفلسطينيات، ولا تقدم أي خدمات للصحفيين بشكل عام، كما أنها لا تتفاعل مع الإعلاميات بشكل كاف، من حيث توفير أماكن كافية للتدريب، أو التوجيه، كما أنها لا تمثل مصدر قوة، يستطيع الصحفي الاستناد إليه، لمساعدته في استرجاع حقوقه، إذا سلبت منه، أو اعتدي عليها.
3. عدم توفر فرص عمل كافية للإعلاميات، بعيداً عن الوساطة، والمحسوبة، التي باتت منتشرة وبائياً، من دونها لا يمكن الحصول على فرصة، كما أن الكثير من الوسائل الإعلامية تقوم بتوظيف نساء من دون تخصص إعلامي، أو خبرة كافية في المجال، فقد أصبح الإعلام عمل أي كان.
4. الاستهانة بالمرأة الإعلامية، كامرأة، والشعور من قبل المؤسسات التي توظف النساء الإعلاميات بأنها امرأة ضعيفة، يمكن استغلالها، فيتهاونون في إعطائها حقوقها المالية كاملة، حيث تعرضت الكثير من الصحفيات الفلسطينيات، للكثير من صور الاستغلال المادي، على يد إعلاميين كبار، ممن لا يقدرّون عمل المرأة، وبأنها أصبحت جزءاً مهماً من المجتمع، كالرجل تماماً.
5. الواقع الاقتصادي المؤلم، الذي تعيشه الإعلاميات الفلسطينيات، مما اضطرهن للقبول بفرص عمل منخفضة الأجر، خصوصاً في الإذاعات المحلية، المنتشرة في قطاع غزة، وفي بعض البرامج، التي تضعها المؤسسات الشبابية، للحد من البطالة.
6. عدم توفر فرص كافية للتدريب، وأماكن مميزة، بحيث تستفيد الخريجات الإعلاميات من تدريبهن بشكل كاف.
7. عدم توفر صحافة نسوية متخصصة، في قضايا المرأة، واقتصار ذلك على دوريات وملاحق، لا تصدر بشكل منتظم.
8. حياة الرعب، التي بات يحياها الصحفي الفلسطيني، والتهديدات المتواصلة له، والتي شكلت، أيضاً، خطراً على عمل الإعلاميات الفلسطينيات.

التحديات التي تواجه الإعلامية الفلسطينية:

تطمح الإعلامية الفلسطينية دوماً، إلى أن تكون رائدة في مجال الإعلام، لكي تشكل مرآة لبلدها، يمكنها أن تنقل الوقائع والأحداث، بشكل صادق، ومعبر، وموضوعي، لكن تواجه الإعلاميات الفلسطينيات صعوبات كبيرة في الميدان؛ ولعل أهم هذه التحديات:

أولاً: الصعوبات، الاجتماعية، والشخصية التي تؤثر على أدائهن، ويتمثل أبرزها في ما يلي:

- تدني تقدير المجتمع، وتعدد الالتزامات للإعلامية؛ والدور المزدوج خاصة إذا رافقه عدم تفهم من قبل الأسرة.

- العادات والتقاليد غير المشجعة لعمل المرأة، ففي حال وجود جو اجتماعي متفهم لعمل الإعلامية، فإن ذلك يعطيها هامشاً كبيراً من الحرية، ويساعدها على الإبداع والتميز؛ لكن إذا كانت هناك مضايقات ومعوقات اجتماعية فإنها تحد من حرية الإعلامية ومن قوة العمل أيضاً.

ثانياً: صعوبات ترتبط بالمؤسسة نوجزها في ما يلي:-

- التمييز في التوظيف، الذي بلغ حد أن تشترط بعض المؤسسات عند إعلانها عن وظيفة ما، أن يكون المتقدم لها رجلاً، مما يعني إغلاق الباب أمام الكفاءات النسوية للتقدم لشغل هذه الوظائف، ويشكل ذلك دليلاً صارخاً على التمييز ضد الإعلاميات.

- تدني الأجور، والخوافز، والمكافآت، وقلة الأدوات، والمعدات الفنية اللازمة للأداء.

- تهميش دور الإعلامية، من قبل زملائها، وتدني التشجيع، والتقدير، من قبل الإدارة للإعلامية، واحتكار الدورات، والمشاركات الخارجية، واقتصرها على الإعلاميين الذكور، والقيادات في المؤسسات الإعلامية.

- غياب التأمين الصحي للإعلاميات.

- مواجهة الإعلاميات صعوبات ترتبط بعدم تجاوب المصادر وتهربها من الإدلاء بالمعلومات وبالتالي عدم الوصول إلى تلك المعلومات.

رغم هذه الصعوبات والمعوقات، فإن العديد من الإعلاميات الفلسطينيات تحدين هذه الصعوبات

الجمعة في الميدان، بإرادتهم القوية، وتجاهلنها، في مرات عديدة، حتى لا تكون عقبة أمامهم، وما دامت الإعلامية تمتلك الأدوات، والمهارات، والكفاءة، والقدرة، والعطاء، فلن تشكل هذه العقبات والصعوبات مانعاً حقيقياً في طريق نجاحها، ولا شك بأن هناك نقاط ضوء سجلت للإعلامية الفلسطينية، حيث تمكن العديد منهم من اقتحام حقل الفضائيات، واستطعن نقل الصورة، وإيصال رسالة إعلامية، تنبض بهموم الشارع الفلسطيني، وقد خضن معارك صعبة، وتعرضن للخطر، الذي أوشك أن يقضي على حياتهن، وذلك من أجل نقل الانتهاكات والاعتداءات، والاجتياحات الإسرائيلية المتكررة، فهذه حقيقة، ولا يمكن الانتقاص من دورهن البارز والمتميز.

المرأة الفلسطينية في الثقافة والفن

إن النظر في خصائص الفن الفلسطيني بصفة عامة، يؤكد أهمية الحضور النسائي في الإبداع المرئي، ومساهمته البناءة في صياغة الخطاب التشكيلي، كتعبير عن هوية ثقافية للوطن منذ ظهوره أوائل القرن العشرين، حيث واكبت المبدعة الفلسطينية مراحل تطور هذا الفن في مختلف تجلياته، وقد حملت كغيرها من فناني الوطن همّ التجربة الوجودية الفلسطينية بعد الأحداث الأليمة، أحداث النكبة التي عصفت بالأرض، ومثلت هاجساً وملهماً في صياغة رؤيتها الفنية، ولعل هذه الرؤية ساهمت في رسم وتجسيد ملامح وخصوصية الفن الفلسطيني في مختلف مراحل التاريخة.

كما أن الحديث عن تجارب المبدعات في الفن الفلسطيني، قد يدفعنا إلى اعتبار أن صيغة التأنيث تكسب الخطاب شرعية طرحه في إطار - الفن النسوي - أو - الإبداع النسوي - وضمن رؤية جمالية تعطي النص البصري خصوصية ضاربة في الذاكرة الجماعية، حيث تتأسس لغته من مخزون الماضي الأليم وتستعيد المخيلة الإبداعية صوراً للواقع المعيش، وللتجربة الجماعية في مختلف صيورتها الزمنية. ولعل الذاكرة تجد معنى عميقاً في تجربة المنفى التي قد تلازم الكثير من المبدعات الفلسطينيات، فمن خلالها تسترجع المبدعة صوراً علقت بها، وسكنت وجدانها، فأينما رحلت ارتحلت معها، ولعل تجارب المبدعات الفلسطينيات خارج الأرض تحمل من الدلالة الكثير، ما يجعل تجاربهن تولد من رحم هذا المنفى، سواء كان اختيارياً أو قسرياً، فهي نتاج لـ «ذاكرة التحدي» حسب عبارة البروفسور إدوارد سعيد.

لم يكن حضور المبدعة الفلسطينية مجرد حضور ضمني، وإنما مثلت كياناً مستقلاً داخل التجربة الإبداعية، كما لعبت دوراً فاعلاً في نشأة المشهد الثقافي للخطاب التشكيلي في الداخل والخارج على حد سواء حيث «من مفرزات المقاومة ظهرت الحركة الفنية على يد إسماعيل شموط وتمام الأكل»، ولعل في هذا الجمع تأكيد على حقيقة قيام حركة فنية يساوي فيها حضور المرأة حضور الرجل داخل هذا الفن النضالي.

ولأن حضور المرأة باعتبارها ذلك الكائن - الكيان الأنثوي - لم يكن في التجربة الفلسطينية بمختلف تجلياتها مجرد حضور كنوع من الجنس - Le Genre - المتوقع داخل عالمها النفسي والجسدي والوجداني، وإنما تماهت في سياق الحتمية التاريخية التي أرست دعائم هذه التجربة الإبداعية ورسمت ملامحها الجمالية، حيث لعبت دوراً هاماً وساهمت في صياغة الخطاب الثقافي الإبداعي، الذي ارتبط والحالة المعيشة للوطن المسلوب، فجاء هذا الخطاب في مراحل تاريخية مختلفة ملوّحاً ومشيداً بإبداعات تتأث شكلاً ومضموناً، صوتاً وذاكرة، جسداً ولغة رامزة في سياقها المرئي/ التشكيلي للأرض حيناً، ولروح الحضارة والتراث المحلي أحياناً أخرى، فكانت المرأة الفلسطينية عنواناً «للإبداع الأنثوي» الصامد والمقاوم في وجه الاحتلال، إذ كانت قاصة حيناً وشاعرة أحياناً، وفنانة تحمل رؤية جمالية تبلورت لغتها من أرض الواقع تشبهاً بقصبتها، وكانت بالتالي حاضنة لكثير من الخطابات الفكرية والثقافية.

وداخل الفن التشكيلي، ساهمت الفنانة وعبر زاوية بعيدة عن رحم الأرض، ومن خارج جغرافيته، في تشكيل خصوصية هذا الفن، حيث جاء نصّها البصري مشبعاً بمعجم رمزي يستمد أبعديته من الأرض، ويستقي لغته من تربتها، تأكيداً على ذلك الحس بالانتماء لها، وحملت في فضاءها التعبيري لغة بصرية قوامها الحس الرمزي فدوّنت خصوصية الفعل الإبداعي داخل تجربتها الفنية، والتي برهنت عن كينونتها وهويتها المحلية.

ومن هنا جاء الحديث عن مساهمتها كمبدعة إلى جانب الرجل في نشأة الحركة الفنية لأرض فلسطين، بل إن فرادة هذه التجربة هي التي شرّعت دورها الهام في صياغة هذه الحركة، والمساهمة في بلورة جوهر التعبير الفني الذي اجتهد وما زال في شتى فتراته الحساسة، أن يكون ذاك الصوت النابض والمدوّي لثقافة المقاومة، كما جاء انعكاساً لصدى واقع المعاناة في الوطن المسلوب، فتشكلت الأعمال - ومن خلال عملية استرجاع - وفق إيقاع تراجمي يساير خطى معاناة الواقع هناك في الوطن.

ولعل الحديث عن رواد للحركة التشكيلية يستدرك المقام، لتستقيم صياغة التأنيث في مجال الإبداع، من هنا اعتمادنا مصطلح رائدات الفن باعتبار أن المرأة المبدعة لازمت الفنان في التعبير عن قضية الوطن، ولم يقتصر حضور رائدات الإبداع في داخل الوطن وإنما تواجدن خارجه، وهو ما يشرع البحث عن خصوصية التجربة الإبداعية لرائدات المنفى، لاكتشاف أصالة تجاربهن الفنية خارج الوطن وبعيداً عن جذورهن، باعتبار تلك الحالة التي تواجدن فيها، والتي تذكرنا بالحالة التي ذهب إدوارد سعيد لتسميتها «خارج المكان»، إذ لعبت هذه الحالة دوراً ساهم في صياغة خصوصية الخطاب داخل تجربتهن، من حيث وضع اللاإنتهاء إلى «سمائهن الأولى».

ولأن المنفى حالة من الاغتراب تواجدت فيها كثير من المبدعات الفلسطينيات، رغم اختلاف وتفاوت المسافة التي تفصل فيه جغرافيا الشتات عن الوطن، إلا أن التجربة تحمل من الخصوصية الكثير؛ لاعتبارها تجربة نسوية بامتياز، ولكونها تعتمد فعل التذكر في بناء خطابها التشكيلي المشبع علامات حسية، «من الملفت للنظر أن نرى عدداً كثيراً من النساء المبدعات في طليعة من أسهم في بلورة وإغناء الرؤية الفنية الفلسطينية وإثرائها في أرض الشتات». ولعلنا لا نغالي إذا ما اعتبرنا وجود المبدعات الفلسطينيات يكاد يكون شاملاً شتى أصقاع العالم، كما أننا لن نعتد التحليل الوصفي لهن ولتجربتهن؛ لأنه يكفينا استحضار أيقونة فلسطين «تمام الأكل» فنستدرك في أعمالها صوراً عديدة تسرد في فضائها أحداث ولّت، حيث احتفت هذه الرائدة بمدينتها التاريخية «يافا» في العديد من أعمالها، وتستعيد في أخرى فظاعة النكبة، تاركة وراءها مجازر تعيدنا من حيث لا ندرى إلى ماضٍ تراجيدي خيم على المكان والإنسان على حد السواء.

نستحضر على سبيل المثال احتفاء الرسامة جمانة الحسيني بمدينتها القدس والتي جعلتها «مسرحة» في فضاء اللوحة، في أجواء يطغى عليها عالم من الخيال والحلم، فتجد العين متعة حسية في تأمل المشهد الذي تلون وفق مزايا المدينة المعمارية، وحتى تلك الحركة التي كثيراً ما نستشفها في كثير من أعمالها ليست سوى صدى لأجواء الطفولة الحاملة، حينما كانت المدينة المقدسة تنعم في صلاتها بالسكينة...

أما الضوء المسلط في لوحات الرائدة سامية حلبي فإنها هو إشعاع سافر معها ليكون ملازماً لها في فضائها التشكيلي، معلناً النزوع التجريدي الذي تعتمده كانعكاس لذاكرة أبت إلا أن تستجيب لما بقي من آثار لطبيعة أرضها التي سكنت ذاكرتها المرتحلة والمتوهجة حيناً إليها...

الإشارة لهؤلاء الرائدات الثلاث: تمام الأكل، الحسيني، حلبي ليس من قبيل الحصر، بقدر ما تستدعينا كل واحدة للوقوف على تجاربهن الفنية المشبعة والمكتنزة بروح الوطن الغائب الحاضر أبداً، وكل مبدعة تستلزم منا الوقوف مطوّلاً لما تحمله كل تجربة من أصالة في لغتها التعبيرية، والتي تستقيم داخلها الذاكرة والمكان في علاقة تلازمية تضمن، جوهر عملية الإبداع، عملية تعلن في كل مرة احتواء الجسد الخاص - وعبر استعارة لجملة من الرموز - للأرض التاريخية أرض كنعان....

وبالتالي يتضح في هذا السياق دور التجربة النسوية في إثراء الفن التشكيلي الفلسطيني بصفة عامة، ومساهمتها في تأصيل فعل «الإبداع الأنثوي» الذي التزم بدوره وحمل القضية على عاتقه، واعتبر الأرض لا مجرد بقعة جغرافية وإنما تجربة وجدانية ترسم ارتباط الجسد الأنثوي بالأرض، كما تجسّد تواصله الروحي، بكل ما يحويه من أصالة وتراث روحي وفكري ومادي، فهي المنطلق، لفعل الإبداع إذ «إن الأحداث التراجمية التي شهدتها الأراضي الفلسطينية باتت تنقلها الفنانات الفلسطينيات في مسعى لتمثيل ثنائية الخاص والعام من خلال مرجعية الأرض الواضحة». ولعل هذا التمثيل كان نتيجة حتمية لوضع الانفصال الذي تواجدن فيه، وعبر مسافة تفصل الجسد الخاص عن رحم جغرافيته، بل وتفصل الروح عن وضعها الطبيعي بحق الانتماء، حيث بحثت رائدات الشتات عن ما يسكن في الذاكرة من صور الأرض التي تشبثت بداخلها، وترسّخت في الذهن ولم تكن مجرد همزة وصل بين الماضي والحاضر، وإنما جسدت في لحظات حالة من التوحد بين الجسد الأنثوي والوطن الضائع.

زهيرة زقطان

نموذج المرأة الفلسطينية الفنانة والحافظة للتراث



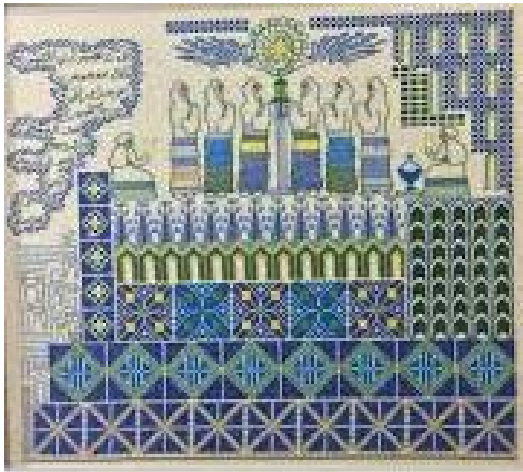
تطلّ تجربة زهيرة زقطان في التشكيل بالتطريز كرواية بصرية تخوض معركة جمالية - ثقافية. لم تكتفِ الأدبية والشاعرة بالكتابة، ولم يروِ الشعرُ عطشَ الباحثة القلقة عن تاريخها الكنعاني وفيه، أو الرغبة الملحة في نفض غبار التشويه والتزييف والثروة الكثيرة حوله. فإلى جانب إبداعها في القصة والشعر، مارست زهيرة زقطان باحترافية فنّ التشكيل بالتطريز على مدار أكثر من ثلاثة عقود، وهي إذ تشكل لوحاتها متخذةً الإبرة ريشةً رسم والخيوطَ ألواناً، فهي تعنون بذلك هويةً مميزةً لعالم بصري قائم ومنفرد بذاته وسط مشهد الفنون البصرية في فلسطين.

تستلهم زهيرة زقطان فن التطريز لتخرجه من إطار الدور التزييني والزخرفي في الأزياء والأدوات الوظيفية، ولتحوله إلى لوحات تشكل رواية بصرية شاملة ومتكاملة، تزوج فيه بين الماضي والحاضر، وبين السياسي والجمالي، والديني والثقافي، والنصي والبصري. لقد استلهم العديد من الفنانين الفلسطينيين من التطريز في أعمالهم التشكيلية، إذ أدرجوا موتيفاته وقطعه في لوحاتهم وفي أعمال فنية أخرى، إلا أن عالم

زهيرة البصري ينتمي بإخلاص إلى التطريز وحده كتقنيةٍ تغطي بها مساحات القماش، إذ تتحرك الإبرة وتلحقها الخيوط لتشكل سرديةً عن المكان، وإنسانه محملة بالشجن والحنين والعناد.

الشعرُ والقصة والتشكيلُ بالتطريز كلها عوالم إبداعية تتقارب وتتداخل في تجربة زهيرة زقطان الإبداعية، وهي تنسلّ من عشقٍ وشغفٍ بحضارة كنعان على أرض فلسطين، ومن قلقٍ على الهوية لا يهدأ ولا يستكين؛ كانت البداية عند زهيرة الطفلة التي نشأت في مخيم الكرامة حيث تكبر الأسئلة وتكثر. حول بداياتها في رحلة الشغف والبحث عن الهوية والقضية والتاريخ، تقول زهيرة في كتابها الذي ما زال قيد التأليف حول الحضارة الكنعانية: «في المخيم تولد الأسئلة، في المخيم وُلدنا ووُلدت معنا أسئلتنا.. أسئلة لا تحصى..»، ثم تقول: «ولعلني بدأت من هناك؛ من مخيم العرّوب قرب الخليل حين كان يأخذني أبي في العطلّة المدرسية إلى جدي عائشة.. في حوش غرفتها في المخيم لحظة تخرج النساء من حرارة الغرف الإسمتية، ويفرشن حصائر القشّ، وتُخرج كل واحدة قماشتها وكيس خيوطها الملونة وبالإبرة يرسمن عرق النجوم؛ وأقمار المدن؛ أشجار السرو؛ وطيور الحمام؛ على أقمشة بيضاء وسوداء.. لأكبر وأنا أقيم في جذور أسرار أفك رموزها ونصوصها وأرتب بها حروفي وحكاياتي ولوحاتي لأعيد لها ما مثلته ذات يوم.







الخاتمة

تعلم المرأة الفلسطينية في الداخل للمأ أن مفهومها للسلام:
(يتحقق بأرض لا تُصادر، وبيت لا يهدم، وقرية لا تدهم، وابن غير معاق، وطفل يلهو ويذهب إلى
الروضة كباقي الأطفال، وزوج يرعى الأسرة، وأن تغلق السجون وتتحول زيارتها إلى زيارة الحدائق
ومؤسسات الإنتاج.. ونحيا باستقرار في جو عائلي سعيد..
فحرصها على السلام ليس بأقل من حرص أي امرأة في العالم عليه...)

المصادر :

- وكالة الأنباء الفلسطينية والمعلومات الفلسطينية (وفا) / مركز المعلومات الفلسطيني
http://info.wafa.ps/ar_page.aspx?id=cxTHbna19230169365acxTHbn
- د. فيحاء قاسم عبد الهادي، « ناريمان خورشيد: الدخول إلى حيز الذاكرة الجماعية»، من منشورات صحيفة (نقطة وأول السطر)، صحيفة إلكترونية سياسية.
<http://www.noqta.info/page-69517-ar.html>
- شذى الشيخ، « المرأة الفلسطينية والانتفاضات، الجزء الثاني 1988-2015»
من منشورات مجلة (أخبارك) الإلكترونية: جريدة ثقافية لشؤون المرأة
<http://akhbarek.com/society/2015>
2015--1988/20/10/<http://akhbarek.com/society/2015>
84%D8%AC%D8%B2%D8%A1-%D8%A7%D9
- مجلة (الإنساني)، الإلكترونية تصدر عن المركز الإقليمي للإعلام، اللجنة الدولية للصليب الأحمر
<https://blogs.icrc.org/alinsani/2016/955/02/08/>
- سحر خليفة، «التجربة الإعلامية للمرأة الفلسطينية» منشورات (جمعية النجدة الاجتماعية لتنمية المرأة الفلسطينية)
Palestinian Women Development Society
<http://annajdah.org/?p=374>
- مليحة مسلماني، فلسطين المطرزة بنجمة كنعان في سردية زهيرة زقطان البصري، من منشورات (ضفة ثالثة) مجلة إلكترونية، تُعنى بالثقافة العربية
<https://www.alaraby.co.uk/diffah/print/civilisation/2017>
- ويكيبيديا، الموسوعة الحرّة
<https://ar.wikipedia.org/wiki>
- نجاح دنقير، «الإبداع النسوي: رائدات في المنفى»، منشورات صحيفة (قاب قوسين) صحيفة إلكترونية ثقافية .
<http://www.qabaqaosayn.com/node/5486>

مصادر الصور:

- أسمى طويي (مدونة قلم ودفتري) 2014
- أشرفت طه (الوكالة العربية للأخبار)
- أمية جحا (رابطة المرأة الفلسطينية)
- بيان العسيلي (صحيفة النبأ)
- ثروت الشعراوي (صحيفة عرب 48)
- خلود الفقيه (صحيفة الحرّة)
- د. حنان عشراوي (جامعة بيرزيت)
- دانيا ارشيد (صحيفة العربي الجديد)
- دلال المغربي (وكيبيديا، الموسوعة الحرّة)
- ريحة ذياب (وكيبيديا الموسوعة الحرّة)
- رحاب كنعان (صحيفة العربي الجديد)
- رشا عويصي (موقع فلسطين ذاكرة الشهداء)
- زكية شموط (صحيفة دنيا الوطن)
- زليخة الشهابي (موقع رحلات فلسطينية)
- سلافة جاد الله (موقع woman kipadia)
- سماح أحمد (المركز الفلسطيني للإعلام)
- سميحة خليل (موقع رحلات فلسطينية)
- سميرة عزام (وكيبيديا، الموسوعة الحرّة)
- سميرة أبو غزالة (وكيبيديا، الموسوعة الحرّة)
- شادية أبو غزالة (شبكة القدس الإخبارية)
- طرب عبد الهادي (وكيبيديا، الموسوعة الحرّة)
- فاطمة برناوي (صحيفة الأمصار)
- فدوى طوقان (صحيفة القدس الإلكترونية)
- كريمة عبود (وكيبيديا الموسوعة الحرّة)
- كلزار عويوي (موقع فلسطين اليوم)
- ليلى خالد (وكيبيديا الموسوعة الحرّة)

-
- لينا النابلسي (منظمة التحرير الفلسطينية)
 - مرام حسونة (موقع عدالة : المركز القانوني لحقوق الأقلية العربية في إسرائيل)
 - مهيبه خورشيد (وكيبيديا الموسوعة الحرة)
 - ناريمان خورشيد (صحيفة عرب 48)
 - هديل عواد (موقع رام الله مكس)
 - هند الحسيني (موقع رحلات فلسطينية)
 - يسرى البربري (موقع نساء من أجل السلام)
 - شرين أبو عاقلة (وكيبيديا الموسوعة الحرة)
 - جيفارا البديري (وكيبيديا الموسوعة الحرة)
 - زينة صندوق (الإعلامية زينة صندوق)
 - نهيل بزبت (مجلة الإنساني الإلكترونية)
 - نائلة جويلس (مجلة الإنساني الإلكترونية)
 - سناء رجب (مجلة الإنساني الإلكترونية)
 - أمينة عبد الحق (مجلة الإنساني الإلكترونية)
 - قاهرة السعدي (وكالة الرأي الفلسطينية)
 - عهد التميمي (وكيبيديا الموسوعة الحرة)
 - سناء شحادة (موقع يوتيوب)
 - دينا الواوي (مجلة فيتو الإلكترونية)
 - إسراء جعابيص (وكيبيديا الموسوعة الحرة)
 - أحلام التميمي (وكيبيديا الموسوعة الحرة)
 - ملاك الخطيب (موقع لبناني تودي)
 - عصام عبد الهادي (موقع رحلات فلسطينية)

المحتويات

5	إهداء
7	تقديم: بشير شريف البرغوثي
9	نضال الفلسطينيين 1917
15	قيام الثورة الفلسطينية
17	المرأة والانتفاضة
19	نشاطات لجان المرأة
23	حقائق وأرقام من الأرض المحتلة
27	الجرحي / الإصابات / الإعاقات
29	توزيع الشهداء حسب المنطقة والتجمعات السكانية
31	توزيع الشهداء حسب أسباب الاستشهاد
33	37 شهيدة دون سن 16 سنة من مجموع 58 شهيدة حتى 1998/12/9
35	توزيع الشهداء حسب سنوات الانتفاضة والمناطق
37	توزيع الشهداء زمنياً «حسب الشهر والسنة»
39	المرأة الفلسطينية والتعليم
41	تحلف المجتمع وندرة الفرص المتاحة
43	المرأة والتعليم في العهد الأردني
45	التعليم في ظل الاحتلال ودور المرأة فيه
49	المرأة الفلسطينية والتعليم الشعبي
63	المرأة والتراث الفلسطيني
77	تواريخ في حياة المرأة الفلسطينية ونضالها
79	المرأة الفلسطينية في الانتفاضة الأولى 1987-1993
84	نماذج من المناضلات الفلسطينيات (فلسطينيات خالداً في الذاكرة)

109 الانتفاضة الفلسطينية الثانية 2000-2005
123 نضال المرأة في انتفاضة الأقصى والاستقلال «من 2000/9/29 إلى 2005/10/31»
125 الانتفاضة الثالثة (انتفاضة السكاكين) 2015
127 المرابطات الفلسطينيات (في المسجد الأقصى)
133 الرموز النسائية الفلسطينية في مجالات شتى: نماذج (فلسطينيات مناضلات عن طريق الإبداع)
151 الشهيدات الفلسطينيات: نماذج وحوادث
159 الأسيرات الفلسطينيات
166 الأسيرات المحررات
169 أسيرات (نماذج مشهورة)
171 النساء الفلسطينيات في مجال العمل الانساني
179 دور المرأة الفلسطينية في الإعلام
191 المرأة الفلسطينية في الثقافة والفن
195 زهيرة زقطان نموذج المرأة الفلسطينية الفنانة والحافظة للتراث
201 الخاتمة
203 المصادر